كتاب الرد على النحاة

لابن مضاء القرطبى

تحقيق

الدكتور شوقى ضيف

دار المعارف

الناشر : دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

منذ نحو خمسة وثلاثين عاماً عثرت فى فهرس المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية على كتاب بعنوان « الرد على النحاة » لابن مضاء القرطبى . فطلبته للاطلاع عليه ، وإذا هو مخطوطة مليئة بالتصحيف والتحريف ، غير أن طرافة موضوعها أغرتنى بتحقيقها ونشرها ، إذ رأيت ابن مضاء فيها ثائرًا على نظرية العامل فى النحو ثورة عنيفة . وعكفت عليها أصلح تحريفاتها وأصحح تصحيفاتها ، وأرمّ أسقاط الكلام بها ، مستعيناً فى ذلك بأصول علم النحو وأمهاته المطبوعة والمخطوطة ، مما أشار إليه ابن مضاء فى كتابه وما لم يشر إليه ، حتى استقامت نصوصها ، وزايلتها آفات التصحيفات والتحريفات وسواقط الكلمات ، وأصبحت بذلك نقية مصفاة من الشوائب . وأنا فى أثناء ذلك أعارض نصوص الكتاب وأمثلته وشواهده على تلك الأمهات والأصول ، مثبتاً ذلك فى هوامشه ، كما أثبت ما اقتبسته منها لشرح غوامضه وبيان ما قد يستغلق على القارئ أو الباحث منه .

وتنبهت إلى أن ثورة ابن مضاء على سيبويه ونحاة المشرق إنما هى امتداد لثورة دولة الموحّدين – وكان رئيس قضاتها – على فقهاء المذاهب الأربعة الكبرى المشرقية : المذهب الحنفى والمالكى والشافعى والحنبلى . وكانت تلك

الدولة تعتنق المذهب الظاهرى الذى ينكر العلل والأقيسة فى الفقه والتشريع ، ومضى ابن مضاء على هدى هذا المذهب ينكر – فى إصرار – نظرية العامل فى النحو وما جَرَّت إليه من ركام الأقيسة والعلل . وقد فصَّلت القول فى ذلك بمدخل الكتاب ، وهو مدخل طويل ، تحدثت فيه عن ابن مضاء ومصنفاته ، وعن المخطوطة التيمورية للكتاب ، وأدلة نسبته إلى مؤلفه ، وحلَّلت آراء ابن مضاء فيه تحليلا مفصلا ، موضِّحًا دعوته إلى إلغاء نظرية العامل فى النحو ، وما يتصل بها من العوامل المحذوفة والعلل والأقيسة والتمارين غير العملية ، مما لا يفيد شيئًا فى صحة النطق وسلامته . وأضفت إلى ذلك فى المدخل رسم تصنيف جديد للنحو على ضوء آراء ابن مضاء ، أقمته على ثلاثة أسس هى : أولا تنسيق أبواب النحو بحيث يُستغنى عن طائفة منها بردِّها إلى أبواب أخرى . وثانيًا : إلغاء الإعراب التقديرى فى الجمل ، وكذلك فى المفردات مقصورة ومنقوصة ومبنية . وثالثًا : أن لا تُعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئًا فى تصحيح الكلام والنطق به نطقًا سديدًا .

وبمجرد أن نشرت الكتاب فى سنة ١٩٤٧ أثار ضجة كبيرة فى الهيئات العلمية ، فألقى عنه أستاذى المرحوم الدكتور طه حسين كلمة فى مجمع اللغة العربية ، وكتب عنه المرحوم الشيخ محمد على النجار غير مقالة فى مجلة الأزهر ، واتخذه غير طالب فى الجامعات المصرية موضوعًا لرسالة الماجستير أو الدكتوراه ، وتردَّد ذكره فى كتابات الباحثين والدارسين من عرب ومستشرقين .

وبعد نشرى للكتاب بسنوات غير قليلة ذكر لى المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب القائم على معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية حين ذاك أن المعهد صوَّر طائفة من مخطوطات المكتبة الخليلية بالقدس ، من بينها مخطوطة لكتاب

الرد على النحاة لابن مضاء . فاستأذنت المعهد فى مصوَّرة لى من المخطوطة . وصوَّرها لى مشكوراً . ووجدتها الأصل الذى نُقلت عنه مخطوطة التيمورية ، ويشهد لذلك اشتراكهما معها فى الفاتحة والخاتمة وفى التصحيفات والتحريفات – وقد بلغت نيفاً وستين موضعاً – وكذلك فى سقطات الكلمات – وقد بلغت نيفاً وثلاثين موضعاً ، وجميع مواضع التصحيفات مثبتة فى هوامش الطبعة الأولى . أما سواقط الكلم فكنت اكتفيت حينئذ بوضع ما زدته مكانها بين حاصرتى الزيادة المعروفة بين المحققين لكتب التراث وجميعها ساقطة من المخطوطة الخليلية . ورأيت فى هذه الطبعة الثانية للكتاب أن أنص على سقوطها من المخطوطتين فى الهوامش متخذاً لمخطوطة الخليلية حرف خ رمزًا لها ، وللتيمورية رمزًا لها حرف ت. وبالمثل رأيت أن أنص على جميع التصحيفات التى كنت قد سجلتها فى هوامش الطبعة الأولى مشيرًا إلى اشتراك المخطوطة الخليلية مع المخطوطة التيمورية فيها ما عدا تصحيفات قليلة زادتها مخطوطة التيمورية كنت قد أصلحتها بدلالة السياق . وكنت قد عدَّلت فى نشرتى الأولى بعض عبارات فى مخطوطة التيمورية ، ورأيت الإبقاء عليها فى هذه الطبعة الثانية مع إبقاء الإشارة إليها ، لأنها تقوِّم ما داخل العبارات من اضطراب فى المخطوطتين جميعاً .

وقد رجعت فى الطبعة الأولى للكتاب إلى مخطوطة لكتاب المقتضب للمبرد ، وإلى نشرة غير محققة للجزء الأول من كتاب الخصائص لابن جنى . ولما كان الكتابان قد نُشرا نشرةً علمية محققة أولها بتحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، والثانى بتحقيق الشيخ محمد على النجار رأيت أن أثبت فى هوامش هذه الطبعة الجديدة للكتاب أرقام الصفحات فى نشرتيهما بدلا من

أرقام الأوراق والصفحات المثبتة فى الطبعة الأولى تيسيرًا على الباحثين . أما بقية المخطوطات التى عارضت بها نصوص الكتاب ، وهى : كتاب الانتصار لابن ولاد ، وشرح السيرافى على كتاب سيبويه ، وارتشاف الضَّرَب لأبى حيان وشرحه على التسهيل فقد بقيتْ أرقامُ أوراقها فى هوامش هذه الطبعة ، إذ لاتزال مخطوطة ومحفوظة على رفوف دار الكتب المصرية ومكتبة جامعة القاهرة .

وأنا أشكر شكرًا مخلصًا صادقًا كل من نوّه بجهدى المتواضع فى إحياء هذا الكتر النفيس من كنوز التراث النحوى الأندلسى ، وما كفلتُ له من عناية علمية مكّنت الباحثين من الانتفاع به على خير وجه . وحرى بى أن أذكر أنى قدمت إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية سنة ١٩٧٧ مشروعًا لتيسير النحو على ضوء ما رسمته فى مدخل الكتاب من تصنيف جديد للنحو . وتدارست المشروعَ لجنةُ الأصول فى المجمع دراسة علمية قيمة ، وأقرّت – وأقرّ معها مؤتمر المجمع فى سنة ١٩٧٩ – أكثر جوانبه .

وظللت – منذ نشرى لكتاب الرد على النحاة – أفكر فى تجديد النحو بعرضه عرضًا حديثًا ينسّق أبوابه ، ويذلّل صعابه وييسّر قواعده ، ويستدرك نواقصه ، إلى أن مَنّ الله – ومننه علىّ كثيرة – بتأليف أخيرًا لهذا الكتاب المأمول ، وهو يُطْبَعُ الآن ويُعَدّ الثمرة النهائية لمباحثى المتصلة بتحقيق لكتاب ابن مضاء ، ولعله يبلغ من غايته المبلغ المنشود ، ويُغْنِى الغناء المحمود . والله ولىُّ الهُدَى والتوفيق .

شوقى ضيف

القاهرة فى أول مارس سنة ١٩٨٢ م

مقدمة الطبعة الأولى

هذه طُرْفَة نفيسة من طُرَف الفكر الأندلسى : ألفها ابن مَضاء القرطبى ، قاضى القضاة فى دولة الموحدين ، تلك الدولة التى ثارت على المشرق ، ودعت إلى الانتقاض على فقهائه وما سنُّوا وشرّعوا فى الفقه الإسلامى ، وقد تبعها ابن مَضاء يدعو إلى الانتقاض على النحاة وما أصّلوا وفرّعوا فى النحو العربى .

وقد سدّد ابن مَضاء سهام دعوته ، أو قل سهام ثورته ، إلى نظرية العامل ، التى أحالت كثيرًا من جوانب كتاب النحو العربى إلى عُقَدٍ صعبة الحل ، عسيرة الفهم . وما العامل ؟ إن كل ما تصوّره النحاة فى عواملهم النحوية تصوّرٌ باطل ، وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مَضاء ، من أن الذى يصنع الظواهر النحوية فى الكلمات ، من رفع ونصب وجر ، إنما هو المتكلم نفسه ،لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف ؟ .

وابن مَضاء لا يُزْرِى على نظرية العامل ، ويَكْشِف تهجينها ، لأنها فاسدة فى ذاتها ، وإنما لما تجرّه من تقدير فى العبارات ، لعوامل ومعمولات ، على نحو ما نعرف فى أبواب الضمائر المستترة ، والتنازع ، والاشتغال ، ونواصب المضارع من مثل الفاء والواو . وإن النحاة ليبالغون فى هذا التقدير مبالغة ، تؤدى بهم فى كثير من الأحوال ، إلى أن يرفضوا أساليب صحيحة فى العربية ، ويضعوا

مكانها أساليب واهية غثة .

وليس هذا كل ما تجره نظرية العامل فى كتاب النحو العربى ، فهى تجر وراءها أيضًا حشدًا من علل وأقيسة ، يَعْجِز الثاقبُ الحسّ والعقل عن فهم كثير منها ؛ لأنها لا تُفَسِّر غامضةً من غوامض التعبير ، ولا دفينةً من دفائن الأسلوب ، وإنما تُفَسِّر فروضًا للنحاة ، وظنونًا مبهمة .

وهذا كله أفسد كتاب النحو العربى إفسادًا ، لأنه ملأه بمسائل ومشاكل ؛ لا نحتاج إليها فى تصحيح نطقنا ، وتقويم لساننا . ولعل ذلك ما جعل الخليل بن أحمد يقول – فيما نقل عنه الجاحظ فى أوائل حيوانه – لا يَصل أحد من علم النحو إلى ما يَحْتاج إليه ، حتى يتعلّم مالا يَحْتاج إليه .

وإذن فالداء قديم ، وقد استفحل هذا الداء بعد الخليل ، حتى أصبح مالا نحتاج إليه فى كتاب النحو يزيد أضعافًا مضاعفة على ما نحتاج إليه ، بل لقد أصبح مالا نحتاج إليه فى كتاب النحو موضعَ الاهتمام والعناية من النحاة ، لأنه الجانب المستغلق ، ولأنه مكان الشُّبهة والنظر .

وقد ذهب ابن مَضاء يستقصى ذلك ويجمع أسبابه ، فإذا كله يرجع إلى نظرية العامل ، إذ هى عموده الذى عليه يَعتمد ، وأساسه الذى به عُقِد ، أو قل هى القطب الذى دارت عليه رحاه . ويقال ابن مَضاء أن هذه الرّحى لاتطحن إلا تعسُّفات من تقديرات وتعليلات ؛ وقلما طحنت شيئًا نافعًا فيه بلاغٌ للناس .

حينئذ كتب هذا الكتاب الذى سماه « الرد على النحاة » مناديًا فيهم : حطِّموا نظرية العامل ، حطِّموا التقدير فى العبارات ، حطِّموا الأقيسة والعلل ، حطِّموا التمارين غير العملية ، حطِّموا كل ما لا نفيد منه صحة فى

الأداء ، ولا صوابًا فى اللسان .

ولم يكتف ابن مَضاء بهذه الثورة الهادمة ، فقد تقدم يضع حلولا جديدة لكثير من مشاكل النحو ، وبذلك نهج السبيل لمن يريد أن يصنِّف كتاب النحو العربي تصنيفًا جديدًا ، يقوم على اليسر والسهولة .

ولقد كان من محاسن المصادفات أن أعثر على هذه الطُّرفة البديعة فى تلك الأوقات ، التى تتحفَّز فيها الجهود لإصلاح النحو العربى ، إصلاحًا ينفى عنه الزبد ، ويُبقى على ما ينفع الناس ، ولذلك مهدت لها بمدخل واسع ، تحدثت فيه عن المؤلف وعصره وآرائه ، حتى إذا فرغت من ذلك ، انتقلت أبيِّن حاجة النحو العربى إلى تصنيف جديد ، يرفع عن الناس ما يَفْدَحهم ويَبْهَظهم فى تعلمه . ولم ألبث أن رسمت خطة هذا التصنيف ، مستهديًا بآراء ابن مَضاء وأفكاره .

والحق أن ابن مَضاء يفتح أمامنا الأبواب ؛ لكى ندرك ما كنا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله . وأنا لا أزعم أنى استخرجت من آرائه جميع النفع ، الذى يمكن أن ينصبّ منها ، فى تنظيم كتاب النحو وتبويبه تبويبًا حديثًا ، يحقق ما نصبو إليه من اليسر والسهولة ، إنما حاولت ذلك وابتغيت الدلالة عليه . والله أسأل أن يَعصمنى من الخطأ والزلل ، ويُوفِّقنى لصالح القول والعمل .

١٨ من مارس سنة ١٩٤٧ — شوقى ضيف

مَدْخل
إلى كتاب الرّد على النُّحاة

مدخل

١

عصر الكتاب :

ألف كتاب « الرد على النحاة » فى عصر الموحدين ، وهو من أزهى العصور التى مرت على الأندلس والمغرب ، من حيث ازدهار الحياة العلمية والفلسفية . ويكفى فى تشخيص ذلك وتصويره ، أنه أظل ابنَ طُفَيل وابن زُهْر وابن رُشْد . وقد كانت الدولة حينئذ تعمل على إيقاظ عقل الشعب ، وأن يكون عقلا مستقلا ، أو قل عقلا ثائرًا فى كل ما يعتنق من مذاهب وآراء .

وإن فى اسم الموحدين ما يجعلنا نلتفت إلى أن هذه الدولة لم تنشأ لغاية سياسية ، وإنما نشأت لغاية دينية أو مذهبية ، وقد أنشأها ابنُ تومرت ، الذى تسمى باسم المهدى المنتظر ، وهو مصلح دينى : زار المشرق ودرس على أساتذته فى بغداد ودمشق ، كما درس فى الإسكندرية ، ويظهر أنه لُقِّن فى أثناء هذا الدرس أصول مذهب الأشاعرة[1] ، ثم عاد إلى وطنه فى المغرب ، حيث أخذ ينظم ثورة واسعة ضد المرابطين ، الذين كانوا يحكمون فى هذه البقاع ، إذ كان يراهم مجسِّمة[2] ، كما كان يرى علماءهم يهتمون فى الدين بالفروع دون

---

(١) المعجب للمراكشى طبعة دوزى ص ١٢٨ – ١٣٦ .

(٢) الاستقصا ، لأخبار دول المغرب الأقصى ، طبع القاهرة ١٤٦/١ .

الأصول ، مما جعله يقوم فى وجه دولة المرابطين ويجه علمائها بدعوة واسعة للتغيير والتنظيم .

وأثرت دعوة « ابن تومرت » فى نفوس أهل المغرب ، فتبعه خلق كثير ، وقد بدأ ترتيبهم على طبقات ، وسمى الطبقة الأولى باسم الجماعة ، والثانية باسم الموحدين ، ثم أخذ بعد ذلك فى تأليف جيش كبير . وقد لقى هذا الجيش من الموحدين جيوش المرابطين ، ولكن النجاح لم يكتب له فى عهد صاحب الدعوة « ابن تومرت » الذى توفى عام ٥٢٤ هـ (١) ، وإنما كتب له فى عهد خليفته « عبد المؤمن بن على » الذى يعتبر المؤسس الحقيق لهذه الدولة ، فقد تمّ له ملك المغرب كله ، من طرابلس إلى السوس الأقصى ، كما تم له ملك أكثر جزيرة الأندلس (٢) . وقد لقّب نفسه بلقب أمير المؤمنين ، « وكان مؤثرًا لأهل العلم ، مُحبًا لهم ، مُحسنًا إليهم ، يستدعيهم من البلاد إلى الكوْن عنده ، والجوار بحضرته ، ويُجرى عليهم الأرزاق الواسعة ، ويظهر التنويه بهم ، والإعظام لهم » (٣) . ويقول صاحب الاستقصا : إنه « كان فقيهًا عالمًا بالأصول والجدل والحديث ، مشاركًا فى كثير من العلوم الدينية والدنيوية » (٤) .

وقد وطّد عبد المؤمن الملك فى أبنائه من بعده ، فخلفه ابنه يوسف

---

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشى طبع تونس ص ٤ . وروى ابن خلدون أنه توفى عام ٥٢٢ هـ . انظر كتاب العبر طبع بولاق ٦/٢٢٩ .

(٢) المعجب ص ١٦٤ ، وتاريخ الدولتين ص ٥ .

(٣) المعجب ص ١٤٤ .

(٤) كتاب الاستقصا ١/١٥٨ .

(٥٥٨ — ٥٨٠ هـ) وكان . « أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام . صرف عنايته إلى ذلك أيام كونه بإشبيلية واليًا عليها في حياة أبيه . ولقى بها رجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن . صحّ عندى أنه كان يحفظ أحد الصحيحين — الشك منى — إما البخارى أو مسلم[1] ، وأغلب ظنى أنه البخارى ، وكان له مشاركة في علم الأدب ، واتساعٌ في حفظ اللغة ، وتبحُّر في علم النحو ، ثم طمح به شرف نفسه ، وعلوّ همته إلى تعلم الفلسفة ، وأمر بجمع كتبها ، فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموى ... ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ، ويبحث عن العلماء وخاصةً أهل علم النظر ، إلى أن اجتمع له منهم مالم يجتمع لملك قبله ممن ملك المغرب . وكان ممن صحبه من العلماء المتفنين أبو بكر محمد بن طُفَيل ، أحد فلاسفة المسلمين .. ولم يزل أبو بكر هذا يجلب إليه العلماء من جميع الأقطار ، وينبه عليهم ، وهو الذى نبه على أبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رُشْد »[2] .

ويذهب يوسف ويأتى ابنه يعقوب الظافر الصيت (٥٨٠ — ٥٩٥ هـ) وهو أعظم خلفاء هذه الدولة ، فقد دوّخ فرنج الأندلس ، وأنزل بهم هزائم منكرة ، وكان مثلَ أبيه مثقفًا ثقافة واسعة ، وكان يعقد للمناظرات للعلماء والفلاسفة بين يديه[3] . ويقول صاحب نفح الطيب : إن فقهاء عصره كانوا

---

(١) يقول ابن أبى زرع فى روض القرطاس (طبع تورنبرج) ١٣٦/١ : إنه كان يحفظ البخارى بأسانيده .

(٢) المعجب ص ١٧٠ — ١٧٣ .

(٣) نفح الطيب طبع أوربا ٩٨/١ وكذلك ٢٠٦/١ .

يرجعون في الفتاوى إليه ، ويقول أيضًا : إنه صنف كتابًا جمع فيه متون أحاديث صحاح ، تتعلق بها العبادات ، سماه الترغيب[١] ، ويقول ابن خلكان : إنه « أمر برفض فروع الفقه كما أمر الفقهاء بأن لا يفتوا إلا بالكتاب والسنة النبوية ، ولا يقلدوا أحدًا من الأئمة المجتهدين القدماء ، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم »[٢] .

ونحن – في الواقع – لا نصل إلى عصر يعقوب بن يوسف ، حتى نرى ثورة الموحدين على أصحاب المذاهب الأربعة في المشرق – وهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل – قد استَعَر أُوارُها ، إذ تولى يعقوب بنفسه قيادة الثورة ، فأمر بعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق ، وأن يعود العلماء إلى الأصول ، وهي القرآن والسنة ، وقد بالغ في ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كتب المذاهب[٣] .

ويفصِّل صاحب المعجب الحديث في ذلك ، فيقول : « في أيامه انقطع علم الفروع ، وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق كتب المذاهب بعد أن يُجرَّد ما فيها من حديث رسول الله ، ﷺ ، والقرآن ، فَفُعِل ذلك ، فأُحْرِق منها جملة في سائر البلاد ، كمدوّنة سحنون وكتاب ابن يونس ، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره ، وكتاب التهذيب للبراذعي ، وواضحة ابن حبيب ، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها . ولقد شاهدت وأنا يومئذ بمدينة فاس يُؤتى منها بالأحمال ، فتوضع وتطلق فيها النار » . ويعلل لذلك صاحب المعجب فيقول : « وكان قصده في الجملة مَحْوَ مذهب مالك من المغرب مرة واحدة ، وحَمْلَ الناس على الظاهر

---

(١) نفح الطيب ٧٠/٢ .

(٢) وفيات الأعيان طبع المطبعة الميمنية ٣٢٨/٢ .

(٣) نفح الطيب ٧٢/٢ .

من القرآن والحديث . وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده ، إلا أنهما لم يظهراه ، وأظهره يعقوب هذا ، يشهد لذلك عندي ماأخبرني به غير واحد ممن لقي الحافظ أبا بكر بن الجد أنه أخبرهم ؛ قال : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة دخلتها عليه ؛ وجدت بين يديه كتاب ابن يونس ، فقال لي : ياأبا بكر ، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة ، التي أحدثت في دين الله ، أرأيت – ياأبا بكر – المسألة فيها أربعة أقوال ، أو خمسة أقوال ، أو أكثر من هذا ، فأي هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد ؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك ، فقال لي ، وقطع كلامي : يا أبا بكر ، ليس إلا هذا ، وأشار إلى المصحف ، أو هذا ، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود ، وكان عن يمينه ، أو السيف»[1] .

وقد سقنا ذلك كله لندل على أن العصر الذي أُلف فيه «كتاب الرد على النحاة» كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه ، في الفقه وفروعه . وقد كانت دولة الموحدين – منذ أول الأمر – تدعو إلى هذه الثورة ، حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته ؛ فألف «كتاب الرد على النحاة» يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق ، أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل ، مستنًّا في ذلك بسنة أميره يعقوب ، إذ كان يعجب مثله – على ما يظهر – بمذهب الظاهرية ، فذهب يحاول تطبيقه على النحو . وقد بدأ فرفض نظرية العامل ، التي جعلت النحاة يكثرون من التقدير ، وهو تقدير يؤدي إلى عدم التمسك

---

(١) المعجب ص ٢٠١ – ٢٠٣ .

بحرفية آى الذكر الحكيم : تلك الحرفية التى كان يعتدُّ بها أصحاب مذهب الظاهر. وأيضًا فإنه افترض منهم ما يذهبون إليه من نفى العلل والقياس فى الفقه : ونادى بتعميم ذلك فى النحو، حتى يتخلص من كل ما يعوق جريانه وانطلاقه فى العقول والأفهام.

٢

مؤلف الكتاب

هو أبو العباس[١] أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمى أصله من قرطبة ، وإليها ينسب ، وقد خرج من بيت حسب وشرف ، منقطعًا إلى العلم والعلماء ، معنيًا أشد العناية بلقاء أساتذة عصره . ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى إشبيلية ، حيث ابن الرماك ، الذى درس عليه كتاب سيبويه[٢] . وكما هاجر إلى إشبيلية فى طلب النحو ، نراه يهاجر فى طلب الحديث إلى سبتة ، حيث القاضى عياض[٣] ، أكبر محدثى المغرب وفقهائه فى عصره . ومازال يُعنى بالحديث حتى صار رُحلة فى الرواية ، ويقول ابن فرحون : « إنه كان واسع الرواية ، عالمًا ، ضابطًا لما يحدث به » . وقد عد من أساتذته فى العربية ابن بَشكوال وابن سمحون[٤] . ولم يكتف ابن مضاء — على عادة أهل عصره —

(١) وكان يلقب أيضًا بأبى جعفر وأبى القاسم ، انظر الديباج المذهب لابن فرحون ، طبع مطبعة السعادة ، ص ٤٧ .

(٢) بغية الوعاة للسيوطى طبع مطبعة السعادة ص ١٣٩ .

(٣) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

(٤) الديباج المذهب ص ٤٨ .

بالثقافة اللغوية والدينية ، إذ كان – كما يقول السيوطى فى بغية الوعاة « عارفاً بالطب والحساب والهندسة » . وأيضاً فإنه « كان شاعراً بارعاً ، كاتباً » .

وما من ريب فى أن ابن مضاء كان ينزع إلى دعوة الموحدين : وآية ذلك أنهم أسندوا إليه منصب القضاء فى بعض بُلدانهم فى فاس وبجاية [١] ، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضى الجماعة فى الدولة كلها [٢] ، أو كما نقول الآن قاضى القضاة ، وقد مر بنا تعصب يوسف للظاهرية ضد أصحاب المذاهب والفروع . وما نشك فى أن ابن مَضاء كان يشرك مولاه فى هذا التعصب ، إذ الناس على دين ملوكهم . وقد استمر فى هذا المنصب الذى قلده إياه يوسف حتى توفى فى عهد ابنه يعقوب [٣] سنة اثنتين وتسعين عن سن عالية ، إذ كان مولده سنة ثلاث عشرة وخمسمائة [٤] ، وما نرتاب فى أنه كان – بحكم منصبه – ساعده الأيمن فى حركة حرق كتب المذاهب الأربعة .

وإن من يرجع إلى نصوص « كتاب الرد على النحاة » يُلاحظ ملاحظة واضحة ، أن صاحبه ثائر على المشرق ، وهى ثورة تعتبر امتداداً لثورة أميره عليه . وأيضاً فإنه يُلاحظ نزعة ظاهرية فى ثنايا الكتاب ، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب ، ومن يعرف ؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة ، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضى بذلك منصبه . والغريب أنه لم يُعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق ، وإنما عُنى بالتأليف

---

(١) انظر ترجمته فى المصدرين السابقين .

(٢) انظر المعجب ص ١٧٨ ، وروض القرطاس ١٤٢/١ .

(٣) المعجب ص ١٩١ وروض القرطاس ١٤٢/١ .

(٤) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

ضد النحو المشرق : فقد صب عنايته كلها على النحو ، إذ ألف فيه ثلاثة كتب ، أما أولها فسماه « المشرق فى النحو » وينقل أبو حيان نقولا عنه فى الارتشاف[1] ، وأكبر الظن أن هذا الكتاب ألّف ضد المشرق . أما الكتاب الثانى فاسمه « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » وليس فى اسم هذا الكتاب ما يدل على أنه ألف خصومة للمشرق ونحاته ، غير أن صاحب البغية يقول : إن ابن خروف ناقضه فى هذا التأليف بكتاب سماه : « تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو[2] » . ومعنى ذلك أن هذا الكتاب ألف أيضًا معارضة لنحاة المشرق وآرائهم فى النحو .

وهذان الكتابان لم يصلا إلينا ، وإنما وصل كتابه الثالث ، الذى سماه : « كتاب الرد على النحاة » ، وإن من يرجع إلى نصوصه يلاحظ أن ابن مضاء لم يكتف بقراءة كتاب سيبويه على ابن الرماك ؛ فقد قرأ أيضًا شرح السيرافى على سيبويه ، ونقل منه نصوصًا أشرنا إليها فى مواضعها من الكتاب ، كما أشرنا إلى نصوص أخرى نقلها عن الانتصار لابن ولاد شيخ نحاة مصر . وأيضًا فقد ذكر ابن جنى مرارًا ، ونقل عن خصائصه نقولا . وأكبر الظن أنه قرأ كتبًا نحوية أخرى كثيرة . وهذا طبيعى لشخص يهاجم النحو العربى ، غير أننا نلاحظ أنه لم يعنَ بالنحو الكوفى أو على الأقل لم تظهر فى الكتاب عنايته بهذا النحو . ومرجع ذلك — فى رأينا — أنه لم يكن حريصًا على التوفيق بين مذاهب النحاة ، وإنما كان حريصًا على مهاجمة النحو جملة ، وقد اختار للمذهب البصرى الذى كان

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ، نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١١٠٦ نحو الورقة ٢٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

شائعًا من حوله ، والذى لايزال شائعًا إلى عصرنا الحاضر ، فاتخذه مسرحًا لمعاركه مع النحاة .

٣

وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبتها إلى المؤلف

هذه النسخة من الكتاب التى ننشرها محفوظة فى المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٧٥ نحو) . وقد نسخت سنة ألف وثلاثمائة وثمانى عشرة هجرية ، فهى نسخة حديثة العهد ، ولم أعثر حينئذ على أصلها[1] الذى نقلتْ عنه .

وقد كُتبت النسخة بقلم معتاد ، وهى فى ثلاث كراسات وثلاث صفحات : من القطع المتوسط . وتبدأ بمقدمة ، يليها خمسة فصول ، وقد شغلت المقدمة منها خمس صفحات ، وشغل الفصل الأول ثمانى عشرة صفحة ، وشغل الفصل الثانى تسع صفحات والفصل الثالث عشرين صحيفة والفصل الرابع سبع صفحات واستقل الفصل الخامس ببقية الكتاب . ونحن نجد على الورقة الأولى منه عنوانه هكذا : «كتاب الرد على النحاة» . وإذا ما تركنا العنوان إلى النص نفسه ، وجدناه مليئًا بالأخطاء والأغلاط . وقد أقت . جهدى – ما فيه من عوج وأمْت ، وأشرت مرارًا إلى ذلك فى هوامشه ، حتى لا أتصرف فى الكتاب بدون أن أطلع القارئ على ما صنعت من

(١) أشرت فى مقدمة هذه القصة إلى أن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية صوّر أصل هذه المخطوطة من المكتبة الخليلية بالقدس وأنى قابلت الكتاب عليه فى هذه الطبعة الجديدة .

تصحيح لبعض الألفاظ والعبارات . وقد استخدمت في الكتاب الحاصرتين [ ] اللتين تعود الناشرون أن يضعوا بينهما سواقط الحروف والألفاظ ، واكتفيت – في الطبعة الأولى – بوضعهما دون تنبيه ، ورأيت في هذه الطبعة الثانية أن أنص في الهوامش على سقوطها من النسخة الحلبية مثل النسخة التيمورية ، وأيضاً فإني استخدمت القوسين الهلاليين ( ) في أمثلة الكتاب النحوية تمييزاً لها وتبييناً .

وقد جعلتني حداثة النسخة أهتم بتحقيق نسبتها إلى ابن مضاء بالرغم من أنه جاء في مفتتحها ما يدل على نسبتها إليه ؛ إذ هي تبدأ على هذا النحو : «قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل ، العالم الناصر المحقق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي ..» ونحن لا نكاد نمضي بعد ذلك في الكتاب ، حتى نجد المؤلف يدعو لابن تومرت ، الذي ادعى أنه المهدي المنتظر ، ثم لخليفتيه : عبد المؤمن ويوسف ، ثم ليعقوب بن يوسف ، فيقول : «وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهدي المعلوم ، وعن خليفتيه : سيدينا أميري المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم ، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتتميم» . ويدل هذا الدعاء على أن الكتاب ألف في عصر يعقوب بن يوسف ، أي بعد عام ٥٨٠ هـ ، وهو العام الذي ولي فيه الحكم . ونمضي في الكتاب فإذا المؤلف يقول عن نفسه إنه أندلسي . وما نزال حتى نصل إلى أواخره ، وإذا هو يقول : «وكان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي – رحمه الله – يولع بعلل النحو يولدها ويخترعها» . وهذه العبارة في الكتاب تدل على أن المؤلف كان معاصراً للسهيلي المتوفى عام ٥٨١ هـ ، كما تدل على أن الكتاب ألف بعد وفاته ، فقول المؤلف

عنه : رحمه الله . وهذا دليل آخر على أن الكتاب ألف في عصر يعقوب ، أي في عصر الثورة على المشرق وعلمائه .

ونرى مع ذلك أن في الكتاب ما يدل على أن مؤلفه أندلسي ، وأنه عاصر السهيلي من جهة ، كما عاصر حكم يعقوب بن يوسف من جهة ثانية . وقد ذكر صاحبه في الفصل الذي عقده للتنازع أن الفاعل يحذف . وإن من يرجع إلى همع الهوامع يجد السيوطي ينسب هذا الرأي لابن مضاء في موضعين من كتابه (١) ، وقد نسبه له أيضا أبو حيان في الارتشاف (٢) . وأيضا فإن في الكتاب احتجاجا لاختيار رفع عبد الله في قولهم (أأنت عبد الله ضربته) وقد نسب أبو حيان هذا الاحتجاج في شرحه على التسهيل لابن مضاء (٣) . وكل هذه قرائن تؤكد نسبة النسخة التي تحت أيدينا لابن مضاء ، ولو أن اسمه لم يكتب عليها ، ولا ذكر في مقدمتها ، لكان حريا أن تنسب إليه ، لأنها تتفق وما عرف عنه من ثورته على المشرق ونحاته (٤) .

٤

آراء الكتاب

ونحن لا نكاد نلم بالسطور الأولى من الكتاب ، حتى نجد حملة موجهة إلى النحاة ، وبخاصة نحاة البصرة ، وإن ابن مضاء ليحاول في حملته أن يهدم

---

(١) انظر همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي طبع مطبعة السعادة ١/١٦٠ وكذلك ٢/١٠٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ، الورقة ٣٣٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل ، نسخة فوتوغرافية ، بمكتبة جامعة القاهرة ، الجزء الثاني ، الورقة ١٤٣ .

(٤) انظر بغية الوعاة ص ١٣٩ .

سواء السبيل . وهو يستهل حديثه فى ذلك بقوله : « أما بعد ، فإنه حملنى على هذا المكتوب قول الرسول ﷺ : الدين النصيحة » . فهو إذن يلتحف بأدب السنَّة فى النصح للنحاة أن يعودوا إلى النهج المستقيم ، إذ يراهم ضلوا وأضلوا الناسَ فى وعثاء النحو وشعابه ، وكثرة ما فرَّعوا فيه من فروع ، وأقاموا من حجج وعلل . وإنه لينبغى أن يُنْفَض ذلك كله عن النحو ، وأن يؤخذ المأخذ المبرَّأ من الفضول . ومايزال فى إسداء النصح إلى النحاة أن يغيروا مناهجهم فى درس النحو وبحثه ، حتى ينتهى من مقدمته .

إلغاء نظرية العامل

ونحن لا نمضى بعد ذلك فى قراءة الكتاب ، حتى نرى ابن مَضَاء يهاجم نظرية العامل ، التى أسس النحاة عليها أصول النحو وسُنَنه ، وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاء ويهدمها هدماً ، وانظر إليه يقول فى مُفْتَتَح الفصل الأول من كتابه : « قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوىُّ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا (ضرب زيد عمرًا) أن الرفع الذى فى زيد ، والنصب الذى فى عمرو ، إنما أحدثه ضرب ... وذلك بيِّنُ الفساد . وقد صرَّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح فى خصائصه بعد كلام فى العوامل اللفظية والمعنوية : « وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشىء غيره » .

وتحمل هذه الفقرة فى طياتها غاية ابن مضاء من كتابه ، فهو يريد أن يحذف من النحو كل ما لا يفتقر إليه ؛ وقد بدأ بنظرية العامل ، فرأى أنه يحسن أن تنقضها نقضًا . وما العامل ؟ وما هذا الذى يدعيه النحاة فى مثل (ضرب زيد عَمرا) إذ يزعمون أن ضرب عمل الرفع فى زيد والنصب فى عَمرا ؟ وإن النحاة ليبالغون فى ذلك ؛ حتى لنراهم يذهبون إلى أن علامات الإعراب آثار حقيقية للعوامل ، ثم هم – على ما هو معروف – يطيلون بعد ذلك فى بيان شروط هذه العوامل ، وبيان أنواعها ، ومتى تحذف ؟ ومتى تذكر ؟ ومتى يتقدم المعمول على عامله ؟ ومتى يتقدم على صاحبه ؟ وأى العوامل يعتبر أصليًّا ؟ وأيها يعتبر فرعيًّا ؟ وإنهم ليتورطون فى أثناء ذلك فى مشاكل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرِّر لها .

وقد رَجَع ابنُ مَضاء فكرةَ تزييف العامل إلى من سبقوه إليها من أمثال ابن جنى . فهى فكرة قديمة ولكنه وسَّعها وأخرجها فى شكل نظرية ، وإنه ليدعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة . وانظر إليه كيف يحاول أن يبين فساد رأى النحاة فى العامل ، فيقول : « إن القول بذلك باطل عقلا وشرعًا ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول ذكرها فى المقصد إيجازه ؛ منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ؛ فلا ينصب (زيدا) بعد (إن) فى قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم إن » . وهذا صحيح ، لأننا لا ننطق بكلمة (زيدا) حتى تكون كلمة (إن) قد ذهبت ولم يعد لها وجود ، وكان ينبغى أن تكون موجودة ، حتى يمكن أن تعمل فى (زيد) عملها الذى يزعمه النحاة .

ويعود ابن مضاء فيقول : ربما ظن شخص أن معانىَ هذه العوامل هى العاملة لا ألفاظها المعدومة ، ويرد ذلك بأن العامل أو الفاعل إما أن يفعل

بإرادة كالإنسان والحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء ، والعامل فى النحو ليس فاعلا بالإرادة ولا بالطبع ، وإذن فتصور النحاة له بأنه عامل أو فاعل تصور واهم . أما من يزعمون أن العامل فى النحو ليس عاملا حقًّا ، وإنما هو تمثيل وتخييل ، لغرض تيسير النحو وتسهيل تعلُّمه ، فإن ابن مضاء يرد زعمهم بأن فكرة العامل لا تيسر ولا تسهل شيئًا سوى « حطّ كلام العرب عن رتبة البلاغة ، وادعاء النقصان فيما هو كامل » ، أليست فكرة العامل هى التى تجعلنا نفكر فى محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزًا ، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها ، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب ، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ فى التعبير .

وينتقل ابن مَضاء من ذلك إلى بحث العوامل المحذوفة ، ليدل على مدى فساد نظرية العامل . وقد قسم العوامل التى يحذفها النحاة فى الكلام ثلاثة أقسام : قسم حذف لعلم المخاطب به ، كقوله تعالى (وقِيلَ للذين اتَّقَوْا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا) بمعنى أنزل خيرًا . وقسمٌ حُذف ، والكلام لا يفتقر إليه ، مثل (أزيدا ضربته) فإن النحاة يقدرون عاملا محذوفًا عمل النصب فى (زيدا) وهو عامل يفسره الفعل المذكور ، على نحو ما هو معروف فى باب الاشتغال . ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذى لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه ، ويقول : إنما دعا النحاة إلى ذلك قاعدتُهم التى وضعوها فى باب العامل ، وهى : أن كل منصوب لابد له من ناصب .

أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة فهو أكثر عنتا من القسم الثانى ، إذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة فى عبارات ، لو أنها أظهرت لتغير مدلول

الكلام ، كتقديرهم فى باب النداء أن المنادى فى مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو) ، ولو قال المتكلم (أدعو عبد الله) بدلا من (يا عبد الله) لتغير مدلول الكلام ، وأصبح خبرًا بعد أن كان إنشاء . ومن هذا القسم ما يزعمه نحاة البصرة فى الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو ، من أنه ينصب بأن مضمرة ، ونراهم بعد ذلك يؤوِّلون أنْ مع الفعل بالمصدر ، ثم يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرها ، ثم يعطفون المصادر على المصادر ، ففى مثل (ما تأتينا فتحدثنا) تراهم يقدرون العبارة هكذا : (ما يكون منك إتيان فحديث) وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلم ، لأنه قصد أحد معنيين : إما أنك لا تأتينا فكيف تحدثنا ، وإما أنك لا تأتينا محدثًا ، وهما جميعاً لا يُفْهَمان من تقدير النحاة للعبارة . وإن فى هذا ونحوه ما يدل على فساد تقديرهم .

ويقف ابن مَضاء فيبين فساد مثل هذه التقديرات والتأويلات ، وخاصة فى كتاب الله تعالى ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، لأنها تجرُّ إلى ادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل ، إلا القول بأن كل ما يُنْصَب إنما يُنْصَبُ بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظًا يدل على معنى ، إما منطوقاً به وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس ، والقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : «من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» . ومقتضى هذا الخبر النهى ، وما نُهِىَ عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأى ما لم يستند إلى دليل حرام ، وقال ﷺ : «من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» . وهذا وعيد شديد ، وما توعَّد رسول الله عليه فهو حرام ، ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظنٍّ باطل ، قد تبين

بطلانه ، فقد قال فى القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيدُ إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماعُ على أنه لا يُزاد فى القرآن لفظٌ غير المجمع على إثباته ، وزيادةُ المعنى كزيادة اللفظ ، بل هى أحْرى ، لأن المعانى هى المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها » .

وهذه النغمة فى الكتاب ، وهى نغمة مرددة فيه ، تدل على أن ابن مَضاء كان ظاهريَّ النزعة ، فهو ينكر الرأى مالم يستند إلى دليل ، على نحو ما ينكره الظاهرية فى الفقه ، ثم هو يتشدد فى التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه . وهو يريد أن ينفذ من هذا التشدد إلى هدم نظرية العامل هدمًا لا تقوم من بعده ، أليست تجر إلى الزيادة فى آى الذكر الحكيم ، وأن يقول الإنسان فى القرآن بغير علم ؟ وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك وتوعد عليه .

ويتنبه ابن مَضاء إلى أنه ربما قال قائل : كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة ؟ فيقول : إن إجماعهم ليس حجة علينا ، وقد صرّح بذلك كبيرٌ من حُذّاقهم ، ومقدَّمٌ فى الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه إذ يقول : « اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعنى البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يده أن لا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه » . وإذن فالاعتراض بإجماع النحاة على نظرية العامل لا يعطى المعترض شيئًا مادامت النظرية فاسدة فى نفسها .

ويحاول ابن مضاء أن يدل على فسادها بصور أخرى من العوامل المحذوفة ، فتراه يعرض لما يزعمه النحاة فى المجرورات التى تقع أخبارًا أو صلات أو صفات أو أحوالا فى مثل « زيد فى الدار ، ورأيت الذى فى الدار ، ومررت برجل من

قريش ، ورأى زيد الهلال فى السماء) ، فإن النحاة يقدرون فى مثل هذه العبارات عوامل محذوفة تُعلّق بها هذه المجرورات ، وهى على الترتيب (مستقر ، واستقر ، وكائن ، وكائنًا) ، وإنما دفعهم إلى ذلك قاعدة وضعوها ، وهى أن المجرورات – إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة – لابد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهرًا فى نحو (زيد قائم فى الدار) كان مضمرًا فى نحو (زيد فى الدار) . ويقول ابن مضاء إن هذا كله تمحُّل لأن الكلام تام بدون هذا التقدير ، ولو أن النحاة اعتنقوا نظريته ، وهى أنه لا عامل ولا عمل لما اضطروا إلى هذه التقادير ، فتلك المجرورات هى نفسها الأخبار والصلات والصفات والأحوال . وهل من شك فى أن هذه العبارات السابقة كلها تامة ، فهى مركبة فى مثل (زيد فى الدار) من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، دلت عليها (فى) . وهما معنيان يعبران عن فكرة المتكلم دون حاجة إلى تقدير (مستقر) كما يزعم النحاة . ومثلُ (زيد فى الدار) أخواتها السابقة ، فليس هناك ما يدعو مطلقًا إلى أى تقدير فيها ، إنما هو تقدير خاص بالنحاة وصنعتهم كما تصوروها ، وحرىّ بنا أن نلغى هذا التقدير ، وأن نلغى معه نظرية العامل ، مادامت هى التى تمدنا بمثل هذا التقدير الواهم .

ويترك ابن مضاء العوامل المحذوفة إلى الضمائر المستترة ، فيبدأ بصيغة اسم الفاعل ، وما يقدره النحاة فى مثل (زيد ضارب عمرا) فإنهم يقدرون فى (ضارب) ضميرًا مستترًا يعربونه فاعلا له . وتقديره (هو) . ويتعجب ابن مضاء من هذا التقدير لأن (ضارب) تدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ، وإذًا فلا داعى لأن نبحث عن صاحبها فى داخلها ما دامت تدل عليه بمادتها وفى ظاهرها .

وقد ذهب ابن مَضاء هذا المذهب نفسه في نحو (زيد قام) إذ أنكر الفاعل الذي يقدره النحاة في قام ، وقال إنما تدل عليه بنفس مادتها كما دلت عليه (ضارب) . وآية ذلك أننا نعرف من الياء في الفعل المضارع (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن ألف القطع في (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة . وبنفس الصورة نعرف في (علم) أن الفاعل غائب مذكر ، وإذن فالفعل يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضًا على الفاعل إذا كان مستترًا كما يقول ابن مضاء .

وترى ابن مَضاء ينتهي في أثناء تفكيره في هذه المسألة إلى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل (قاما وقاموا وقُمْنَ) ليست ضمائر كما يزعم بعض النحاة . بل هي علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التأنيث . ومن المعروف أن هذه العلامة الأخيرة تذكر مع الفعل وتحذف إذا تأخر عنه الفاعل ، وكان مؤنثًا مجازيًا فتقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولكن إذا تقدم هذا الفاعل المؤنث على الفعل وجب ذكرها . فلا تقول إلا (الشمس طلعت) ولا يجوز أن تقول (الشمس طلع) ، وهذا نفسه ما تصنعه العربية بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ، فإنه إذا تأخر الفعل جاز لك أن تذكر هذه العلامات ، وهي لغة طيئ وبلحارث بن كعب ، وأزدشنوءة ، ويسميها النحاة لغة (أكلوني البراغيث) ، وقد جاءت أمثلة لها في القرآن الكريم والحديث الشريف . ويجوز لك أن تحذف هذه العلامات وهي لغة جمهور العرب . هذا إذا تأخر الفاعل المثنى أو المجموع عن الفعل ، فإذا تقدم عليه وجب ذكر هذه العلامات ، فتقول : (قاموا الزيدون

وقام الزيدون) ولا تقول إلا (الزيدون قاموا) كما تقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولا تقول إلا (الشمس طلعت) .

وعلى هذا النحو يحاول ابن مضاء فى الفصل الأول من كتابه أن يبرهن على فساد نظرية العامل مصورًا ما تجره من تقديرات وتأويلات لا مبرر لها إلا التمحل وكثرة التخيل ، وأنه ليبنى أن نضرب عنها صفحًا ، وخاصة فى آى الذكر الحكيم ، لأنه لا يوجد عليها دليل يجيز لنا ما يفترضه النحاة فيها من عوامل محذوفة وضمائر مستترة .

ويخرج ابن مضاء من هذا الفصل الأول إلى فصل ثان ، يدرس فيه باب التنازع فى النحو درسًا مفصلا ، وهو درس أراد به أن يصور ما تجره نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب ، وأن يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون فى باب التنازع صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، وذلك أنهم قد يعبرون بعاملين ، ثم يأتون بعدهما بمعمول واحد على نحو ما نرى فى مثل (قام وقعد إخوتك) وقول علقمة :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وأَرادها   رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ

وقد رفض النحاة هذه الصورة من التعبير لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، أو كما يقولون لا يصح أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وإذن فإما أن نُعمل الأول ونُضمر فى الثانى ، أو نُعمل الثانى ونُضمر فى الأول . اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، واختار البصريون إعمال الثانى لقربه ، فيطلبون إلى صاحب المثال الأول أن يقول (قام وقعدوا إخوتك) أو يقول (قاموا وقعد إخوتك) ويطلبون إلى علقمة أن يقول (تعفقوا .. وأرادها

رجالٌ ... وكُليب) وهى جمع كلب أو يقول (تعقق ... وأرادوها رجال ... وكُليب) .

وعلى هذه الصورة يرفض النحاة أساليب العرب ، ويضعون مكانها أساليب أخرى تسوغها لهم فكرة العامل . ومن الاستطراف درس هذا الباب ليطلعنا على مدى تكلفهم ، فإن من يرجع إليهم فيه يجدهم يطبقون هذا المنهج تطبيقاً واسعاً ، فلا يتركون فعلا ولا ما يشبه الفعل دون أن يجروا فيه صور هذا التنازع ، على طريقتهم فى الإضمار . وقد استمر ابن مضاء يعرض هذه الصور ليدل على ما صنعوه بأساليب اللغة من تعقيد ، وإنه ليعرض – للدلالة على ذلك – صور التنازع التى يذكرونها فى باب ظن وأعلم ، فظن مثلا يجرى فيها التنازع على هذا الشكل : (ظننت وظنانى شاخصا الزيدين شاخصين) . وأما أعلم التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : مثلها فى الإضمار أعقد وأعسر ، إذ يجرى فيها التنازع على هذا الشكل : (أعلمت وأعلمانيه إياهما الزيدين العمرين منطلقين) . ويعقب ابن مضاء على هذه الصورة وأمثالها بأنه لا يجوز أن تجرى فى الكلام ، لأن العرب لم يستخدموها ، وإنما هو عقل النحاة الذى يُعبهم لما يتصور من خطر نظرية العامل ذلك الخطر الذى جعلهم يتجاوزون عن صورة أصيلة فى التعبير العربى إلى صور أخرى جديدة ، صور نحوية لا تيسر كلاماً ولا تسهل حديثاً ، بل تصعب الكلام وتعقده ، وتجعله ألغازا عسيرة الحل .

ويترك ابن مضاء فصل التنازع إلى فصل آخر يعقده لباب الاشتغال ، وهو باب اضطرب النحاة فى صور تعبيره اضطرابا شديداً ، وقد عرض طرفاً من هذه الصور واضطراباتهم فيها من مثل (أزيدا لم يضربه إلا هو ، وأخواك ظناهما منطلقين ، وأأنت عبد الله ضربته) . وإنه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التى لم

تات في العربية ، ولكن جاءت في كتب النحو ! كما يحمل على دراسة النحاة للباب ، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يترجّح فيه الرفع أو النصب ، وما يجوز فيه الأمران ؛ مقدرين في أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم ، وإنما هي أقيسة النحو التي تقدرها وتلزمنا إياها . وكل ذلك يرفضه ابن مضاء لأنه لا يفيدنا إلا صعوبة وعنتا في فهم الأمثلة الأصيلة التي جاءت عن العرب في الباب . وإنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ومتى ترفع ؛ وهي : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصب ، لأنه في مكان نصب ، وإلا رُفع لأنه في مكان رفع . وبذلك حلّ باب الاشتغال ، وأرحنا من تعسف النحاة في حمل أمثلته تارة على النصب ، وتارة على الرفع . ثم اختلافهم في أثناء ذلك وجدلهم جدلا طويلا .

ويخرج ابن مضاء بعد ذلك إلى فاء السببية وواو المعية اللتين ينصب بعدهما المضارع (بأنْ) محذوفة ، ليدل على ما وصلت إليه نظرية العامل من تعسف في التقدير والتأويل ، إذ نرى النحاة يقدرون المضارع منصوبا بعامل محذوف وجوبا ، وهو (أنْ) ؛ وهو تقدير مغرق في البعد . ولعل من الطريف أن نسوق هنا ما يُروى عن دَماذ صاحب أبي عبيدة من أنه قرأ من النحو إلى باب الفاء والواو ، فلما استمع إلى قول الخليل وأصحابه : إن ما بعدهما ينتصب بأن مضمرة وجوبا نبا فهمه عن ذلك ، وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني — شيخ نحاة البصرة في عصره — يشكو إليه ما لقيه من عنته ، بهذه الأبيات :

تفكَّرتُ في النحو حتى مللتُ ... وأتعبتُ نفسي له والبدنْ
وأتعبتُ بكرًا وأصحابَهُ ... بطول المسائل في كل فنْ

فكنت بظاهره عالماً ... وكنت بباطنه ذا فِطَنْ

خلا أن باباً عليه العفا ... ء للفاء يا ليته لم يكنْ

وللواو بابٌ إلى جنْبِه ... من المقت أحسبه قد لُعِنْ

إذا قلت هاتوا لماذا يقا ... ل لست بآتيك أو تأتِيَنْ

أجيبوا لما قيل هذا كذا ... على النصب قيل لإضمار أنْ

فقد كدت يا بكر من طول ما ... أفكِّر في أمر «أنْ» أن أُجَنّ [1]

وقد وقف ابن مضاء عند أمثلة بابى الفاء والواو وقفة طويلة ، منادياً بأن العرب حين تنصب المضارع فى هذين البابين لا تنصبه بعامل أو من أجل عامل ، وإنما تنصبه لتدل على معنى لا يتأتى مع الرفع ، فى مثل (لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه) حين ينصب العربى الفعل المضارع بعد الفاء فى هذا المثل يكون غرضه التنبيه على أنه يريد أن يقول إن شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه ، ومعنى ذلك أن الشتم من أنواع الإيذاء ، ولو أنه رفع لكان المعنى مخالفاً لذلك إذ يكون المراد (فهو يؤذيه) أى أن من عادته ذلك . ومن الممكن أن نجزم الفعل الثانى إذا جعلنا الفاء للعطف ، ويكون المراد حينئذ أن الشتم يؤذيه . وكذلك الشأن فى مثل (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إن نصب القائل الفعل الثانى كان المعنى لا تجمع بينهما ، وإن رفع نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن أى هو ممن يشرب اللبن ، وإن جزم انصب النهى على الجمع والتفرقة . وكل ذلك يدل به ابن مضاء على نظريته وهى أن حركات الإعراب لا تأتى للدلالة على عوامل محذوفة ، وإنما تأتى للدلالة على

---

(١) انظر كتاب أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى نشر فرتس كرنكو ص ٧٧ وما بعدها وإنباه الرواة للقفطى ٢ / ٥ .

معانٍ فى نفس المتكلم . وإذن فحرىٌّ بنا أن نلغى نظرية العامل مادامت تحول بيننا وبين الفهم الحقيق لحركات الإعراب ودلالاتها ، وأيضًا فإنها تؤدى بنا إلى التحريف فى الصيغ والعبارات ، وأن نعمد إلى تأويل لا تجيزه دلالات الكلم على نحو ما رأينا فى التنازع والاشتغال . وإن واجبنا أن ننحّيها عن النحو ما دامت تفسد علينا الصورة الصحيحة للغة العربية وصيغها وعباراتها .

وما من ريب فى أن ابن مضاء يستهدى فى ذلك بآراء الظاهرية ، الذين يتشددون فى التمسك بنصوص القرآن الكريم دون تأويل لها أو تقدير فيها ، وقد تسرب من خلال هذه الآراء يدعو إلى إلغاء نظرية العامل ، التى تنتهى بنا إلى تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلا لا دليل عليه ، إذ تقدر فيها أفعالا وعوامل محذوفة ، لا تَهدى إلى فهم ، ولا إلى حلّ لمدلول عبارة ، وإنما تَهدى إلى تصورات النحويين للعوامل ، وما توهموه فى أبوابها . وإنه لينبغى أن تهدم هذا التصور ، ما دام لا يقودنا إلى خير ، ولا إلى ما يشبه الخير ، بل إنه يقودنا — كما يقول — إلى التأويل ، وكثرة التقدير فى عبارات الذكر الحكيم .

إلغاء العلل الثوانى والثوالث

ليس كل ما استفاده ابن مَضاء من تطبيق مذهب الظاهريةْ على النحو العربى ، ينحصر فى إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى استفادها من هذا المذهب ، وقد أراد أن يريح الناس عن طريقها من عبث طويل للنحاة . وعلى رأس هذه الأشياء ما يراه الظاهرية من إلغاء العلل ، وإلغاء عللها فى الشرع ، وقد ذهب ابن مَضاء يطلب ذلك فى النحو ، ولكنه لم يتشبث بإلغاء العلل جملة ، فإن فيها قدْرًا لا يمكن أن نُلغيه وهو العلل الأُوَل ، التى تجعلنا نعرف

مثلا أن كل فاعل مرفوع ، أما ما وراء ذلك من العلل الثوانى والثوالث ، فحرىّ بنا أن نحطّمه تحطيمًا ، كما حطّمنا نظرية العامل . وانظر إليه يقول : « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث : وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفِع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولمَ رُفِع الفاعل ، فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئًا ما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لمَ حُرّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه وقال : فلمَ لم تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل . لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد . والمفعولات كثيرة ، فأُعطى الأثقل - الذى هو الرفع - للفاعل . وأُعطىَ الأخف - الذى هو النصب - للمفعول . لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة . ليقل فى كلامهم ما يستثقلون . ويكثُر فى كلامهم ما يستخفون . فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله . إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم » .

ونحن نرى ابن مضاء فى أول هذه الفقرة يقرن مسائل النحو بمسائل الفقه . إذ يقول إن النحوىّ لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص . كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرّم بالنص ، ولكن أى فقيه يرى ذلك ؟ إنه فقيه مذهب الظاهرية ، ذلك المذهب الذى كان يعتنقه ابن مضاء ، كما كان يعتنقه مولاه يعقوب بن يوسف ، الذى أمر بحرق كتب المذاهب التى تعتمد على العلل ، ولا

تسير في مسائلها سيرة الظاهرية في الاعتماد على الأصول وحدها من القرآن الكريم والحديث الشريف . وقد تبعه قاضي قضاته ابن مَضاء يحاول أن ينفي من النحو كل مالا يستقيم ومذهبَ الظاهرية ، فهو ينفي منه نظرية العامل ، وهو ينفي منه العلل الثواني والثوالث على نحو ما ينفي الظاهرية العلل من الشرع الحنيف ، حتى يستقيم النحو مع مذهب الظاهرية من جهة ، وحتى تستريح من كثرة ما فيه من علل مصطنعة ، لا تهدي إلى حق — في رأيه — ولا إلى ما يشبه الحق .

ويضرب ابن مَضاء لذلك مثلا هو باب الفاعل ، فإن النحاة يسوقون فيه علة أولى ، وهي أن كل فاعل مرفوع . وهي علة مستقيمة لأنها تعطينا الحكم في الباب . غير أن النحاة لا يكتفون بها ، بل يضيفون إليها علّة لها ، وهي أن الفاعل رُفِع للفرق بينه وبين المفعول . كما يضيفون علة أخرى وهي أن الفاعل رُفِع لأنه قليل ، والمفعول نُصِب لأنه كثير ، ولما كان الرفع ثقيلا والنصب خفيفًا أعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير ، ليتم التعادل والتوازن . وهذا كله فضولُ تفكيرٍ فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه . وإن الواجب أن نقتصر على وصف الطبيعة الأولى ، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب ، وما يتضمنه هذا الحكمُ من علّةٍ أولى معقولة . أما هذه العلل الثواني والثوالث فينبغي نفيُها من النحو ، لأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تكسبنا حِكَمَهم في كلامهم وصيغ عباراتهم ، وهي حكمة لا تفيد الناطقين بالعربية شيئاً في نطقهم .

ومع ذلك فنحن نجد ابن مضاء يرتضي قبيلا من العلل الثواني ، ولكن أي قبيل ؟ ! إنه القبيل المقطوع به ، مثل العلة التي تذهب إلى أن كل ساكنين التقيا

فى الوصل ، وليس لأحدهما حرف لين . فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولم لم يتركا ساكنين ؟ أجيب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين ، وهى علة ثانية يرتضيها ابنُ مَضاء ، ولكنه يحمل بوجه عام على العلل ، وينكر استخدامها فى النحو . وقد ذهب يقول إن كثيرًا منها بيّن الفساد ، واستدل على ذلك بما ذهب إليه المبرد فى الأفعال المتصلة بنون الإناث مثل (ضربْنَ) . فقد زعم أن النون حُرّكت لأن ما قبلها ساكن ، وزعم فى الحرف الساكن قبلها أنه سُكّن ، لئلا تتوالى أربع حركات ، وبذلك دار حول نفسه ، فقد جعل حركة النون لسكون الحرف السابق لها ، وجعل سكون هذا الحرف من أجل حركتها ! وينتهى ابنُ مَضاء من هذا كله إلى وجوب إلغاء العلل الثوانى والثوالث فى النحو العربى ، حتى نتخفف من جانب فيه لا نكتسب منه إلا عسرًا فى التأويل والتقدير .

إلغاء القياس

ولا يكتفى ابن مضاء بطلب إلغاء العلل الثوانى والثوالث فى النحو ، بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس . وإنه ليستمد ذلك أيضًا من مذهب الظاهرية ، إذ كانوا ينفون العلل كما قدمنا ، كما كانوا ينفون القياس . وهذا طبيعى عندهم ، لأن القياس – كما هو معروف – يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم . ومعنى ذلك أنه يقوم على العلل ، ومن أجل ذلك يرده أصحاب مذهب الظاهرية . ويحذو حذوهم ابن مضاء فيردّه فى النحو ، كما رد العلل قبله . وقد وقف ينظر فى أمثلته عند النحاة ، ليدل على فساده ، وأنه لا حاجة للنحو به . ويبدأ بتعليلهم لإعراب الفعل المضارع ، فإنهم يذهبون إلى أنه أعرب

لشبهه بالاسم ، أو بعبارة أدق لقياسه على الاسم ، فالاسم أصل فى الإعراب ، والفعل فرع ، وهى فرعية يأخذها الفعل لعلتين ، لا لعلة واحدة : أما العلة الأولى فهى أنه يكون شائعًا فيتخصص ، على نحو ما نعرف فى الأسماء ، فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعاً ، وهذا نفسه نراه فى الفعل المضارع ، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعًا . والعلة الثانية التى يسوقها النحاة هى أن لام الابتداء تدخل على المضارع ، كما تدخل على الاسم ، فتقول (إن زيدًا ليقوم) كما تقول (إن زيدًا لقائم) . وهاتان العلتان جميعًا تبيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم فى الإعراب .

وهذا كله يرده ابن مضاء إذ يرى فيه إغراقًا فى التفسير ، وبعداً فى التقدير . ولمَ يكون الإعراب أصلا فى الاسم وفرعًا فى الفعل المضارع ؟ إن المعقول أن يكون أصلا فيهما جميعًا . وإن من يرجع إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم يجدهم يقولون : إنه أعرب لأنه يكون على صيغة واحدة ، وتختلف أحواله ، فيكون فاعلا ، ومفعولا ، ومضافًا إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . وينظر ابن مضاء فى ذلك فيقول : إن العلة التى أعربوا بمقتضاها الاسم موجودة فى الفعل ، لأنا إذا قلنا مثلا (لا يضرب زيد عمرا) ولم نجزم الفعل ، لم يُعرف هل نهى ذلك أو نُفى عنه . وأيضًا فكما أن للأسماء أحوالا مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة إذ تكون منفية ، وموجبة ، ومنهيًا عنها ، ومأمورًا بها ، وشرطاً ، ومشروطة ، ومخبرًا بها ، ومستفهمًا عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء . وإذن فلا داعى لأن نجعل الإعراب أصلا فى

الأسماء ، وفرعاً في الأفعال ، في حين نجد العلة ، التي يعربون بها الأسماء ، موجودة في الأفعال . ويقول ابن مضاء إن خيرًا من ذلك كله أن نقول : إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد . ومعنى ذلك أنه خير أن نصف أحوال الأشياء في نفسها ، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ، ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها ، لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيضها ، ولا داعي لها . أليس من الممكن أن يسأل سائل إذا كان المضارع أعرب لشبهه بالاسم ، فلماذا لم يُجرّ كالاسم ؟ وإن من يرجع إلى السيرافي على سيبويه ، يجد النحاة يذكرون سبع علل ، بعدم جر المضارع ، كما جُرّ الاسم (١) . وما من ريب في أن ذلك كله بعد في التخيّل والفرض وإغراق في التقدير والوهم .

ويضرب ابن مضاء مثلاً آخر يبين به فساد أقيسة النحو ، وما تطوى من علل ، وهو باب الممنوع من الصرف ، فإن النحاة يعكسون الآية في هذا الباب ، إذ يجعلون الاسم الممنوع من الصرف ، أي التنوين وما يتبعه من جر ، فرعاً في هذا الحكم للفعل . وتراهم بعد ذلك يحاولون أن يجتلبوا علتين في الأسماء الممنوعة من الصرف أو علة واحدة تقوم مقام العلتين ، كي يتم شبه هذه الأسماء للفعل ، أو بعبارة أدق ، كي يتم قياس هذه الأسماء على الفعل . وهم يذهبون إلى أن الفعل مُنع التنوين لثقله ، وأنه قَبِل في الاسم ، لأنه أكثر استعمالا من الفعل ، ولما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصرف لا تُستعمَل كثيرًا مُنعت من أجل ذلك ما مُنع الفعل من الخفض والتنوين . ويعقب ابن مضاء على هذا كله بأنه فضل ، ولا حاجة لنا به ، إنما الذي نحن في حاجة إليه حقاً هو : معرفة

---

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه : نسخة فوتوغرافية بمكتبة جامعة القاهرة ، المجلد الأول ، الورقة رقم ٣٨ .

العلل الأولى التي تلازم عدم الانصراف ، وكأنه يريد أن يصل إلى أن ذلك حدث في الأسماء كما حدث الإعراب في الأفعال ، فكما أننا لا نستطيع أن نحمل الفعل على الاسم في الإعراب إلا بعد افتراض ، فكذلك الشأن في حمل الأسماء الممنوعة من الصرف على الفعل ؛ وإنه ليعرض في أثناء ذلك إلى عللهم التي يزعمون أن الأسماء تشبه بها الأفعال ، فيبين أن من الأسماء ما هو أشد شبهاً بالفعل ، ومع ذلك لا يمتنع من الصرف ، فمثلا كلمة (إقامة) تدل على الحدث كما يدل الفعل ، وأيضاً فإنها تعمل عملَ الفعل ، ثم هي مؤنثة ، ونأتي مؤكِّدة له ، والمؤكِّد تابع للمؤكَّد ، كما أن الصفة تابعة للموصوف . وإذن ففيها من الفروع والعلل الدلالةُ والعملُ والتأنيثُ والتأكيد ، ومع ذلك كله لا تمنع من الصرف !

والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم ، فليس هناك حرف يدخل على الفعل ولا حركة إلا ويعلل ذلك ؛ وقد يفلسفه القياس ، وكذلك الشأن في الاسم . وإنهم ليبالغون في ذلك حتى لنرى السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه يعقد صحفاً طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم ، بالياء دون الألف ، وقد ذكر لمنع الألف أربع علل ، كما ذكر للحاق الياء للمنصوب دون الواو أربعَ علل أخرى ، وأيضاً فإنه ذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثنى ثلاث علل [1] . وعلى هذا النحو نراه يقف طويلا عند حيثُ وبنائها على الضم ، ولماذا لم تُبنَ على الفتح ، أو على الكسر ، أو على

(١) انظر شرح السيرافي ، المجلد الأول ، الورقة ١٣٠ وما بعدها .

السكون[1] . ويحتل الإنسان فى أثناء ذلك فى فيضان من الفروض والأوهام ، وأكبر الظن أن ذلك ومثله ما جعل ابن مضاء يحس إحساساً عميقاً بوجوب نفى العلل والأقيسة من النحو ، ورفضها رفضاً باتاً . وانظر إليه يقول : « وكما أنا لا نسأل عن عين (عِظَلِم) وجيم (جَعفر) وباء (بُرثُن) لم فُتحت هذه ، وضُمت هذه ، وكُسرت هذه ، فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع (زيد) . فإن قيل : (زيد) متغير الآخر ، قيل : كذلك (عِظَلِم) يقال فى تصغيره بالضم ، وفى جمعه على فعالل بالفتح ، فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال يُنصب فيها ، وأحوال يُخفض فيها ، قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول : الرفعُ بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولا لم يُسَمَّ فاعله ، والنصبُ بكونه مفعولا ، والخفضُ بكونه مضافاً إليه ، صار الآخر كالحرف الأول الذى يُضَمُّ فى حال ، ويُفتح فى حال ، ويُكسر فى حال : يكسر فى حال الإفراد ، ويفتح فى حال الجمع ، ويضم فى حال التصغير » .

أرأيت كيف ينتهى ابن مضاء بالنحو العربى ؟ إنه يريد أن يحذف منه كل ما يستغنى الإنسان عنه فى معرفة نطق العرب بلغتهم . وإنه ليتصور أحوال أواخر الكلم كأحوال أوائله ، فهى أحوال لغوية بسيطة ، لا تحتاج معرفتها إلى عسر فى الفهم ، ولا إلى بعد فى التأويل ، وإنما عملُ النحو أن يسجل هذه الأحوال وأن يضع القواعد تضبطها ، دون جنوح إلى أقيسة وعلل يمليها الفرض ، أو الوهم ، أو الخيال .

---

(١) شرح السيرافى المجلد الأول ، الورقة ٤٧ وما بعدها

إلغاء التمارين غير العملية .

وإذا كان من الواجب أن نُلغى العلل والأقيسة من النحو ، حتى نخلصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه ، فكذلك يجب أن نُلغى منه كل المسائل ، التى لا تصور صيغًا نطق العرب بها : وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية . وقد ضرب ابن مضاء لهذه التمارين مثلا هو قول النحاة : « ابنِ من البيع على مثال فُعْل » ، فإن من الممكن أن يقول شخص (بوع) محتجًا بأن الياء سُكِّنت وضُمّ ما قبلها فقلبت واوًا ، قياسًا على قلب العرب لها واوًا ، فى مثل (موقن وموسر) . ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هى (بيع) محتجًا بأن الياء سُكّنت وضُمّ ما قبلها ، فقلبت الضمة كسرة ، قياسا على قلب العرب لها كسرة فى مثل (بِيض وعِين وغِيد) فى جمع (بيضاء وعيناء وغيداء) .

ويقف ابن مضاء فيورد حجة كل من القولين . أما حجة من أبدلوا الياء واوًا فهى أن (بوع) مفرد ، وحمله على (موسر) ونظرائه أولى من حمله على الجمع ، فإن جمعه مياسير . وأيضًا فإن الغالب أن يتبع الثانى الأول لا العكس ، ألا تراهم يقولون (ميعاد وميزان) ، وأصلها (مِوْعاد ومِوْزان) ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ، ولا فتحة ، لتصح الواو . وكذلك صنعوا بمثل (صام صيامًا ورأيت غازيًا ، وقيل وسيق) فهذه الألفاظ كلها أصلها واوات ، وقلبت الواوات ياءات إتباعًا للأول . وأما حجة من أبدلوا الضمة كسرة ، فهى أن العرب صنعوا ذلك فى مثل (بِيض) . وأيضًا فقد يتبع الأول الثانى ، كما نرى فى مثل (امرؤٌ وابنُمٌ) وكما نرى فى مثل (ادخُل) فإن ألف الوصل تُضم فى فعل الأمر إتباعًا لعين الفعل .

وعلى هذا النحو يُمثل ابن مَضاء بحجة كل من أصحاب القولين ليدل على مدى ما وصلت إليه هذه التمارين غير العملية في النحو، وكيف أنها تشغل النحاة بوجوه وعلل، لا حاجة لنا بها، سوى التمرين فيما لا فائدة فيه، وأى فائدة نُفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التى لم تأت عن العرب، والتى لسنا في حاجة إلى استعمالها؟ وإن ابن مضاء ليقول: «إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه». وهكذا يريد ابن مَضاء أن يريحنا من كل ما يعدل بنا عن صيغ اللغة إلى ظنون النحاة في عبارات لا نستخدمها، وألفاظ يمتحن بها بعضهم بعضًا، وهي لا تجرى في كلام العرب وإنما تجرى على ألسنة النحاة، كي يضيفوا إلى النحو كلّ ما يمكن من مشقة وتصعيب.

والحق أن النحو العربي يستغلق على الناس تارة بنظرية العامل، وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار. وتارة بما يفترض النحاة من علل وأقيسة، لا دليل عليها، إلا النظر العقلى، وهو نظر يعتبره ابن مضاء فضلا في النحو، لأننا لسنا في حاجة إليه، كما أننا لسنا في حاجة إلى ما يأتى به النحاة من تمارين لا تفسر صيغًا عربية، وإنما تفسر صيغًا لهم، يكثر جدالهم حولها، ويكثر خلافهم، وإن هذا كله ليجعل النحو ألغازًا.

وما من ريب في أن من يقرأ كتاباً مطوّلا في النحو، كشرح السيرافي على كتاب سيبويه، أو شرح أبي حيان على التسهيل، يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع، وعلل وأصول وأقيسة. ومسائل غير عملية. ومن أجل هذا كله كنا نُثنى على هذا الصوت الأندلسى الذى انبعث في القرن السادس للهجرة يهتف: نحّوا الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو.

فإن فيها فسادًا واضطرابًا كثيرًا ، وإنه ليهتف أيضًا : نحّوا العامل عن النحو ، فقد أتعب هذا العامل النحاة والنحو ، منذ الخليل بن أحمد ، تعبًا لم تُفِد منه العربية إلا كثرة التأويل فى صياغاتها وعباراتها وتقدير عوامل محذوفة ومعمولات مضمرة . وليس وراء ذلك إلا عناء مبيض يعانيه النحاة فى البحث عن عوامل بعض الأبواب ، فهل العامل فى المفعول به مثلا هو الفعل أو هو الفاعل أو هما جميعًا ؟ وفى كل باب تجدهم ينقسمون فرقًا ، وكل فرقة تناضل عن رأيها مناضلة شديدة ، وفيم هذا النضال وهذا العناء ؟ وفيم هذا الجدل بين البصريين والكوفيين ثم البغداديين والأندلسيين والنحاة المتأخرين ؟ إنهم جميعًا يجادلون عن باطل ، وما العامل والعمل فى النحو . إنما هو تخييل وتخييل ، أما فى الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم الذى يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها لتعبر عما فى نفسه من معان . وإذن فلنرد المسألة إلى صورتها الصحيحة ، ولنعطل هذا العامل فى النحو الذى أتعب النحويين طويلا ، ولنعطل معه علل النحويين وأقيستهم التى أقاموها حول هذا العامل ، حتى نصفّى النحو من كل الشوائب التى تجلب إلى أبوابه العسر والضيق .

على أن هذا ينبغى أن لا يفهم منه أن ابن مضاء دعا إلى إلغاء النحو العربى ، فالنحو العربى أكثر ثباتًا واستقرارًا من أن يلغيه تحطيم نظرية العامل . حقًّا هى من أهم نظرياته ، أو قل هى الأصل الأول من أصوله ، ولكنَّ إلغاءها لا يترتب عليه ، أو قل لا يُرتِّب ابن مضاء عليه إلغاء النحو ، وإنما يرتب تسهيله وتيسيره .

ليس هناك عامل ولا ما يؤديه التفكير فى العامل من كثرة المحذوفات والمضمرات والعلل والأقيسة . ولكن بعد ذلك النحو العربى قائم بصورته التى

نعرفها ، فلا يزال فيه المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعولات والتوابع على اختلاف ألوانها ثم المجرورات . ومن هنا تبدو صحة تفكير ابن مضاء ، فإنه حين ألغى نظرية العامل وما يُعْزَى فيها من أقيسة وعلل لم يفهم أنه ألغى النحو العربي . بل كل ما أراد إنما هو تخليصه من عنت هذه النظريات التي لم يكتسب منها إلا فنوناً من العسر والمشقة . حتى أصبح كثيرٌ من مسائله لا يُفْهَم إلا بعد أن يُجَدِّد للناس الفهمَ مرارًا وتكرارًا .

٥

حاجة النحو إلى تصنيف جديد

والإنسان لا يلمّ بهذه الآراء لابن مضاء . ويطيل النظر في كتب النحو المطوّلة ، وغير المطوّلة ، حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً . ولسنا نتفرد بهذا الإحساس . فقد أحسه من قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل . وما يُعْزَى فيها من علل وأقيسة ، وأحسه من قبله الجاحظ . ولكن في شكل آخر ، فقد قال في حيوانه « وقلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين . ولو وضعتها هذا الوضعَ الذي تدعوني إليه ، قلّت حاجاتهم إليّ فيها ... وإنما قد كسبت في هذا التدبير ، إذ كنت إلى التكسب ذهبت [1] » .

(١) الحيوان للجاحظ طبعة الحلبي ٩١/١ .

والجاحظ لا يشكو من نظرية العامل كما يشكو ابن مضاء ، ولكنه على كل حال يشكو من طريقة النحاة في كتبهم ، وأنهم – وعلى رأسهم الأخفش – يبنونها بناء شاقًا ، فيه عسر ، وفيه تصعيب . ومازال هذا العسر والتصعيب يزداد ، لكثرة ما وضع النحاة في كتبهم من أقيسة وعلل ، وما تصوروا من محذوفات ومضمرات ، حتى جاء ابن مضاء فتناول قبسًا من آراء الظاهرية في الفقه ، أو كما كان يسمى علم الفروع ، وقد أضاء له هذا القبس الطريق إلى تيسير النحو وتخليصه مما فيه من غمٍّ وضيق .

وأخذ ابن مضاء يدرس النحو على هدْى هذا القبس ، ويعمق في الدرس ، ويغرق في هذا العمق ، حتى اطلع على المفتاح الذى يفك به ما يراه الناس في كتب النحو من استغلاق . وقد رأى أن مصدر هذا الاستغلاق نظرية العامل ، وما يُنْتَج فيها من علل وأقيسة ، فنادى في النحاة والناس من حوله : حطِّموا نظرية العامل ، حطِّموا الأقيسة والعلل ، حطموا كل مالا يفيد نطقًا ، حتى تُرْفَع كل الحواجز التي تعوق فَهْمَ مسائل النحو فهمًا صحيحًا ، قائمًا على الحقائق اللغوية المحسوسة . غير أن هذا النداء ذهب صَرْخَةً في واد ، فلم يستجب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق في العصور الوسطى ، وظل الناس وظلت الأجيال تعاني في قراءة النحو مشقات هائلة ، ولم يستطيعوا نقضها ، إلا بزيادتها غلظًا على غلظ ، فقد أكثر النحاة من الشروح والحواشي والتقارير ، ولم يُفِد النحوُ من هذا الإكثار وضوحًا ، بل أفاد غموضًا فوق غموض ، وصعوبة فوق صعوبة .

وإنه لحريٌّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء ، حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي تُرْهِقُهم من أمرهم عُسْرا ، ولن يكلفنا ذلك جهدًا ، فقد

مهد ابن مضاء الطريق أمامنا ، بما وضع فيها من صُوًى وأعلام . أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل ، وقد طبقها فى أبواب من النحو ؟ وإذن فلنعمّمْ هذا التطبيق ، فنصرف انصرافاً تامّاً عنها وعن كل ما يتصل بها . وما من ريب فى أن إلغاءها يتيح لنا أن نصنّف النحو بشكل آخر ، تنتشرُ فيه موادُّ النحو القديمة ، ولكن يتغيّر نسيجها ويكثّف على أصل آخر ، هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها .

وليس الانصراف عن نظرية العامل هو كل ما دعا إليه ابن مضاء . فقد دعا أيضاً إلى إلغاء كل تأويل وتقدير فى الصيغ والعبارات ، وطبق ذلك على بعض أبوابٍ وفصولٍ من النحو . وإنه لينبغى أن نعمّمَ ذلك أيضاً فى فصول النحو الأخرى وأبوابه ، حتى نريح الناس من عنائه ولغو قلّما فهموه ، وإذا فهموه لم يحسنوا فهمه ، لأنه يخرج فى كثير من صوره عن منطق الناس ومألوف عقولهم . ونحن نقف لنفسر مدى تطبيق هذين الأصلين على أبواب النحو وقواعده ، حتى يحيط القارئ علماً بما نبغى من تصنيف النحو تصنيفاً جديداً .

الانصراف عن نظرية العامل

هذا هو الأصل الأول الذى ينبغى أن نتكئ عليه فى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً . فنحن فى هذا التصنيف الجديد لن نُعْنَى بالعوامل ، ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة . وإعطاء الأولى ميزات تتفوق بها على الثانية . فالحرف مثلاً ، وهو عامل ضعيف فى رأيهم ، نجده حين يعمل يقيمون عليه شروطاً ومراصد كثيرة ، كشروطهم المعروفة فى إعمال « ما » و « لا » الحجازيتين ، وإعمال حروف نصب المضارع ، وحتى حروف الجر ، أو كما

نسميها حروف الإضافة ، يشترطون فيها أن تكرر حين تتصل في اسمين متعاطفين ، وأن تتصل بمعمولها . وهذا كله سنحذفه من النحو ، وأيضاً سنحذف شروط العوامل الأخرى مادمنا لا نجد حاجة لغوية صحيحة تلزمنا إياها .

وإن من المعروف أن واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات . لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالا لعبارات لم ترد في اللغة ، ونحن لا نقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح ، ولما لا يصح ، مستلهمين نظرية العامل ، لا حقائق اللغة ، في كل ما يعرضون . ولعل من الطريف أن نذكر هنا ما يروى عن ماسويه من أنه « وصف لإنسان دواء . ثم قال له : كل الفروج وشيئاً من الفاكهة ، فقال : أريد أن تخبرني بالذي لا آكل . فقال : لا تأكلني ولا حماري ولا غلامي . واجمع كثيرا من القراطيس وبكر إلي ، فإن هذا يكثر إن وصفته لك » .

ولن يكون مثلنا في هذا التصنيف الجديد للنحو الذي ندعو إليه مثل النحاة القدماء في كثرة الفروض ، ولا مثل مريض ماسويه ، حين ألح عليه أن يخبره بما لا يأكل . وإذا كانت نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى فروض ، وصور لفروض ، في نحوهم ، فما أحرانا أن نتخلص منها . وأن نرفع عن النحو إصرها . على كل حال لن نعطي لطبيب مثل ماسويه فرصة التندر على هذا التصنيف . بل إننا نطرد منه نظرية العامل التي جعلت النحاة يملئون قراطيسهم بفروض وشروط لا حقيقة لها ولا دليل عليها .

وليس هذا كله ما نفيده في تصنيفنا الجديد للنحو حين ننفي منه نظرية العامل ، فهناك جانب آخر ، أكثر من هذا الجانب طرافة ، وهو ما يعطيه نفيُ

هذه النظرية من تنظيم أبواب النحو تنظيماً جديداً ، لا يقوم على فكرة العمل والعامل . وإنما يقوم على المجانسة بحيث تجتمع في الباب الواحد أحواله المختلفة ، فباب مثل باب الفعل المضارع المعرب تجمع فيه الأحوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه . وإن مجرد جمعنا لمثل ذلك ليجعلنا نلتفت إلى أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد ينبغي أن لا نعتبره مبنياً على الفتح . وإنما نعتبره منصوباً ، حتى نجانس بين حالة نصب المضارع ، حين تسبقه النواصب ، وحين تتصل به نون التوكيد ، أو نعتبره في الحالين مبنياً ، حتى يتم التنسيق في الباب . ومثل ذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإناث ، ينبغي أن نضمه إلى الفعل المضارع المجزوم ، ونسمى المضارع في الحالين مضارعاً ساكناً أو مسكناً ، ولا داعي لأن نسمى سكونه مرة جزماً ، ومرة بناء . ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نسمي الحالة باسم واحد ، وأن لا نوزعها على أبواب ، ما دامت نظرية العامل هي التي جلبت هذه الأبواب . ولنصنع ذلك ، حتى ولو لوحظ بعض الاختلاف أحياناً ، فإن الفعل المتصل بنون التوكيد يستمر منصوباً مع الجوازم . ولكن هذا لا يغير القاعدة العامة في نصب المضارع ، وهي أنه ينصب بعد أن وأخواتها ، وكذلك إذا اتصل بنون التوكيد ، وهو ينصب مع هذه النون حتى ولو سبقته أدوات الشرط .

وإن هذا التصنيف الجديد للنحو ، على قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العوامل ، ليلغي حقاً كثيراً من أبواب النحو وفصوله . وخير مثل يصور ذلك أبوابُ نواسخ المبتدأ والخبر من مثل كان وأخواتها ، وما ولا الحجازيتين ، وإنْ في لغة أهل العالية ، وإنّ وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وأعلم وأرى . فهذه كلها أبواب أقيمت على أساس

نظرية العامل ، وقد ألغينا هذه النظرية فلابد إذن من أن نُلغى الأبواب التى تقوم على أساسها ، غير أننا لا نخرجها من كتب النحو ، بل نُدمجها فى الأبواب الأخرى ، فباب «كان» يلتحق فى باب الفعل العام ، لأن كان فعل ، وليس يهمنا أن يكون تامًا أو ناقصًا ، ومن أجل ذلك نُعْرِب المرفوع بعدها فاعلا ، أما المنصوب فنعربه حالا ، وهو رأى الكوفيين فى إعراب خبرها ، وأما ما ولا فى لغة الحجازيين وإن فى لغة أهل العالية : فإننا نعرب المرفوع معها جميعًا مبتدأ والمنصوب خبرًا ، وكل ما فى المسألة أن الخبر ينصب فى هذا الباب ، وهم أنفسهم يسمونه خبرًا ، فلماذا لا يسمون المرفوع مبتدأ ، وقد جاء الخبر منصوبًا فى مثال يجيزه النحاة وهو (ضربى العبد مسيئاً) غير أنهم يعربونه حالا ؛ ولكنا لا نوافقهم على هذا الإعراب ، بل نحن نعربه خبرًا منصوبًا ، تمشيًا للقواعد ، وحتى نفهم مثل قول بعض الشعراء :

أبا خراشةَ أمّا أنت ذا نفر فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

لقد جاء الخبر منصوباً فى البيت ؛ والنحاة يؤوّلون ذلك : (لأن كنت ذا نفر) ثم يحذفون كان ، ويعوّضونها ما ، ثم يقولون إن الضمير انفصل بعد حذف كان ، وإذن فذا نفر خبرٌ لكان المحذوفة . وكل هذا عناء لا طائل تحته ، وإنما ألجأهم إليه أن الخبر منصوب ، وفاتهم أنه ينصب فى لغة الحجازيين بعد بعض الأدوات ، فلا مانع أن ينصب شذوذًا فى أمثلة أخرى . وأيضاً فإن الخبر كما ينصب ، نراه يجر بعد النفى فى مثل (وما ربك بظلام للعبيد) . ومعنى ذلك أنه ينصب تارة ؛ وقد يجر بعد حروف الإضافة الزائدة تارة أخرى .

وأما باب إنَّ وأخواتها فالاسم المنصوب فيه نُعربه مبتدأ منصوبًا ؛ وكذلك الشأن فى باب لا النافية للجنس ، ويؤيد ذلك أن النحاة أنفسهم يعترفون بأن

المبتدأ يجر بعد رب وأخواتها ، وهي الواو والفاء وبل ، كما يجر أيضًا بعد الباء ومن الزائدتين ؛ فلماذا لا يعترفون بأنه ينصب بعد إن وأخواتها ؟ يقولون إن هذه أكثر شبهًا بالفعل لأنها ثلاثية التركيب ، ثم يليها مرفوع ومنصوب ! ولو استمروا مع قياسهم لأعربوا المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا ! . وهذا كله تمحل يجب أن نلغيه لأننا لا نفيد منه شيئًا . أما باب كاد فاسمها نعربه فاعلا ولا داعي للتأويل فيه . وأما باب ظن فلا داعي له ، لأننا ندرس فيه تعدى الفعل إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وكذلك الشأن في باب أعلم وأرى مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وكل هذا تشويش ، إذ يجب أن نضم هذين البابين إلى باب المفعول به ، حيث نبين هناك أنه يكون واحدًا ، ومتعددًا . وأيضًا فكرة التعدى واللزوم فى الأفعال يجب أن نسحبها من النحو ، لأنها تدل على العمل وترتبط به ، ولن يضيعنا ذلك ، ففى كتب النحو من يسميها على الترادف : واقعة وغير واقعة ، ومجاوزة وغير مجاوزة ، ومؤثرة وغير مؤثرة ، فلنختر لأنفسنا أحد هذه الاصطلاحات . وإذن فالأصل فى المبتدأ الرفع ، وقد ينصب فى باب إن ولا النافية للجنس ، ويجر فى باب رُبَّ ، أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة ، والأصل فى الخبر أن يرفع ، وقد ينصب فى باب ما ولا الحجازيتين ، وإنَّ فى لغة ضعيفة ، وقد يجر إذا دخل عليه حرف جر زائد . أما أبواب كان وكاد وظن وأعلم وأرى ، فيجب أن تُسْحَب كلها من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ، ولن يضيرنا ذلك ، بل إنه يُفيدنا سلامة فى منطق التبويب الدقيق . أما ما يزعمه النحاة من أن ما بعد هذه الأفعال أصله ، فى المعنى ، مبتدأ وخبر ، فهو فلسفة تخرج عن طوق الناس الذين لا يعدون فى التقدير والتأويل ، والذين يريدون أن يفهموا الأشياء كما هى فى حقيقتها ، لا كما

يفسرها النحاة .

وليس هذا كل ما نفيد من إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى كثيرة ، لعل أهمها أن نأخذ الفرصة لتنسيق الأبواب كما نريد ؛ ولعل من خير ما يوضح ذلك الأسماء التي لا تنون ، فإن النحاة يدرسونها في أبواب متباعدة ؛ إذ يدرسونها في باب الممنوع من الصرف ، وفي باب المنادى ، وفي باب لا النافية للجنس . وهذه الأبواب كلها ينبغي أن يُضَمّ بعضها إلى بعض ، لأنها تعالج حالا واحدة ، وهي الاسم الذي يُحرَم التنوين ، ومن هذا الاسم ما يُحرَم ذلك دائماً أبداً ، وهو الممنوع من الصرف ، ومنه ما يحرَم في حال خاصة ، كحال المنادى للفرد العلم ، واسم لا النافية للجنس . وقَرْن هذه الأبواب بعضها إلى بعض لا نُفيد منه فقط التجانس في التبويب ، بل نُفيد منه أيضاً أن نوحِّد التفسير ، فإذا قلنا إن الاسم الممنوع من الصرف معرب ، قلنا أيضاً إن اسم لا النافية للجنس معرب ، وكذلك المنادى المفرد العلم ، وقد قال بذلك بعض الكوفيين ! . وإما أن نذهب هذا المذهب من الإعراب في الأبواب الثلاثة كلها ، أو نبنيها كلها ، فيكون الممنوع من الصرف مبنيًّا ، مثل اسم لا والمنادى المفرد العلم في رأى البصريين .

على أن هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو ، يلفتنا إلى أن الباب الواحد نفسه يجب أن ينسق تنسيقاً داخلياً ، بحيث تجمع فيه كلُّ صيغه وصوره ؛ ولنضرب لذلك مثلا باب الفاعل ، فإن النحاة يقفون عند صيغه العامة من تذكير وتأنيث ، وإعراب وبناء ، وإضمار وإظهار ، وإفراد وتثنية وجمع ؛ ولكنهم قلَّما وقفوا أو أشاروا إلى صيغه الخاصة ، حين يخرج من الرفع إلى الجر ، ومن المعروف أنه يجر بمن الزائدة بعد النفي والاستفهام في مثل (هل جاء من

أحد) وأيضًا فإنه يجرى فى عبارتين دائمًا ، وهما (كفى بالله شهيدًا) وصيغة التعجب فى مثل (أَسْمِعْ بهم وأَبْصِر) . وينبغى أن يَضُم كتاب النحو بين دفتيه مثل هذه الصيغ الشاذة ، وأن يعنى بتفسيرها فى بابها الذى يخصها ، ولا يؤجل ذلك إلى أبواب أخرى . ومن الشذوذ فى باب الفاعل أيضًا مجيئه جملة ويجب أن نُصوِّر ذلك فيه ، فنذكر أنه يأتى جملة باطراد بعد أنّ وأنْ ولو وما فى مثل (يعجبنى أنك مجتهد ، ويسر المرء ما ذهب الليالى) ، وقد يأتى جملة فى غير هذه المواضع . قال تعالى : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننَّه) وقال جل وعز : (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) . وعلى العموم نجمع فى الباب صور صيغه ، شاذة وغير شاذة ، ابتغاء رسْمه رسمًا دقيقًا ، لا أن نتركها مبعثرة بين أبواب متفرقة . ولعل مما يصور ذلك تصويرًا واضحًا باب التمييز ، فإن النحاة يفتحون له بابًا خاصًا فى كتب النحو ، ولكنهم لا يجمعون فيه كل صوره ، ولذلك كنا نجد أبوابًا أخرى مفتوحة فى هذه الكتب ، وهى تدرس صورًا من صور التمييز : كباب العدد ، وباب اسم التفضيل ، وباب فعل التعجب ، وباب نعم وبئس ، وباب كم وكذا . وليس هذا فقط ، فإنّ هناك صورًا له قلّما عرضوا لها ، مثل صُوَره بعد الفعل اللازم ، والصفة المشبهة ، وبعد الضمير فى مثل (لله درّه فارسًا) . وهذه الصُّوَر كلها ينبغى أن تجمع فى باب التمييز ، مع صور المكاييل والموازين والمساحة ، حتى يُفْهم الباب ، ولا يمزق هذا التمزيق فى كتب النحو . وإن من الواجب أن تُضَمَّ لها صورة الاختصاص فى مثل (نحن العربَ أكرمُ الناس للضيف) ، إذ الأقرب للعقل وللمنطق أن تكون كلمة العرب تمييزًا لا مفعولا به لفعل محذوف ، فقد أُلغيتْ من تصنيفنا فكرةُ العامل المحذوف ، وأصبحنا أحرارًا أن نُعرِب حسب وظيفة الكلمة فى الجملة . وما

لا شك فيه أن كلمة العرب بيان وتمييز لكلمة (نحن) .

وعلى هذا النمط نستطيع أن نصنف النحو تصنيفاً جديداً قائماً على الدقة في التبويب من جهة ، ثم على جمع صور الباب فيه وصيغه وأحواله من جهة أخرى . وإننا لنؤمن إيماناً قاطعاً بأن هذه هي الطريق الطبيعية لتيسير النحو وتسهيله . وأظن أننا لسنا في حاجة إلى أن نبدئ ونعيد في أن النحو العربي ليس صعباً من حيث هو ، وإنما الصعب فيه هو طريقة تصنيفه . فإن الحالة الواحدة لا نجدها في مكان بعينه ، وإنما نجدها مبعثرة في أمكنة متفرقة . وقد كان لنظرية العامل التي ألغاها ابن مَضاء شأنٌ في هذه البعثرة ، وما ينطوي فيها من تشعُّب واضطراب . وما دمنا قد تخلصنا من هذه النظرية ، فقد وجدت أمامنا الفرصةُ لتسوية أبواب النحو على الصورة التي نريدها ، ولعل مما يصور ذلك بعض التصوير باب المضاف إليه ، فهو قلق في كتب النحو العربي ، وقد كان يحسن بالنحاة أن لا يضطربوا في موضعه ، وأن يضعوه مع أبواب توابع المفردات أو تاليا لها ، لأن المضاف إليه أشبه بالتابع وإن لزم الجر ، (فثلاثة أقلام) مثلا واضح فيها أن أقلام تابعة لثلاثة ، ومن الممكن أن نقول (الأقلام الثلاثة) وهي حينئذ تعرب صفة أو بدلا !

ومهما يكن فإن المسألة أصبحت في هذا التصنيف الجديد للنحو أن نضم كل لِفْق إلى لفقه ، وما أرتاب في أن من حق أن أقول : إن هذه هي الطريق الطبيعية لتيسير النحو العربي ، وهو تيسير تُعِدُّ له فكرة ابن مَضاء في إلغاء العامل ، لأنها تفك أو تحل أبواب هذا النحو ، وتعطي الفرصة لتركيبها في تصنيف جديد ، يُنَسَّق فيه الباب الواحد تنسيقاً دقيقاً ، بحيث يصبح النحو آلة محكمة لرصد الظواهر النحوية في لغتنا العربية .

منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات

هذا هو الأصل الثاني الذي تستطيع أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً ، وهو أصل ناقشه ابن مضاء – على نحو ما مر بنا في غير هذا الموضع – وأثبت أنه ضرورة من ضرورات فهم الأساليب العربية فهماً دقيقاً . فنحن لا يصح لنا أن نُعدِّل في صورتها حسب أهواء النحاة وما تعرضه عليهم نظرية العامل من التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات .

وإذا أخذنا نطبق هذه الفكرة عند ابن مضاء على أبواب النحو العربي لاحظنا أنها ترجعنا من ثلاثة أشياء ، وهي إضمار المعمولات ، وحذف العوامل ، وبيان محل الجمل والمفردات مبنيَّة أو مقصورة أو منقوصة . أما إضمار المعمولات فنقصد بها الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً أو وجوباً ، وهو استتار وهمي لا دليل عليه ، ألست ترى مثلا في (زيد قام) أن من التكلف اعتبار (قام) بها فاعل مستتر يعود على (زيد) ، وزيدٌ معنا في الجملة ، ولا داعي لتقديره مع وجوده ، وقد مر بنا أن ابن مضاء يرى أن الفعل يدل بمادته على الفاعل حين لا يوجد ، فهو يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضاً عنده على الفاعل حين يحذف . ويتضح هذا في الفعل المضارع في مثل (أعلم ونعلم) فهو بمادته يدل على الفاعل . ولماذا نعرب (أعلم) مثلا فعلا مضارعاً ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنا ، وما دام مستتراً وجوباً ، فلماذا نتحدث عنه ، وهو لا يمكن ظهوره ؟ أليس خيراً من ذلك قولنا إنَّ (أعلم) فعل مضارع للمتكلم ، ونسكت ؟ وبذلك لا نُحيل شخصاً على شيء لا يفهمه أو قل على عبارة نحفظها له ، وهي قول النحاة (الفاعل ضمير

مستتر جوازًا أو وجوبًا تقديره هو أو أنا ونحو ذلك) . ولماذا هذا التقدير ؟ وماذا نُفيد منه غير الإحالة على اللامنظور فى الصيغ ؟ . قد يقول قومٌ وأين فاعل الفعل ؟ إذ كل فعل لابد له من فاعل؟ فنقول إننا ألغينا نظرية العامل من أجل ذلك ومثله ، فليس من الضرورى أن يكون لكل فعل فاعل ، فقد يوجد الفعل ومعه الفاعل ، وقد يوجد ويحذف الفاعل ، لأنه يدل عليه حينئذٍ بنفسه .

وجمالُ هذه الفكرة لا يتضح فى مثل (زيد قام) فقط ، بل هو يتضح أكثر فى أبواب معروفة فى النحو لا يكاد يتبين فيها الإنسان الفاعل ، كأبواب التعجب فى مثل (ما أحسن السماء) فإن هذا التعبير يعرب على النحو الآتى : « ما نكرة بمعنى شيء ، أو اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، وأحسن فعل ماض . والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على ما ، والسماء مفعول به » . ولا يمكن أن يتصور الإنسان هذا الفاعل المضمر ، لأن المسند إليه فى الواقع هو السماء ، إذ تستطيع أن تقول (حَسُنَت السماء) وأنت تريد التعجب كما تقول (ما أحسن السماء) ، وخيرٌ من ذلك أن تجرى مع ابن مضاء فتقول (أحسن) فعل ماض و (السماء) مفعول به ولا تتحدث فى الجملة عن الفاعل ما دام لم يأت فى العبارة . ومثلُ التعجب فى صعوبة تصور الفاعل للضمير إعرابهم لأفعال الاستثناء : خلا ، وعدا ، وحاشا ، فى مثل (قام القوم ما خلا زيدًا) ، فإنهم يقولون فاعل (خلا) ضمير مستتر وجوبًا ، تقديره هو ، يعود على البعض المفهوم من الكلام ! وما أغنانا عن كل هذا التأويل ! . والمسألة أبسط من كل هذا الذى يزعمون ، وتفسيرها أن الفاعل إما أن يذكر ، وهذا واضح ، وإما أن يحذف فى مثل زيد قام ، وقد يحذف وجوبًا فى الفعل المضارع الخاص بالمتكلم والمتكلمين والمخاطب وفى صيغة

التعجب ، وفى نعم وبئس ، وفى باب الاستثناء ، وفى مثل (ليس إلا) ، وفى باب التنازع مثل (قام وقعد الناس) ، وهو حين يختلف فى هذه الصيغ لا نتحدث عنه ، لأنه لا داعى إلى أن نحيل على أشياء لا يراها الناس فى الصيغة التى يقرءونها ، أو يكتبونها .

وهذا هو أول جانب فى النحو يريحنا منه منع التأويل والتقدير . أما الجانب الثانى وهو حذف العوامل فقد ناقشه ابن مضاء فى متعلقات المجرورات ، إذ لاحظ أنَّ زعم النحاة فى مثل (زيد فى الدار) أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ، تقديره مستقر ، أو استقر ، وهو الخبر ، زعمٌ لا داعى له ؛ إذ يكفى أن نقول إن الجار والمجرور خبر ، ولا داعى لهذا التمحل ، وهذا نفسه ينبغى أن نُطبِّقه على الظرف ، فلا نعلقه بمحذوف ، كما يصنع النحاة ، بل نُعْطيه هو الوظيفة التى يؤديها ، فمثل (زيد عندك) ليست (عندك) متعلقة بمحذوف ، تقديره مستقر وهو الخبر ، بل هى نفسها الخبر ، ولا حاجة مطلقا لأن نُحدث تأويلا فى الجملة لا تدل عليه . ومعنى ذلك أننا سنعمد فى التصنيف الجديد للنحو أن نكون قريبين من عقول الناس ، فلا نُحمِّلهم تأويلا بعيدًا ، لا ضرورة له ، حتى لا نتعب عقولهم ، فيما لا يغنى شيئًا .

وكما ناقش ابن مضاء باب المجرورات ناقش نواصب المضارع التى تعمل ، وهى محذوفة ، فى مثل (ما تأتينا فتحدثنا) إذ يقدر النحاة الفعل الثانى منصوبًا بأن مضمرة وجوبًا . وهو تقدير لا دليل عليه ولا برهان ، فى العبارة نفسها ، وإنه ليكفى أن نقول إن الفعل المضارع منصوب هنا ، لأن هذا مكانٌ من أمكنة نصبه ، لا لأن هناك عاملا عمل فيه النصب ، وهو عامل لا نراه فى الصيغة ، وإنما نقدره تقديرًا . وما من ريب فى أن دَماذ صاحب أبى عبيدة على نحو ما

مر بنا فى غير هذا الموضع – كان على حق حين نبا عنه فهمُ هذا الباب ، حتى كاد يجن . ومستريح الناس فى التصنيف الجديد للنحو من هذا الجنون ومن كل هذه التأويلات التى انبثقت من نظرية العامل ، بل لقد ألغينا هذه النظرية ، بل قل ألغينا المفتاح الذى تنصبّ منه مثل هذه التأويلات والتقديرات .

وليس هذا كل ما يريحنا منه ابن مَضاء فى إلغاء فكرة العوامل المحذوفة ، فهناك أبواب أخرى كثيرة فتحها النحاة لدراسة العوامل المحذوفة ، يريحنا منها ابن مَضاء ، وعلى رأسها باب الاشتغال ، وقد تقدم رأيه فى إعراب مثل (زيدًا ضربته) ، وأن كلمة (زيدًا) تُنصب ، إذا عاد عليها ضمير منصوب ، أو متصل بمنصوب . ومعنى ذلك أننا نعرب (زيدًا) مفعولا به ، ولكن لا نقدر له عاملا محذوفاً . ومثل الاشتغال فى ذلك بابُ التحذير والإغراء ، وبابُ المصادر المنصوبة فى مثل (ضرباً) ، وباب النداء فى نحو (يا عبد الله) ، فعبد الله منادى منصوب ، ولا حاجة لقول النحاة : إنه منصوب بفعل محذوف ، تقديره أدعو أو أنادى ، كما لاحظ ابن مَضاء نفسه . على أن هذه الأبواب التى يتحدث النحاة فيها عن الفعل المحذوف ، تلفتنا إلى ظاهرة مهمة فى اللغة العربية ، وهى أنها لغة موجزة ، وأنها كثيرًا ما تأتى بكلمات مفردة تؤدى بها أفكارًا ، ومن أجل ذلك كنا دائماً نجد فى كتب النحاة حديثًا مكملا للأبواب ، عن الحذف الذى يعترى عبارات الباب ، ففى المبتدأ والخبر يتحدثون عن حذف المبتدأ ، كما يتحدثون عن حذف الخبر ، وفى باب كان يتحدثون عن حذفها وحذف اسمها تارة ، وحذف خبرها تارة أخرى ، وفى باب (إنّ) يتحدثون عن حذف اسم (أنْ) المخففة من الثقيلة ، وفى باب لا النافية للجنس يتحدثون عن حذف خبرها ، وكذلك يتحدثون فى باب ظن وأعلم وأرى عن حذف

للفاعيل ، كما يتحدثون فى باب المفعول المطلق عن حذف الفعل ، ويتسع الحذف اتساعاً شديداً فى هذا الباب ، إذ تكثر صيغه كثرة مفرطة . وقلما تجد صيغة لا يحذف منها الفعل ، فالمفعول به قد يأتى بدون فعل ؛ والحال قد تأتى بدون فعل ؛ وكذلك النعت المقطوع .

وإن من الواجب أن تُضَمَّ هذه الصيغ بعضها إلى بعض ، ويُفْرَد لها باب خاص ، نسميه باب الصيغ الشاذة ، أو نسميه باب شبه الجملة ، وهو اصطلاح كان يطلقه النحاة على الظرف والجار والمجرور ، ليدلوا به على أن جملتها ناقصة ، إذ ينقصها العامل — فى رأيهم — الذى يعلقون به الظرف والجار والمجرور ، وقد حذفنا نظرية العامل ، فأصبح باب المجرورات والظروف لا يحتاج إلى هذا الاصطلاح . وإنه ليحسن أن نُبْقى عليه ، لندل به على الصيغ الشاذة فى العربية ، فى إعراب مثل (لولا دعاؤكم) لا نُعرب (دعاؤكم) مبتدأ مرفوعاً ، والخبر محذوف ، والتقدير موجود ، كما يقول النحاة ، لأن هذا يعود بنا إلى التقدير والتأويل . وإنما نكتفى فى ذلك بأن نقول (دعاؤكم) شبه جملة مرفوعة . وهذا نفسه يتيح لنا أن تنظم الباب فى شكل دقيق ، بحيث تجمع فيه أشباه الجملة المرفوعة وأشباهها المنصوبة والمجرورة ، وندل على مكانها فى العربية بذكر صيغها ومواضعها . وهذا ليس شيئاً عسيراً مناله ، بل إن مناله قريب ، فقد فتح النحاة لبعضه أبواباً ، وهى أبواب الاشتغال والتنازع والتحذير والإغراء ، أما بعضه الآخر فمنثور فى كتب النحو وفى أبوابه ، وهو لا يكلفنا أكثر من جمعه ، والدلالة على صيغه دلالة واضحة .

وإن من يجمع شتات هذه الصيغ فى النحو ، يستطيع أن يقسمها ثلاثة أقسام : شبه جملة مرفوعة ، وأخرى منصوبة ، وثالثة مجرورة . أما المرفوعة

فتقاس فى صيغ معروفة : وهى بعد لولا مثل (لولا دعاؤكم) وفى جواب الاستفهام مثل (من قام ؟) ، فيقال (زيد) ، وفى جواب الشرط مثل (إن تصنع ذلك فخير) ، وفى القسم مثل (لعمرك لأفعلن) ، وفى المصادر المرفوعة التى تجرى مجرى الأمثال نحو (صبر جميل) ، وفى صيغة النعت المقطوع ، نحو (رأيت زيدًا الفاضلُ) ، برفع الفاضل ، وفى صيغة المتعاطفين المرفوعين المكتفين بنفسيهما ، مثل (كلُّ رجل وعملُه) ، ثم فى صيغة النداء المرفوعة فى مثل (يا زيدُ) .

أما شبه الجملة المنصوبة فتقاس فى صيغ أخرى ، منها صيغة الاشتغال ، وصيغة التحذير ، وصيغة الإغراء ، وصيغة النداء المنصوب ، فى مثل (يا عبد الله) . ثم هى بعد ذلك تأتى بعد لات فى مثل ولات حينَ مَناص ، وفى المتعاطفين المنصوبين المكتفين بنفسيهما مثل (امرأً ونفسَه ، وشأنَكَ واللعبَ ، ورأسَك والحائطَ ، وأهلَك والليلَ) . وهذه الأمثلة أشبه ما تكون بالأمثال . ويكثر مجىء شبه الجملة المنصوبة فى المصادر ، خبريةً وغير خبرية ، ومرجع ذلك الاستعمال ، إذ نرى المصدر المنصوب يستعمل كجملة خبرية ، مثل (حمدًا وشكرًا وكرامة ومسرة) ، كما يستعمل كجملة إنشائية ، فى الدعاء مثل (سبحانك وغفرانك وسقيًا لك ورَعيًا وسُحقًا وبُعدًا) ، وفى الأمر مثل (ضرباً وعملا) ، وفى القسم مثل (عَمْرَكَ اللهَ) . ثم فى أمثلة خاصة يقدرها النحاة مصادر ، نحو ويحَه بمعنى رحمةً له ، وويله بمعنى حسرةً عليه ، ومثل ذلك كلمات مثناة خاصة ، وهى لبيك ، ودواليك ، وحنانيك . وكما يأتى المصدر شبه جملة منصوبة ، كذلك تأتى الصفة فى الاستفهام مثل (أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى ، وأقائمًا وقد قعد الناس) ، وفى جواب الاستفهام مثل

(أيحسب الإنسان ألن نن نجمع عظامه ؟ بل قادرين) ، وفي مثل (هنيئًا مريئًا ، وأخذته بلومهم فصاعدًا) .

وإن الاستمرار في جمع هذه الصيغ وتعيينها في أمثلتها وعبارتها ، ليطلعنا على حقيقة العربية ، وميلها إلى الإيجاز الشديد ، وهي من أجل ذلك تعبر بالكلمة المفردة المرفوعة ، أو المنصوبة ، عن الجملة . وقد يحدث أن تكون شبه الجملة من كلمتين ، إحداهما مرفوعة والأخرى منصوبة ، ويكثر ذلك في باب المتعاطفين ، مثل (هذا ولا زعماتك) أي لا ما تزعم ، إذ يمكن أن تكون (هذا) مرفوعة و (زعماتك) منصوبة . ويطرد هذا في تعبير أمّا المشهور ، وهو قولهم (أما علماً فعالم) ، كما يطرد في تعبير إنْ المعروف ، في مثل (إنْ خيرًا فخير وإن شرًّا فشر) . وما من ريب في أن جمع هذه الصيغ الشاذة ، وإفرادها في باب خاص لدرسها ، يطلع الناس عليها بصورة هي خير من الصور المتبعة في كتب النحو ، إذ يوزعونها على أبواب مختلفة ، ثم تراهم بعد ذلك يجعلونها محور المعرفة في النحو ، فإذا أرادوا أن يُربكوا شخصًا ، أو يسخروا من معرفته في النحو ، سألوه في لغز من هذه الألغاز . وإن من الخير أن تُجْمَعَ ، وأن نواجهها بالدرس في هذا الباب ، الذي نسميه باب شبه الجمل ، أو باب الصيغ الشاذة .

وكما تأتي شبه الجملة مرفوعة ومنصوبة ، تأتي مجرورة في أمثلة محدودة ، وذلك في القسم مثل (والله) ، وبعد لولا في مثل (لولاي ولولاك) ، وبعد هل في مثل هل من رجل ، وما في مثل ما من رجل . وما أرتاب في أن درس هذه الصيغ على هذا النحو خير من درسها على نمط النحاة القديم ، الذي يكثرون فيه من التأويل ، وبيان العوامل المحذوفة . ولن يضير اللغة ، من حيث

هي ، أن نهمل هذا التأويل ، وما فيه من بعد في التعسف والتقدير ، بل من المؤكد أننا حين نصنع هذا الصنيع ، نفيد أنفسنا التعرف على هذه الصيغ الشاذة تعرفاً دقيقاً ، إذ نجمعها تحت أعيننا في باب خاص ، ونحاول درسها درساً منظماً ، يكشف لنا عن حياتها ووجوهها .

وليس هذا كل مانكسبه من منع التأويل والتقدير ، في تصنيفنا الجديد للنحو ، فهناك جانب ثالث لم نتحدث عنه حتى الآن ، وهو جانب التأويل في محل الجمل وفي المفردات : مقصورة أو منقوصة أو مبنية ، إذ ترى النحاة حين يعربون جملة يتساءلون ما محلها ؟ هل محلها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو ليس لها محل ؟ فمثل (زيد يسافر أبوه) يقولون إن جملة (يسافر أبوه) في محل رفع خبر لزيد . ومثل (جاء زيد الذي رأيناه أمس) يقولون إن جملة (رأيناه أمس) لا محل لها من الإعراب ، صلة الذي ، وهكذا يقسمون الجمل إلى جمل لها محل ، وجمل لا محل لها ، ثم يعددون النوعين : فالجمل التي لا محل لها هي جملة الصلة ، والجملة الابتدائية ، والجملة المفسرة ، والجملة الاعتراضية ، وجملة جواب الشرط أحياناً ، وجملة جواب القسم . وبقية الجمل – على العكس – ذات محل ، فجملة الخبر محلها الرفع ، وكذلك جملة المبتدأ في نحو (وأن تصوموا خير لكم) ، ومثلها جملة الفاعل ، ونائب الفاعل ، والصفة إذا تبعت مرفوعاً ، فإن تبعت منصوباً كان محلها النصب ، وكذلك إن تبعت مجروراً كان محلها الجر ، أما جملة الحال والمفعول به فمحلها النصب . وأما جملة المضاف إليه فمحلها الجر . وهذا كله عناء ينبغي أن ننفيه من النحو ، لأننا لا نفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تشوش على عقولنا ، وتدخلنا في ضباب لا آخر له . وأولى من ذلك أن نقول إن هذه الجملة خبر ، أو

نعت ، أو حال ، وعلم جرا مكتفين بذلك ، لأننا لا نفيد مما وراءه شيئاً .

ويدخل في ذلك منع التأويل في جمل أنْ ، وأنَّ ، ولو ، وما ، ونحوها ، مما يؤول النحاة الجملة فيه بمصدر ، فمثل (يعجبني أنك مجتهد) يقدرون أنّ وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ليعجبني ، والتقدير (يعجبني اجتهادك) ، ومثل (أنك سافرت حسنٌ منك) يقدرون أن وما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ ، والتقدير (السفر حسنٌ منك) . وهذه التأويلات كلها لا داعي لها ، بل يجب أن ننفيها من النحو ، لأنها لا تفيدنا إلا تصعيباً فيه ، وإنه ليكفي أن نقرر في كل باب أنه يأتي مفرداً ، ويأتي جملة ، ونورد الأمثلة التي تصور ذلك تصويراً واضحاً ، دون احتياج إلى هذا التقدير ، الذي لم تقصد إليه اللغة ، ولم يقصد إليه أصحابها ، ولو أرادوا التعبير بهذه المصادر المقدرة لعبروا بها ، ولكنهم أرادوا التعبير بهذه الجمل كما هي ، فينبغي أن نحترم لهم إرادتهم ، مادامت هذه الإرادة لا تكلفنا شيئاً .

وإذا كنا قد منعنا التأويل والتقدير في الجمل ، فينبغي أن نمنعه أيضاً في المفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية ، حين تقع مبتدآت أو أخباراً أو فاعلات أو مفعولات ، إذ من الواجب أن نكتفي هنا أيضاً ببيان وظيفة الاسم المبني ، فنقول إنه مبتدأ ، أو فاعل أو نحو ذلك ، ولا نستمر ، فنقول : إنه مرفوع مثلاً بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، أو بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، أو نقول إنه في محل رفع ، لأنه مبني . وماذا تفيد من إعراب مثل (هوَ) في قول القائل (هو محمد) إذ نزعم أن هو مبنية على الفتح في محل رفع مبتدأ ؟ ألم يكن يكفي أن نقول : إنها مبتدأ مبني ، ونضع قاعدة ، وهي أن المبنيات لا تعدل في الكلام ، لأنها لا تخضع لنظرية الإعراب ، بل

هي تلزم حالا واحدة في شكل آخرها ، وهي من أجل ذلك تسمّى مبنيات .

وينبغي أن نعرف أنه ليس كل ما نُفيده في تصنيفنا الجديد للنحو ، من إلغاء التفكير في عمل المفردات المبنية خاصة هو أن نكتفي فيها ببيان وظائفها ، بل إن هناك فائدة أخرى لعلها أجلّ شأناً وأكثر خطرًا ، وهي أن لا نعربها ، حين لاتوجد حاجة إلى إعرابها . ويتضح هذا في أدوات الشرط ، فقد درج النحاة على إعرابها بدون حاجة واضحة إلى ذلك ، ونحن لانذكر إعرابهم لإذا فيها خاصة ، حتى نبتسم ، إذ يقولون : « إذا ظرف لما يُستقبل من الزمان ، خافض لشرطه ، منصوب بجوابه » . ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نفكر في عبارة (إذا سافرتَ سافرتُ معك) على هذا النحو من التفكير ، فنزعم أن (سافرت) الثانية هي العاملة في الظرف ، وأن (سافرت) الأولى مضافة إليه . والمسألة ليست أكثر من أداة شرط ، دخلت على فعلين ، وكان ينبغي أن نكتفي بذلك ولكن أين تذهب نظرية العامل ؟ وأين يذهب التقدير والتأويل ؟ إنه لابد أن نفسر كل شيء في اللغة تفسيرًا نحويًّا ، حتى ما لا يحتاج إلى تفسير . وهل من شك في أننا لا نحتاج في أدوات الشرط إلا أن نعرف أن المضارع يسكَّن بعد هذه الأدوات ، لا لأنها عاملة فيه ، ولكن لأن هذا موضع من مواضع تسكينه . وحسبنا أن نعرف ذلك ، دون حاجة إلى بيان محل جواب الشرط ، فضلا عن اختلاف النحاة في أداة الشرط ، وهل تعمل في الشرط والجواب جميعاً ؟ أو أنها هي والشرط عملا في الجواب معًا ، كما تعمل النار في القدر ، وفيما في القدر ، فهي تؤثر في القدر بلا واسطة ، وفيما فيه بواسطته ! . ونحن في غنًى عن هذا كله ، لأنه لا يفيدنا شيئاً في إحسان النطق بالعربية ، ونحن أيضًا في غنًى عن إعراب أدوات الشرط جملة ، وماذا نكسب من إعراب (مَنْ) في

قولنا (مَن يقم أقم معه) حين نزعم أن (مَنْ) مبتدأ ، ثم نضطرب هل خبرها فعل الشرط ، أو هو الجواب ، أو هما معًا ؟!

ومن الأمثلة التي تفسر تفسيرًا دقيقًا فساد مثل هذه التقديرات ، «كم» الاستفهامية ، فإن النحاة يعربونها في مثل (كم رجلا جاءك) مبتدأ ، وفي مثل (كم رجلا رأيت) مفعولا به ، وفي مثل (كم ضربةً ضربت) مفعولا مطلقًا ، وفي مثل (كم يوماً صُمْت) مفعولا فيه ، وفي مثل (بكم رجلا مررت) مجرورةً . ولو أننا لم نعرف ذلك كله ، واكتفينا بأن نعرف أن (كم) في هذه الأمثلة استفهامية ، لما نقصنا شيء في نطقنا .

ومثل كم الاستفهامية في فساد هذه التقديرات «أنْ» المخففة من الثقيلة ، إذ يزعم النحاة أن اسمها ضمير الشأن محذوف ، وهو دائمًا محذوف في رأيهم ، ولو أطالوا النظر في هذا الحذف الدائم للاسم ، لعرفوا أنهم أسرفوا على أنفسهم فيما تصوروه من حذف له وتقدير ، بل لذهبوا إلى أن «أنْ» هذه أداة ربط بين الجمل لا أقل ولا أكثر . ولو أنهم ذهبوا هذا المذهب لأدركوا أنها لا تختلف في شيء عن «أنْ المفسرة» و«أن المصدرية» التي يليها المضارع المنصوب ، فهي جميعًا شيء واحد : يؤدي وظيفة واحدة : هي وظيفة الربط .

والحق أنه ينبغي أن لا نعرب من أجل الإعراب نفسه ، فهو ليس غاية تقصد لذاتها ، وإنما نُعرب لأجل تصحيح لساننا ونطقنا ، وما دام إعرابٌ أداة لا يفيدنا شيئًا في لساننا ولا في نطقنا ، فينبغي أن لا نقف عنده ، ولا نفكر فيه . وما أرتاب في أن ذلكَ ومثله ينبغي أن يُنَقَّى من النحو ، حتى نعمِّم مسائله على الجادة ، وحتى تدخل في عقولنا وأفهامنا دخولا طبيعيًّا ، لا عنت فيه ، ولا مشقة .

وأكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعمه ، من أننا حين نُطبِّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مَضاء ، من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات ، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل ، نستطيع أن نُصَنِّف النحو تصنيفًا جديدًا ، يحقق ما نبتغيه من تيسيرات قواعده تيسيرًا محققًا ، وهو تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات ، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية ، وبحثها بطريقة منظمة ، لا تحمل ظلمًا لأحد ، وإنما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس ، إلى النحو العربي في العصر الحديث . والله يَهْدِى إلى سواء السبيل .

شوقي ضيف

كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى النُّحَاة

بسم الله الرحمن الرحيم

[فاتحة الكتاب[1]]

قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل ، العالمُ الناصر المحقِّق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مَضاء اللخمي ، أدام الله بركته ، ونوَّر بنور الإيمان خَلَده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حمله :

الحمدُ لله على ما منَّ به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي نزل به القرآن ، والصلاةُ على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصَحْبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهديّ المعلوم ؛ وعن خليفتيه : سيدَيْنا أميرَيِ المؤمنين ، الوارثَيْن مقامه العظيم . وأصِلُ الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مُبلِّغ مقاصدهم العليّة إلى غاية التكميل والتتميم .

أما بعد فإنه حملني على هذا المكتوب قولُ الرسول ﷺ : الدينُ النصيحة ، وقوله : من قال في كتاب الله برأيه فأصاب ، فقد أخطأ ، وقوله : من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوَّأ مقعده من النار ، وقوله : من رأى منكم منكرًا فليُغيِّره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن إن كان ممن يحتاطُ لدينه ،

---

(١) لما كان الكتاب ليس فيه عناوين لموضوعات ومسائله على أهميتها ، رأيت أن أضيف إليه عناوين تكشفه ، وتيسرها للقارئ دانيا بين يدي المتشوف .

ويجعل العلمَ مُزْلفًا له من ربه ، أنْ ينظر ، فإن تبيّن له ما نبّهه رجع إليه ، وشكر الله عليه ؛ وإن لم يتبين له فليتوقف توقُّفَ الورع عند الإشكال ؛ وإن ظهر له خلافه فليُبيِّنْ ما ظهر له بقولٍ أو كتابة .

وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعَّرت مسالكُها ، ووهنَتْ مبانيها ، وانحطَّت عن رتبة الإقناع حججُها . حتى قال شاعر فيها :

ترنو بطَرْفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجّةِ نحوي

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرّأ من الفضول ، المجرّد عن المحاكاة والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهانًا ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانًا ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومثَلُ هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمَثَل رجال ، ذوي أموال ، عندهم الياقوت الرائق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورق التي برزت في الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صُفّي حتى ظُنَّ زبرجدًا ، والنحاس الذي عولج حتى حُسِب عسجدًا ، ما هو أبهى منظرًا ، وأعظمُ في مَرْأى العين خطرًا ، وأكثر عِدّة ، وأجدّ جِدّة ، حتى صاروا بها أَلهَج ، وظنُّوا أنهم إليها أحوج ، فأتاح الله لهم رجلًا ناصحًا ، وناقدًا بصيرًا ، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المزيّفة . فقال لهم : قال رسول الله ﷺ : الدينُ النصيحة . وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ،

ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب ، هذا الذي اتخذتموه عُدّة للدهر ، وظننتموه أماناً من الفقر ، بعضه مال ، وبعضه لَمْعُ آل ، والياقوت يُختبر بالنار ، فيزيد حُسْناً بالاختبار ، والزجاجُ لا يَثْبُت للنار ولا يَصْبر عليها . والزبرجد يُذيب أَعْيُن الأفاعي إذا أُدْني إليها . وطَفِق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلا جهده ، ومستفرِغاً جُنْدَه ، بالغرائب والأعاجيب ، ليوقع لهم اليقين ، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يَمِين[1] . فبعضهم اتّقى وشكر ، وائتمر لما أُمر ، واستبدل بما يَغُرّ ويَضُرّ ، ما ينفع لدى اللَّزَبات[2] ويسرّ ، وبعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم الزمان عَجْمة ، وضَغَطتهم الحوادث ضَغْطة ، وأصابت مدينتهم[3] أزمة . فمن حزم ، وعمل منهم بما علم ، تخلّص منها تخلّص الشهاب من الغطاء ، ومن أعرض عنه ، وأنف منه ، هلك هلاك العجماء في القيظاء ، عند عدم المرعى والماء .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه . واستعاض من تلك الظنون — التي ليست كظنون الفقه ، التي نصبها الشارع ﷺ أمارةً للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جُرِّبت ، و[هي في[4]] الغالب نافعة : في الأمراض والآلام العلومَ الدينية ، السمعيةَ منها والنظرية . التي هي الجُنّة ، والهادية إلى الجنّة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط

---

(١) في ت (المخطوطة التيمورية) و ح (المخطوطة الحلبية) : يَمين . ويَمين : يكذب .

(٢) اللزبات : الشدائد .

(٣) في ت و ح : مدينتهم .

(٤) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و ح .

مستقيم . وأما من الخسر كل الخسار الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ، ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق علل النحو ومستبات الأخبار . فقد أساء الاختيار ، واستحبَّ العمى على الإبصار :

وما انتفاعُ أخي الدنيا بناظره ... إذا استوت عنده الأنوارُ والظُّلَمُ

ولعل قائلا يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء [1] ، المضاهي بنفسه [2] الحفيّ [3] ذكاء وأيّ ذكاء ، أتزاحم بغير عَوْد [4] ، وتكاثر بِرَذاذك الجُود [5] :

وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يستطعْ صَوْلةَ البُزْلِ القناعيسِ [6]

هل أنت إلا كما قال :

كناطحٍ صخرةً يوماً ليَفْلِقَها ... فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ

أتزري بنحويّ العراق ، وفضلُ العراق على الآفاق ، كفضل الشمس في الإشراق ، على الهلال في المحاق ؟ وإنك أخمل من بقة في شقة ، وأخفى من تبنة في لبنة :

لو كان يَخْفَى على الرحمن خافيةٌ ... من خَلْقِه خَفِيَتْ عنه بنو أسد

---

(١) هذا التعبير مأخوذ من مثل قديم وهو كل مجرٍ في الخلاء يسرّ .

(٢) في ت : بنفسه وفي ج هكذا : بنفسه .

(٣) الحفي : العالم المستقصي لخفيات الأمور ودقائقه ؛ يريد — فيما يظهر — سيبويه الذي احتكر النحو والنحاة من بعده ، وسيذكره ابن مضاء بوضوح في أول فصل من هذا الكتاب .

(٤) في المثل زاحم بعَوْد أو دَعْ ، أي استعن على حربك بأهل السن والمعرفة .

(٥) الجود : المطر الغزير المنهمر .

(٦) البيت لجرير ضربه مثلا لمن أراد مناوأته في الشعر والفخر ، ولزّ : شد ، والقرن : الحبل ، والبازل : القوي من الجمال ، والقناعيس جمع قنعاس : الشديد .

فيقال له: إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعُشّك فادرجي(١):

خَلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ به ... وابرُزْ ببرزةَ حيث اضطرّك القَدَرُ(٢)

وإن كنت من ذوي الاستبراء(٣)، في محل الاستبراء(٤)، والإسناد حيث يجب الإسناد، فانظر، فستبين لك الرُّغْوةُ من الصريح، ويتبين لك السقيمُ من الصحيح.

---

(١) مثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره.

(٢) البيت لجرير، وبرزة: أم عمر بن لجأ، أحد خصوم جرير الذين هجاهم.

(٣) في ت و خ: ذي الاستبداد وهو تحريف. والاستبراء: تقصي البحث في الموضوع لقطع الشبهة عنه. يريد: وإن كنت من أهل الرأي والتعمق في البحث، وأهل الإسناد أي الرواية، فانظر.

(٤) في ت و خ: الاستبداد.

فصل

[دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل]

قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي[1]، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى أن سيبويه[2] – رحمه الله – قال في صدر كتابه: «وإنما ذكرت ثمانية مجار[3]، لأفرق بين ما يدخله ضرب من

(1) يشير المؤلف هنا إلى رأي البصريين الذين يجعلون الفاعل مرفوعاً بالفعل والخبر مرفوعاً بالمبتدأ في حين يجعلون المبتدأ مرفوعًا بالابتداء. انظر كتاب سيبويه (الطبعة الأولى ببولاق) ١/٢٧٦: وانظر المقتضب للمبرد (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بتحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة) ١٢٦/٤، وانظر الإنصاف لابن الأنباري (طبع ليدن) ص ٢١.

(2) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي مولى بني الحارث بن كعب، وهو أشهر تلامذة الخليل بن أحمد في النحو، وهو صاحب (الكتاب) الذي يقول القدماء: إنه لم يسبقه إلى مثله أحد من قبله، ولم يلحق به أحد من بعده. وعليه اعتمد النحاة في عصره وبعد عصره حتى العصر الحديث. ويختلف الرواة في سنة وفاته، فيقال إنها سنة إحدى وسبعين ومائة. ويقال إنها سنة ثمانين ومائة. انظر ترجمته في نزهة الألبا لابن الأنباري، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي. ومعجم الأدباء لياقوت. ووفيات الأعيان لابن خلكان وإنباه الرواة للقفطي.

(3) يريد سيبويه بالمجاري حركات أواخر الكلم. وقد اعترض عليه بأن الحركات تجري، والمجاري تجري فيها، وأجاب السيرافي بجوابين: أحدهما أن أواخر الكلم تنتقل من حركة إلى حركة، فجعل

هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه [١] ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك [٢] فيه ؟ » . فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب . وذلك بيّن الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح [٣] بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه [٤] ، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » فأكد للمتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدًا بقوله : لا لشيء غيره . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلا وشرعًا ، لا يقول

= سيبويه كل حركة يجري الثالث وجمعها على مجارٍ ، وثانيهما أن يجري في معنى حرّى فهو مصدر والمصادر قد تجمع . انظر السيرافي على سيبويه : المجلد الأول ، الورقة ١٤ .

(١) يقصد سيبويه بالحركات الأربع التي يحدثها العامل ، النصب والرفع والجرّ والجزم .

(٢) يقصد سيبويه هنا الحركات الأربع الأخرى الخاصة بالبناء ، وهي : الفتح والكسر والضم والوقف أو السكون . وقد غلّط المازني سيبويه في قوله على ثمانية مجارٍ ، لأن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإنما المجرى لما يكون مرة في شيء ثم يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بنائه : فكان ينبغي أن يقول على أربعة مجارٍ ، وهي الرفع والنصب والجر والجزم ، ويقلله ما سواهن ، ولصاحب السماع بأن أواخر الكلم هي مواضع التغيير ، فيجوز إطلاق كلمة مجاري عليهن ؛ وإن كان بعض حركاتهن لازمًا .

(٣) هو أكبر أئمة النحو بعد الخليل وسيبويه ، ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة بالموصل ، وتوفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ببغداد .

(٤) الخصائص لابن جني (طبعة دار الكتب المصرية) بتحقيق الشيخ محمد على النجار ١/١٠٩ وما بعدها .

به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله ؛ ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا يُنصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيدًا) إلا بعد عدم إن .

فإن قيل بمَ يُرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق . وفعلُ الإنسان وسائر الحيوان فعلُ الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يَفْعَل ، وقد تبين هذا في موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل : لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يَسُقْهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنة العِيّ ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعُهم في ذلك .

[الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة]

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام : محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حُذِف لعلم المخاطب به ، كقولك لمن رأيته يعطي الناس : (زيدًا) أي أعطِ زيدًا ، فتحذفه وهو مراد ، وإن أُظهر تمّ الكلام به ، ومنه قول الله

تعالى: (وقِيلَ للذين اتَّقَوْا ماذا أنزل ربُّكم قالوا خيرًا) وقوله تعالى: (ويسألونك ماذا ينفقون، قل العفوَ) على قراءة من نصب وكذلك من رَفَع، وقوله عز وجل: (ناقةَ الله وسُقْيَاها). والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدًّا، وهي إذا أُظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ.

والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهر كان عيًّا كقولك: (أزيدًا[1] ضربته) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدًا. وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية[2] إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولابد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرًا فمضمر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار. وهذا بناء على أن كل منصوب فلابد له من ناصب! ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: (أزيدًا مررت بغلامه) وقد يقوله القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمر! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: كل منصوب فلابد له من ناصب. فهذا القسم الثاني.

وأما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله)، وحكم سائر المناديات[3] المضافة والنكرات[4] حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره

---

(١) في ت وخ: أن زيدًا.

(٢) في ت: المتصرفة وأصلحت في هامش خ: المتعدية، كما صححت في الطبعة الأولى.

(٣) في ت وخ: المنادبات.

(٤) يريد النكرات غير المقصودة.

أدعو أو أنادي [1]. وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً [2]. وكذلك النصب بالفاء والواو : ينصبون الأفعال [3] الواقعة بعد هذه الحروف بأنْ، ويقدرون أنْ مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف . وإذا فعلوا ذلك كله لم يَزِدْ معنى اللفظ الأول ! ألا ترى أنك إذا قلت : (ما تأتينا فتحدثَنا) كان لها معنيان : أحدهما (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث، كما يقال : (ما تدرس فتحفظَ) أي أن الحفظ إنما سببه الدرس، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ . والوجه الآخر (ما تأتينا محدثاً) أي أنك تأتي ولا تحدّث ؛ وهم يقدرون الوجهين : (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين [4].

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أنْ تكون معلومة [5] في اللفظ، موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معلومة في النفس ؛ كما أنّ

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ٣٠٣/١ اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره . وعبارة المبرد في المقتضب ٢٠٢/٤ : اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك يا عبد الله، لأنّ « يا » بدل من قولك أدعو عبد الله وأريد .

(٢) أي بعد أن كان إنشاء .

(٣) في ت و ح : هذه الأفعال .

(٤) انظر سيبويه ٤١٨/١ وفصّل المبرد الحديث عن المعنيين اللذين ذكرهما المؤلف، انظر المقتضب ١٦/٢ .

(٥) في ت : معروفة وأصلحت في الطبعة الأولى .

الألفاظ الدالة عليها معدومة فى اللفظ . فإن كانت لا وجود لها فى النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجودٌ فى القول ، فما الذى ينصب إذن ؟ وما الذى يُضْمر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال . فإن قيل إن معانى هذه الألفاظ المحذوفة موجودة فى نفس القائل ، وإن الكلام بها يتمّ ، وإنما جزء[1] من الكلام القائم بالنفس ، المدلول عليه بالألفاظ ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازًا ، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازًا ، لزم أن يكون الكلام ناقصًا ، وأن لا يتمّ إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا فى كلام القائلين مالم يلفظوا به ، ولا دلّنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلابد له من ناصب لفظى[2] . وقد فُرِغَ من إبطال هذا الظن بيقين ، وادعاء الزيادة فى كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بيّنٌ ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طرد ذلك فى كتاب الله تعالى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القولَ بأن كل ما يُنْصَب إنما يُنْصَب بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس ، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ . ومقتضى هذا الخبر النهى ، وما نُهِى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل . والرأى ما لم يستند إلى دليل [حرام][3] . وقال ﷺ : من قال فى

---

(١) فى ت وغ : جزم .

(٢) ذهب البصريون إلى أن العامل فى المفعول هو الفعل وذهب الكوفيون إلى أن الذى يعمل فى المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية . انظر الإنصاف لابى الأنبارى ص ٤٠ .

(٣) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت وغ .

القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار . وهذا وعيد شديد ، وما توعّد [رسول[1]] الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل ، قد تبين بطلانه ، فقد قال فى القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماعُ على أنه لا يزاد فى القرآن لفظٌ غيرُ المجمع على إثباته ، وزيادةُ المعنى كزيادة اللفظ ، بل هى أحرى ، لأن المعانى هى المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

[إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة]

فإن قيل فقد أجمع النحويون – على بكرة أبيهم – على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل فى كذا كذا[2] ، وبعضهم يقول[3] : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا ، على ما نفسره بعدُ إن شاء الله . قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذّاقهم ، ومقدَّم فى الصناعة من مقدَّميهم ، وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه[4] :

« اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعنى البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص ، فإذا[5] لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يَرِد ممن

---

(١) زيادة للسياق ساقطة من ت و غ .

(٢) فى ت و غ : وكذا .

(٣) فى الأصل : يقول فيه ولم ينتبه ناسخ المخطوطة التيمورية إلى أن ناسخ الظاهرية ضرب على كلمة فيه وقد حذفت فى الطبعة الأولى .

(٤) انظر النص فى الخصائص لابن جنى ١/١٨٩ وما بعدها .

(٥) فى الخصائص : فأما إن

يطاع أمره فى قرآن ولا سنة ، أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : أمتى لا تجتمع على ضلالة ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة ، كان [خليل [١] نفسه وأبا عمرو فكره] إلا أنّا مع هذا الذى رأيناه ، وسوّغنا مرتكبه ، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة – التى قد طال بحثها ، وتقدّم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازًا على كلاكل – والقوم الذين لا نُشكّ فى أن الله ، سبحانه وتقدست أسماؤه ، قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة فى الترجيب [٢] له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادمًا لكتابه المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعونًا على فهمهما ، ومعرفة ما أُمر به ، أو نُهى عنه الثقلان [منهما [٣]] إلا بعد أن يناهضه [٤] إتقانًا ، ويثابته [٥] عرفانًا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكره ، فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله منه غير معازّ [٦] به ولا غاضٍّ من السلف – رحمهم الله – فى شىء منه ، فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه [٧] ، وشُيِّع

---

(١) فى ت وخ : كان دليل نفسه والتصحيح والزيادة بالمقارنة عن الخصائص ويقول الشيخ النجار فى الهامش : يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس وكأبى عمرو بن العلاء فى ذلك .

(٢) الترجيب : التوقير . (٣) زيادة من الخصائص .

(٤) هكذا فى الخصائص ، والكلمة مصحفة فى ت وخ : ويناهض الأمر : يقوم بحقه ويزنه .

(٥) يثابت الأمر : يعرفه حق المعرفة .

(٦) معاز : مغالب .

(٧) هكذا فى الخصائص وخ ، وفى ت . إذا فعل ذلك فإنه سُدِّد رأيه ، وهى مصححة فى الطبعة الأولى .

[بالتوفيق] خاطره ، وكان للصواب بِمَئِنَّة (١) ، ومن التوفيق مَظِنَّة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢) : ما على الناس شيء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقد قال أبو عثمان المازني (٣) : وإذا قال العالم قولا متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا . وقال الطائي الكبير (٤) :

يقولُ مَنْ تقرعُ أسماعَهُ كم تركَ الأولُ للآخرِ !

فمما جاز خلافَ الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ) ، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالٍ عن ماضٍ ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن [من] مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع .

قال المؤلف – رضي الله عنه – هنا قطعت نص كلامه ؛ لأني أوردته (٥) وقصدي (٦) الإيجاز ، وإنما سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع ، فمذهب الجماعة في قول العرب (هذا جحر ضب خرب) ما ذكره . واختار أبو الفتح أن

---

(١) مئنة : مظنة .

(٢) هو شيخ كتاب العصر العباسي ولد حول سنة ١٦٠ هـ وتوفي سنة ٢٥٥ هـ .

(٣) أخذ آلة عصره في النحو ، أخذ عنه المبرد وغيره ، وكان المبرد يقول : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني ، وله عنه روايات في المقتضب . توفي سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين .

(٤) هو أبو تمام الطائي .

(٥) في ت وخ : تواردته .

(٦) في ت وخ : وقصيل ، وهو تحريف .

يكون على حذف [١] المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقال إن في القرآن نيفًا على ألف موضع ؛ وتقديره عنده (هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره) فخرب نعت لضب ، كما يقال (هذا فرس عربيٌّ فارح فرسه) ففارح نعت لعربي وُصِف به ، وإن كان للفرس ؛ لأنه من سببه ، فحذف الجحر الذي هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلا باسم الفاعل ، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكنّ فيهما على مذهبهم ؛ وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مطرد ، واستكانُ الضمير في الصفة مطرد . لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ [فيها] كقوله تعالى : (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) . وأما في المواضع التي يُحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير ، وفكر طويل ؛ فلا يجوز حذفه لما فيه من اللَّبس على السامعين . وهذا من المواضع البعيدة ؛ والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحًا ؛ لو قالت العرب : هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره ، قَبُح ، لأنه عيٌّ من القول : تغني عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزًا فصيحًا ، فلما كان أصله هكذا ، ثم تُكلِّف فيه ماتُكلِّف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعدُ . ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهرًا لكان أبين ، ولكنه حُذِف المضاف ، واستكن المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع . واستجاز أبو الفتح

---

(١) في ت و غ : حرف ، وهو تصحيف .

الردّ على كل من تقدم بظنّ ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التى لا امتراء فيها لمنصف[1] .

فإن زعم[2] النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم فى (أزيداً أكرمته) وما أشبهه أن (أكرمت) الذى انتصب به زيد مرادٌ للمتكلم ، ولا أن الكلام ناقص دونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يُتَوَصَّلُ به إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة – هى فى الحقيقة أجسام – مواضعَ الخطوط التى هى أطوال لا أعراض لها[3] ولا أعماق ، ونقطاً – هى أيضاً أجسام – مواضعَ النقط ، التى هى نهايات [الخطوط[4]] ، والتى لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق ، وقدروا فى الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يُخِلّ إيقاع هذه مواضعَ تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع[5] هذه موضعَ هذه . قيل النحويون ليسوا بهؤلاء ، لأنهم قالوا : إن كل منصوب فلابد له من ناصب لفظى ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التى لا يجوز إظهارها معدومة عن الإطلاق فى اللفظ وفى الإرادة ، والكلام تام دونها ، فقد أبطلوا ما ادعوه من أن كل منصوب فلابد له من ناصب ، وأيضاً فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية

---

(١) فى ت : لمصنف ، وهو تصحيف أصلحناه فى الطبعة الأولى .

(٢) فى ت و خ : فإن قيل فإن زعم ، والصواب حذفنا فإن قيل ليطرد الكلام .

(٣) فى ت و خ : لها .

(٤) زيادة من خ .

(٥) فى ت و خ : موضع .

تقريبٌ وعونٌ للمتعلم ، ووضعُ هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك ، بل تقدير[١] وتخييل .

[الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات]

ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال مثل (زيد في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء) فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مستقر في الدار) ، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلابد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرًا كقولنا (زيد قائم في الدار) كان[٢] مضمرًا كقولنا (زيد في الدار) . ولا شك [أن] هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائنٍ من قريش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره (كائناً في السماء) . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار .

---

(١) في ت و خ . تغيير .

(٢) في ت و خ . وإلا كان

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات]

ومما يجري هذا المجرى ما يدّعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين و[الأسماء][1] المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبهة بها، وما[2] يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها. وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثل (ضارب ومضروب وضراب وحسن) وما جرى مجراها، وقالوا: إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيد ضارب أبوه عمرًا) فإذا رفعت الظاهر، فالمضمر أولى أن[3] ترفعه، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر. وإذا كان ضارب موضوعًا لمعنيين: ليدل على الضرب، وعلى فاعل الضرب، غير مصرّح به، (فإذا قلنا زيد ضارب عمرًا) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه، فياليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد، لو ظهر لكان فضلا؟ فإن قيل: الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع، وذلك عند العطف عليه في قولنا (زيد ضارب هو وبكر عمرًا) وكذلك سمع من العرب (مررت بقوم عرب أجمعون) فلولا أن في عرب ضميرا مرفوعا لما جاز رفع أجمعين. قيل: النحويون يقولون: إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلا بضارب، ففاعل ضارب مضمر، وهذا المنطوق به توكيد له، وبكر معطوف على الضمير المقدر لا على البارز.

ولو سُلّم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد، لم يُدَلّ

---

(١) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ.

(٢) في ت و خ: ومما.

(٣) في ت و خ: من أن.

عليه بلفظ ، وأن بكرًا معطوف من ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمر في حال العطف لا غير . وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثمّ ضمير ، ومن أين تبنت حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف مع قلتها أصلا لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوى الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا من هذا إلا ظنّ ، وكيف يُثبت الظن شيئاً مُستغنًى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته ، وإثباته عِيٌّ ، لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذي الصفة غير مصرح به ، والضمير المدّعى هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة غير مصرح به ! . ويُسْقِط ظنَّ قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل [1] فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات : فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعيّ ولا ظنيّ ، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعي لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى وادعاء زائد فيه بظنّ ، والظن ليس بعلم . على أن الظن قد قابله ظن آخر ، وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك . وكذلك ما استدلوا [2] به من قولهم (مررت بقوم عرب أجمعون ، ومررت بقاع عرفج [3] كلُّه) لمعلوم أن عرباً اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلت (مررت بقوم عرب) فقد تم الكلام إذ قد أتيت بصفة وموصوف ، وإذا

---

(١) يريد أن هذه الأسماء تعمل العمل كما تعملها الأفعال ، ولكن لا تعمل بها ضمائر بارزة مثل الأفعال ، فالألف في ضربا ضمير فاعل ، وكذلك النون في يضربن مثلا ، انظر ابن يعيش على المفصل طبع ليبزيج ص ١١٢ .

(٢) في ت و ح : عبه .

(٣) انظر في ذلك الخصائص ١/١٢٢ والعرفج : نبت طيب الرائحة .

أضمرت فيه ضميرًا لم يفد معنى زائدًا ، وأما قولهم (أجمعون) فشاذ ، فإن سلمنا أنه توكيد للضمير ، فمن أين يُحكم بأن هذا المضمر مرادٌ مع التوكيد ، ومع عدم التوكيد ، وإذا لم يكن توكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظنٌ ، لا يثبت به مثل هذا ، لا سيا في كتاب الله تعالى . فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن ، قيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعيّ ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال]

فإن قيل : فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا : إن في قام ضميرًا فاعلا ؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم[1] ، ولابد للفعل من فاعل . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعًا به أو مظنونًا ، فإن كان مظنونًا فأمره أمر الضمير المدّعَى في اسم الفاعل . وإن كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار . ولابد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قُصِد تبيينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان ، ودلالة لزوم ، كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل

---

(١) الذين يقولون بذلك هم البصريون ، أما الكوفيون فيجوزون تقديمه ، انظر الإنصاف ص ٢٥٤ وهمع الهوامع للسيوطي ١٥٩/١ .

دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان ؛ ومنهم من يجعل دلالته [عليه[١]] كدلالته [على[١]] للمفعول به ، فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يُحتاج إلى أن يضمر شيء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل ؛ إذ[٢] كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة ؛ وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع .

وهنا احتمالان : أحدهما أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا : (زيداً ضربته) لكنه لم يُدَلّ عليه بلفظ ، لعلم المخاطب به ؛ والدليل على ذلك قولهم في التثنية (قاما ويقومان) وفي الجمع (قاموا ويقومون) فهذه ضمائر دُلَّ عليها بألفاظ . والثاني[٣] أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل (أكلوني البراغيث) جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل ، إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم[٤] ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل[٥] :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالها

---

(١) زيادتان بمقالة السياق ساقطتان من ت و خ .

(٢) في ت و خ : إذا

(٣) العبارة هنا مضطربة في ت و خ وهي هكذا : فإن قيل لا تكر من أن تكون منه الألف ، وأصلحناه في هذه الطبعة وما بعدها بما ينسجم مع السياق

(٤) انظر ذلك في كتاب سيبويه ١/٢٣٦ .

(٥) البيت لعامر بن جوين الطائي والشاهد فيه حذف التاء من أبقلت ، انظر كتاب سيبويه ١/٢٤٠ .

فإن قيل : فما تصنع بقولهم (أنت قمت وأنا قمت) لم يُغْنهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيرًا ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعى ، ولعله يُكْتَفَى فى الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفى [به] فى غيره .

فإن قيل : فما الصحيح فى دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف من الياء التى فى (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون [فى نعلم[1]] أنه[1] متكلمون ، ومن التاء [فى تعلم[1]] أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا ، كما وقع فى (يعلم) وما أشبهه ، بين الحال والمستقبل . وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل [غائب][1] مذكر . وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأى الآخر[2] ، فالأظهر أنه إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون (أعنى حُذَّاقهم) إن الفاعل يضمر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالمضمر[3] ما لابد منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا انتصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره . والفعل الذى بهذه الصفة لابد منه ، ولايتمّ الكلام إلا به ،

---

(١) زيادات يقتضيها السياق ساقطة من ت و خ وأثبتناها من ... أثم .

(٢) واضح أن المؤلف يريد أن يصل إلى إحدى نتيجتين : إما أن الفعل فى الأمثلة يدل على فاعله ، وإذن فلا حاجة للبحث عن فاعل ؛ وإما أن الفعل لايدل على فاعله . وإذن فالفاعل محذوف وليس مضمرًا .

(٣) فى ت و خ : المضمر .

وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون [بالمحذوف[١]] الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء ، فهم يقولون في قولنا (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته . فإن فُرِّق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده ، وبما يظن[٢] أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق .

والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفي بما تقدم ، والأظهر أن يكتفي بما تقدم[٣] . هذا إذا كان في كلام الناس ، وأما في كلام البارى سبحانه ، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات[٤] والإبطال فيه .

---

(١) زيادة بدلالة السياق .

(٢) في ت و خ : يظن .

(٣) سنرى في الفصل الثاني أن المؤلف يرى في مثل (زيد قام) أن الفاعل محذوف ، وهو يتابع في ذلك الكسائي .

(٤) في ت و خ . بالإثبات فيه

فصـــل

فإن قيل: أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو. قلت: أورد[1] هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من لم يخلُقْه عنه التقليد، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها.

[باب التنازع]

فمن هذه الأبواب: باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك. هذه ترجمة سيبويه[2] رحمه الله. وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علَّقت ولا أقول: أعملت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين، تقول (قام وقعد زيد) فإن علقت زيداً بالفعل الثاني، ففي النحويين في ذلك اختلاف: الفراء[3] لا يجيزه[4]،

---

(١) في ت وخ: أريد.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٣٧/١

(٣) هو يحيى بن زياد الأسلمي الديلمي. أشهر تلامذة الكسائي وأعلم الكوفيين بالنحو من بعده. وكان يتفلسف في تصانيفه، ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة، توفي سنة سبع ومائتين.

(٤) لأنه يترتب على التعليق بالثاني في مثل (قام وقعد زيد) أن تضمر فاعلاً في الأول. ويكون حينئذ مضمراً قبل ذكره، ومن ثم كان يرى الفراء أن العامل في زيد الفعلان جميعاً. انظر شرح السيرافي على سيبويه. المجلد الأول. الورقة ٣٦٨.

والكسائي [١] يجيزه على حذف الفاعل [٢] ، وغيره [٣] يجيزه على الإضمار ، الذي يفسره ما بعده ، والدليل على حذفه [٤] قول الشاعر [٥] .

وكُمْتاً مدمَّاةً كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

فجرى لا فاعل له ظاهرًا ، فإما أن يكون محذوفاً ، وإما أن يكون مضمرًا ، ومن الدليل عليه [٦] قوله تعالى : (حتى توارتْ بالحجاب) وقوله : (عبسَ وتولّى أن جاءه الأعمى) . فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهرًا . وأما أي الرأيين أصح ، فرأي الكسائي ، لأن غيره يقول : حذفُ الفاعل لا يجوز ، لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان [٧] ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يجيزونه ! . ومن الدليل على صحة [٨] مذهب الكسائي قول علقمة :

تعفّقَ بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذّتْ نَبْلَهُمْ وكَليبُ [٩]

---

(١) هو علي بن حمزة مولى بني أسد ، وهو أحد القراء السبعة المشهورين ، وكان إمام نحاة الكوفة في عصره غير مدافع ، توفي سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة ، وقيل في سنة تسع وثمانين ، وقيل في سنة اثنتين وتسعين .

(٢) انظر شرح السيرافي على سيبويه في الورقة السابقة ، وانظر همع الهوامع ١ / ١٦٠ ، ١ / ١٠٩ .

(٣) يريد هنا البصريين ، انظر الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٣ .

(٤) في ت وخ : جوازه وأبدلناها بكلمة حذفه ليستقيم السياق .

(٥) يصف الشاعر هنا خيلاً كمتا مشربة حمرة وهي المدماة ، وشبه ما أشربت كمتتها من الحمرة بالذهب ، وجعلها كأنها ليست شعراً ، والمذهب هنا : إسم للذهب والكمتة : لون بين الحمرة والسواد .

(٦) عليه : أي على الحذف .

(٧) انظر كتاب سيبويه ١ / ٤٠ ، وانظر ابن يعيش على المفصل طبع ليبزج ص ٣٠ .

(٨) في ت وخ : صحة .

(٩) تعفق : لاذ . والأرطى : شجرة زاغة وكليب جمع كلب . والشاهد في البيت أن الشاعر لم يضمر فاعلا ، لا في الفعل الأول ولا في الثاني ، ولو أضمر لقال تعفقوا أو أرادوها .

[صور من التنازع]

وإن علّقت[1] زيدًا بالفعل الأول قلت في التثنية (قام وقعدا الزيدان) وفي الجمع[2] (قام وقعدوا الزيدون). وتقول (مررت ومرّ بي زيد) على تعليق زيد بقولك : مرّ ، وإن علقته بمررت قلت (مررت ومرّ بي بزيد[3]) تقديره مررت بزيد ومرّ بي ، وفي التثنية (مررت ومرّا بي بالزيدَيْن) وفي الجمع (مررت ومرّوا بي بالزيدين). وتقول (مرّ بي ومررت بزيد) على التعليق بالثاني ، وفيه من الاختلاف ما في المسألة التي قبلها . وعلى التعليق بالأول (مرّ بي ومررت به زيد) تقديره مرّ بي زيد ومررت به ، وتقول (ضربت وضربني زيد) على التعليق بالثاني ، وفي التثنية (ضربت وضربني الزيدان) وفي الجمع (ضربت وضربني الزيدون). وعلى التعليق بالأول (ضربت وضربني زيدًا) وفي التثنية (ضربت وضرباني الزيدين) وفي الجمع (ضربت وضربوني الزيدين) . قال الله - تعالى - في التعليق بالثاني (آتوني أُفرغْ عليه قِطْرًا) فقطْرًا مفعول بأفرغ[4] . وقال الشاعر[5] في التعليق بالأول :

---

(١) يلاحظ هنا أنه إذا أعمل الفعل الأول في التنازع أضمر في الثاني الفاعل والمفاعيل والمجرورات ، وإذا أعمل الثاني لم يضمر في الأول إلا الفاعل ، أما المفاعيل والمجرورات فإنها تحذف .

(٢) في ت وخ : الجميع .

(٣) في ت وخ : زيد . وانظر صورة هذا الضمير في المقتضب للمبرد ٧٥/٤ .

(٤) ويتعين أن يكون معمولا أو متعلقاً بالأول ، إذ لو تعلق به لأضمر في الثاني المنصوب ، وهو لم يُضمر . وقد لاحظ أبو حيان في شرحه على التسهيل أن جميع أمثلة باب التنازع في القرآن الكريم تعلقت بالثاني ولم تتعلق بالأول . انظر شرح التسهيل المجلد الثاني الورقة ١٧٠ .

(٥) هو امرؤ القيس : انظر كتاب سيبويه ٤٠/١ . وهو يصف منزلا ، فيقول في البيت الأول إنه ألمّت به ردّ عليّ من الهوى ما قد سلوت عنه ، ويقول إنه سأله عن صواحبه ، وقد رجع في البيت -

قَدْ عَلِقَ الفؤادُ هَوَى عَسِيلٍ ومُؤمَّلٍ لو يُبينُ لنا السؤالا
وقد نَغْنَى بها ونرى عُصُورًا بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالا

وقال الفرزدق في التعليق بالثاني :

ولكنَّ نِصْفًا لو سببتُ وسبَّنى بنو عبد شمسٍ من مَنافٍ وهاشمِ[1]

وقال طفيل الغنوىّ في ذلك :

وكُمْتًا مُدمّاةً كأنَّ متونها جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

وقال عمر بن أبي ربيعة في التعليق بالأول :

إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودُ إسْحِلِ[2]

وتقول[3] (أعطيت وأعطانى زيد درهمًا) وعلى التعليق بالأول (أعطيت وأعطانيه زيدًا درهمًا[4]) . وتقول (ظننت وظننى زيد شاخصًا) ، وعلى التعليق بالأول (ظننت وظننيه[5] زيدًا شاخصًا) وفي التثنية (ظننت وظنّاني

= الثانى يتحدث عنهن . وأعاد الضمير في تغنى بها مؤنثًا لأن المنزل في معنى الدار ، والخرد جمع خريدة ، وهى الجارية الحيية ، والخدال جمع خدلة ، وهى الممتلئة . والشاهد في البيت الثانى ، لأن الشاعر أعمل نرى في الخرد الخدال ، ولم يعمل يقتدننا . ولو أعملها لقال نرى عصورًا بها يقتادننا الخرد الخدال بالنصب .

(١) النصف : الانصاف . يقول إن الانصاف في السب والهجاء يتحقق لو أنى سببت أشراف قريش من بنى عبد شمس وهاشم . والشاهد في البيت أنه أعمل الثانى ، ولو أعمل الأول في غير الشعر لقال سببت وسبونى .

(٢) يصف ابن أبي ربيعة امرأة بأنها تستعمل سواك الأراك والإسحل على حسب اتفاقنا في المواضع التي تحيها ، والشاهد في البيت أنه لو أعمل الثانى لقال تنخل فاستاكت بعود إسحل .

(٣) انتقل المؤلف إلى بيان صور التنازع في الأفعال التي تقتضى مفعولين وهى أعطى وظن وأخواتها .

(٤) في ت و خ : زيد ، وانظر هذه الصورة في المقتضب للمبرد ٣/١١٣ .

(٥) في ت و خ : ظننته وهو خطأ . انظر الصورة في المقتضب ٣/١١٣ .

شاخصًا الزيدَين شاخصَين[1]) وفي الجمع (ظننت وظنوني شاخصًا الزيدين شاخصين) . تقديره (ظننت الزيدين شاخصين وظنوني شاخصًا) ، فلم تجمع شاخصًا ؛ لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال [يطابق[2]] الأول ، ولم تضمره ؛ لأن ضمير الواحد لا يعود على الاثنين . فلو قلت (ظننت وظناني)[3] وثنيت شاخصًا ، وأضمرته ، فقلت : (ظننت وظنانى إياهما الزيدَين شاخصَين) ، وفي الجمع (ظننت وظنوني إياهم الزيدين شاخصين) ! وتقول[4] (أعلمت وأعلمني زيد عمرًا منطلقاً) على التعليق بالثاني ، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدًا عمرًا منطلقاً) . وفي التثنية (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدَين العمرَين منطلقَين) ، وفي الجمع (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين) تقدير الكلام : أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم . ورأيي في هذه المسألة ومن شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب[5] ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به

---

(١) يلاحظ هنا أنه لما علق بالأول في باب ظن وكان المفعول الأول ليس مفرداً ، بل هو مثنى ضطر إلى إظهار المفعول الثاني للفعل الثاني ، حتى تحصل المطابقة بين المفعول الأول والثاني في كل من الفعلين ، لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، ولو أضمر لكان مخالفا للمفعول الأول ، ولو أفرد لخالف المفسر وكل من الصورتين لا يجوز .

(٢) في ت ، خ : هو

(٣) في ت وخ : ظناه وهو تحريف .

(٤) انتقل إلى بيان صور التنازع في الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفاعيل .

(٥) ليس هذا الرأي خاصًا بابن مضاء ، فقد سبقه إليه السيرافي في الورقة ٣٦٦ من المجلد الأول من شرحه على سيبويه : إن الجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراء التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، وكذلك التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأن هذا باب خارج عن القياس ، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فمردود .

واحد قياسٌ بعيد ؛ لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .

[فروع للتنازع]

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف هل تدخل فى هذا الباب أولا ، ومنها أن الأسماء والحروف هل هى فى هذا كالأفعال أولا ، ومنها أن المتعلقات التى يسميها النحويون المعمول فيها : من ظروف وأحوال وتمييزات ومفعولات من أجلها ومفعولات مطلقة ومفعولات معها ، هل مجراها مجرى المفعولات بها ومجرى الفاعلين والمجرورات أولا ، فأما الأفعال التى تقتضى ثلاثة مفعولين فلا لما قدمناه ، وأما الأفعال التى لا تتصرف كفعل التعجب [فنعم[1]] ؛ تقول (ما أحسن وأعلم زيداً)[2] تعلّق زيداً بأعلم ، وتقول (ما أحسن وأعلمه زيداً) على التعليق بالأول ، لا مُعترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلّق به ، وليس فعلا ، وإن جعله بعض النحويين فعلا . [فإن[1] قيل] إنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال فى متعلقاته ؛ قيل : القياس على غيره من الأفعال المقتضية مفعولا واحداً سائغٌ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع . وأما حبّذا ونعم وبئس وعسى ، فلا تدخل فى هذا الباب ؛ لأن المتعلقات بها لا تضمر على حد الإضمار فى هذا الباب ، ولا يعاقب بينها وبينها . وأما كان وأخواتها فإنْ كان منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية

---

(١) زيادتان بدلالة السياق ساقطتان من ت و خ .

(٢) انظر هذه الصورة وتاليتها فى المقتضب ١٨٤/٤ وقد منعها سيبويه ، انظر شرح التسهيل لأبى حيان المجلد الثالث الورقة ١٧٦ .

مفعولا ، تقول (كنت وكان زيد قائماً) و (كنت وكانه زيد قائماً) فقائماً خبر كنت ، وقال الفرزدق :

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبى فكان وكنتُ غير غدور[١]

وكذلك ليس ، تقول (لست وليس زيد قائماً) و (لست وليس زيد إياه قائماً) . والأظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من العرب ؛ لأن كان اتسع فيها وأضمر خبرها ، قال أبو الأسود :

فإلاّ يكنها أو تكنْهُ فإنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلبانها[٢]

فإن قيل : النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف ، والأحوال ، والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها والتمييزات ، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس ؟ قيل : أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب ، وذلك : أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل . والحذف مناقض للتأكيد ، فإذا قلت : (قمت وقام زيد قياماً) ، إن علقت قياماً بالثاني ، وحذفت من الأول ، حذفت المؤكد ، وإن قصد بالمصدر تبيين النوع كان أشبه بالمفعول به ، كقولنا (قمت القيام الحسن) ، تقول في تعليقه بالثاني (قمت وقام زيد القيام الحسن) ، وفي تعليقه بالأول (قمت وقامه زيد القيام

---

(١) الشاهد في البيت حذف خبر كان الأولى لدلالة كان الثانية عليه .

(٢) يصف أبو الأسود الدؤلي في هذا البيت نبيذ الزبيب فيقول إنه أخو الخمر لأن أصلها الكرمة . والشاهد في البيت أن كان اتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربته وضربني وما أشبهها .

الحسن) ، وتقول فى ظرف الزمان (قمت وقام زيد يوم الجمعة) ، وعلى التعليق بالأول (قمت وقام فيه زيد يوم الجمعة) ، وفى ظرف المكان (قمت وقام زيد مكاناً حسناً) وعلى التعليق بالأول [قمت وقام فيه زيد مكاناً حسناً] وتقول [فى المفعول لأجله] (قمت وقام زيد إعظاماً لك) وعلى [التعليق] بالأول (قمت وقام له زيد إعظاماً لك) تقديره : قمت إعظاماً لك وقام له زيد . والأظهر أن لا يُقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يُسْمَع فى هذه كما سُمِع فى تلك . وأما الحال والتمييز فلا يجوز القياس فيهما لأنهما لا يُضمران . وأما الحروف فلا مدخل لها فى هذا الباب . وأما الأسماء التى يُسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك ، تقول (زيد مادح ومعظِّم عمرًا) و (زيد مادح ومعظم إياه عمرًا) تريد (زيد مادح عمرًا ومعظم إياه) .

[أيُّ الفعلين أولى بالتعليق فى التنازع ؟]

وبين النحويين اختلاف فى أى الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير ، واختيار البصريين الثانى للجوار[1] ، واختيار الكوفيين الأول للسبق[2] .

ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر فى الثانى[3] ، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا . والتعليق بالأول فيه إضمار

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٣٧/١ والمقتضب للمبرد ٧٣/٤ .

(٢) انظر الإنصاف لابن الأنبارى ص ١٣ .

(٣) هذا على رأى ابن مضاء ، وكذلك على رأى الكسائى الذى يرى ضرورة حذف الفاعل كما سبق .

كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني [١] . وقد حملهم الجوار على أن يقولوا (هذا جحر ضبٍ خربٍ) فيخفضونه وهو للجحر المتقدم [٢])

---

(١) رجح المؤلف اختيار البصريين إعمال الفعل الثاني دون الأول ، لسببين هما : كثرة التكرار إذا أعملنا الأول ، ثم تأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني ، أي الفصل بين العامل وهو الفعل الأول ومعمولاته بالفعل الثاني . وقد لاحظ أبو حيان في شرحه على التسهيل أن إعمال الثاني هو الذي جاء كثيراً في كلام العرب ، واستدل على ذلك بقول سيبويه في التنازع : لو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ، وإنما كلامهم ضربت وضربني قومك . ويقول أبو حيان إن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر ، بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ، وقوله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطراً) وقوله جل وعز (هاؤم اقرأوا كتابيه) وقوله (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) ، ولو أعمل الأول لجاءت الآيات الكريمة على هذا النسق : يفتيكم فيها في الكلالة ، وآتوني أفرغه قطراً ، وهاؤم اقرؤوه كتابيه ، وأنهم ظنوا كما ظننتموه ، بالإضمار على قاعدتهم . انظر شرح التسهيل المجلد الثاني الورقة ١٧٠ .

(٢) هذا المثال نفسه استشهد به المبرد في المقتضب ٤/٧٣ كما استشهد به ابن الأنباري في الإنصاف ص ٤٥ .

فصل

[باب الاشتغال]

ومن الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد [1] تفهيمها أو تفهمها ؛ لأنها [2] موضع عامل ومعمول ، ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول ، بابُ اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربته) .

[أحكام باب الاشتغال]

وأقول : إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضميرٌ مفعول ، أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي يُخْفَضُ مابعدها ، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبرًا أو غير خبر ، وغير الخبر يكون أمرًا ، أو نهيًا ، أو مستفهمًا عنه ، أو محضوضًا عليه ، أو متعجبا منه . فإن كان أمرًا أو نهياً فالاختيار فيه النصب ، ويجوز رفعه ، كقوله (زيداً اضربْه) ، وكذلك (زيداً اضرِبْ غلامه) ، ؛ وكذلك (زيداً امررْ به) ، والنهي كالأمر ، قال الأعشى :

هريرةَ ودِّعْها وإن لام لائمُ غداة غدٍ أم أنت للبين واجمُ

وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقولك (زيدًا ليضربْه عمرو) . وإن دخلت أمَّا قبل الاسم فكذلك ، تقول (أمّا زيدًا فأكرمْهُ) (وأمّا عمراً فلا تُهِنْه) .

---

(١) ق ت و خ : إرادة .

(٢) ق ت و خ : إلا .

والدعاء يجرى مجرى الأمر والنهي في اللفظ ، يقال : (اللهم زيداً ارحمْه ، واللهم عبدَ الله لا تعذِّبْه) ، وكذلك (زيداً سقيًا له وعمراً رَعْياً له ، وأما الكافر فجدْباً له) ؛ لأنه دعاء وقال أبو الأسود الدؤلي :

أميران كانا آخياني كلاهما فكُلّا جزاه اللهُ عني بما فعَلْ

وإذا قلت : (زيداً فاضربْه) ، فلا يجوز في زيد إلا النصب ، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء ، كما يجوز في (زيدٌ اضربْه) ، فإن جعل خبر مبتدإ محذوف جاز ، كأنه قال : (هذا زيد فاضربْه) ، ولا يجوز (زيدٌ فاضربْه) على أن يكون زيد مبتدأ ، واضربْه خبره ، كما لا يجوز زيد فمنطلق ، وقال الشاعر :

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكح فتاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا[1]

فخولان خبر مبتدإ محذوف تقديره هذه خولان . وأما قوله تعالى (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما) ، وقوله (الزانيةُ والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ، فإن سيبويه – رحمه الله – جعلهما مبتدأين ، ولم يجعل فعل الأمر خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : في الفرائض أو فيما فرض عليكم الزانيةُ والزاني[2] . ويظهر أنهما مبتدآن وخبرهما الفعلان ودخلت الفاء[3] في الخبر ، كما تدخل في خبر (الذي سرق فاقطعْ يده) ، لأن معنى

---

(١) يقول الشاعر : رب قائلة حضتني على زواج مني لمرأة من خَوْلان ، وهي قبيلة من مذحج ، والأكرومة اسم للكرم كالأحدوثة اسم للحدث . ونسبها إلى الحيين ، وهو يريد حيي أبيها وحي أمها . والخلو : التي لا زوج لها ، وكما هي ، أي كما عهدتها .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٧٤/١ وما بعدها .

(٣) في ت و ع : الفاء وهو تحريف .

السارق الذي سرق ، وليس بمنزلة (زيد فمنطلق) ، لأن زيداً لا يدل على معنى : يستحق أن يكون الخبر مسبباً له ؛ كما في السارق ، فإن في السارق معنى ترتب عليه به قطعُ يده[1] ؛ وقد قرئ بالنصب . وقال سيبويه : وهو[2] في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا الرفع . وأما إن كان الفعل مستفهماً عنه بالهمزة ، فإن الاختيار نصبه ، ويجوز رفعه ، كقولك (أزيداً أكرمته) . قال الله عز وجل : (أبشراً منا واحداً نتبعه) وكذلك (أزيداً ضربت أخاه ، وأزيداً مررت به ، وأزيداً مررت بلحيته) وقال :

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحاً عدلتَ بهم طُهيّةَ والخشابا[3]

وتقول : (أعبدَ الله كنت مثله ، وأزيداً لست مثله) بناء على أن كان وليس فعلان[4] . وهذا لا يجوز عندي ، حتى يسمع من العرب . وتقول : (ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً ، وما أبالي أعبدَ الله لقيت أخاه أم عمراً) .

[رأي ابن مضاء في باب الاشتغال]

وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضميرَ رفع ، فإن الاسم

---

(١) ليس هذا رأي ابن مضاء وحده ، وإنما هو أيضاً رأي المبرد والفراء من قبله . انظر شرح السيرافي ، المجلد الثاني ، الورقة رقم ٥ .

(٢) يريد النصب . انظر كتاب سيبويه ٧٢/١ .

(٣) البيت للفرزدق . ثعلبة ورياح هما ابنا يربوع بن حنظلة : قوم جرير ، وطهية هي بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، والخشاب : ربيعة ورزام ابنا مالك بن حنظلة ، ويقال لهما الخشبان ، وإنما جمعوا قالوا الخشاب ، وطهية والخشاب جميعاً من قوم الفرزدق . انظر كتاب نزهة الأديب لأبي محمد الغندجاني نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية الورقة ٢٥ .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٤٦/١ وانظر شرح السيرافي ، المجلد الأول ، الورقة ٤١٤ .

يرتفع ، كما أن ضميره في موضع رفع . ولا يُضْمَر رافع كما لا يُضْمَر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب ، وذلك كقولك (أزيدٌ قام) ، وقال الله تعالى (قل : آللهُ أذن لكم أم على الله تفترون) . وقولنا إنه تارة [منصوب] [1] على أنه غير مبتدإ ، وتارة مرفوع على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك . وقال تبارك وتعالى (أفرأيتم ما تُمْنون ، أأنتم تخلقونه) فأنتم في موضع رفع ، وكذلك (أزيد ضَرَبَ أبوه عمراً) ، وكذلك (أزيد ضُرِب) و (أزيد ذُهِبَ به) ؛ لأنه في موضع رفع [2] ، وكذلك (أزيد مُرَّ بغلامه) ، وقال عديُّ بن زيد في الأمر :

أرَواحٌ مودِّعٌ أم بُكورُ أنتَ فانظر لأيِّ ذاك تصيرُ [3]

فإن عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع ، والآخر في موضع منصوب : أو أحدهما متصل بمرفوع ، والآخر متصل بمنصوب ، كقولك (أعبدُ الله ضرب أخوه غلامه) لك في عبد الله الرفعُ والنصبُ ، إن رُوعي [4] المرفوع رُفِع [وجُعِل [5] المنصوب كالأجنبي] ، وإن روعي [4] المنصوب نُصِب .

---

(١) زيادة يدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ١/٥٣ .

(٣) يصف عدى بن زيد في البيت الموت وأنه إن لم يفجأ رواحاً فجأ بكوراً ، أي لابد منه على كل حال .

(٤) في ت و خ : راعى .

(٥) زيادة من خ .

[مسألتان للأخفش]

[وقال أبو الحسن[1] الأخفش] تقول : (أزيداً لم يضربه إلا هو[2]) ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل [من الفعل وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل[3]] لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء[4] ويكون [هو[5]] في مواضعها ، وغير

---

(١) الزيادة من شرح السيرافي على سيبويه في المجلد الأول الورقة ٤٢٤ ، وقد زدناها لأن الكلام الذي في الفقرة كلها من كلام الأخفش نفسه . وأبو الحسن الأخفش هو سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع بن دارم ، وهو أحذق أصحاب سيبويه ، وكان الطريق إلى كتابه ، فإن الناس أخذوه عنه وقرءوه عليه . وممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني . توفي سنة إحدى عشرة ومائتين ، وقيل سنة خمس عشرة ومائتين .

(٢) يعني أنه ضرب نفسه . وسبب إثارة هذه المسألة والمسألة الآتية بعدها ، وهي (أزيد لم يضرب إلا إياه) ، في باب الاشتغال أن الأفعال المؤثرة إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجز أن تتعدى إلى ضميره ، فلا تقول ضربتني ، ولا ضربتك ، ولا ما أشبه ذلك ، بل تقول ضربتُ نفسي وضربتَ نفسك . وإنما لم يجز ذلك لأن أكثر العادة الجارية من الفاعلين أنهم يقصدون إلى إيقاع الفعل بغيرهم ، فجرت الألفاظ على ذلك ، وأما أفعال الإنسان بنفسه ، فالأصل أنها لا تتعدى ، مثل قام وذهب وانطلق ، فإذا أوقع الإنسان فعلاً بنفسه أجرى لفظه على لفظ غيره ، فلم يعده إلى ضميره وأتى بلفظ النفس . ويستثنى من ذلك باب ظن والفعلان فقد وعدم ، فقد جاء عن العرب ظننتني وفقدتني وعدمتني ، ومع ذلك فقد اتفق النحاة على صحة أن تقول (ما ضربني إلا أنا) ومعنى ذلك أنهم يجيزون في هذا المثال الجمع بين ضمير الفاعل وضمير المفعول . ومن هنا أثار الأخفش هاتين المسألتين . انظر شرح السيرافي ، المجلد الأول الورقة ٤٢٦ .

(٣) الزيادة من السيرافي ، وهي ساقطة من ت و خ .

(٤) يريد الأخفش الأسماء الأجنبية ، فيتنزل هذا المثال منزلة (أزيداً لم يضربه إلا عمرو) ، وأما المثال الثاني فيتنزل منزلة (أزيد لم يضرب إلا عمراً) .

(٥) الزيادة هنا أيضاً من السيرافي .

المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك (أزيد لم يضرب إلا إياه) ؛ لأن فعل زيد ، إذا كان مع اسم – يعني ضمير الفاعل الذي في يضرب – غير منفصل ، لم يتعدّ إلى زيد ؛ ولم يتعدّ فعل زيد إليه ، ألا ترى أنك لا تقول (أزيدًا ضَرَبَ) وأنت تريد أزيدًا ضَرَبَ نفسه ، ولا (أزيدٌ ضربَه) وأنت تريد أن توقع فعل زيد على الهاء ، والهاء لزيد ، فلذلك لم يعمل في زيد[1] .

قال المؤلف رضي الله عنه : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً ، فإذا قيل (أزيدًا لم يضربه إلا هو) فتقدير المحذوف (ألم يضرب زيدًا إلا هو) ، وهذا جيد ؛ لأن الفاعل مضمر منفصل . ولو رفّع (زيداً) حملاً على الضمير المنفصل ، فقال (أزيد لم يضربه إلا هو) لكان تقدير المحذوف (ألم يضربه إلا زيد) ، وهذا لا يجوز ، لأن فعل زيد لا يتعلق به ضمير زيد المتصل[2] ، لا تقول (ما ضربه إلا زيد) والضمير لزيد ، فإن قيل : لِمَ لا يكون التقدير (ما ضرب إلا إياه زيد) قيل : لأن معنى المحذوف [يكون[3]] مخالفاً لمعنى المنفي [المذكور[3]] ؛ لأن إلا إذا

---

(١) وضح من كلام الأخفش أننا نحمل الاسم الأول على الضمير ؛ التي يمكن أن نضعه موضعه . ومثله ، فلو جعلنا زيدًا مكان الهاء في (أزيدًا لم يضربه إلا هو) ، وصلح التقدير لزيدًا لم يضرب إلا هو استقام الكلام ؛ لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل . فكأنّ قلنا (أزيدا لم يضرب إلا عمرًا) ، ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه ، صار تقديره (أزيد لم يضربه) ولو قلنا ذلك لفسد الكلام . وكذلك (أزيد لم يضرب إلا إياه) لا يكون في زيد إلا الرفع حملاً على ضميره الذي في يضرب ؛ لأنا إذا قلنا (ألم يضرب زيد إلا إياه) استقام الكلام ، ولو نصبنا حملاً على إياه فقلنا (أزيدًا لم يضرب إلا إياه) ثم حذفنا الذي حملنا زيدًا عليه صار التقدير (أزيدًا لم يضرب) وهذا غير جائز ؛ كما لم يجز زيد ضرب ، انظر شرح السيرافي المجلد الأول الورقة ٤٢٨ .

(٢) في ت و خ : في ضميره المتصل وحذفناها بدلالة السياق .

(٣) زيادة للسياق .

دخلت على الفاعل ، كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعلُ أحد ، إلا فعل الفاعل ، والفاعل يحتمل أن يكون فعلُه وصل إلى غير ذلك المفعول[1] ، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى ذلك المفعول . وإذا أدخلت إلا على المفعول نفيت عن الفاعل أن يَفعل بغير المفعول ، وجائز أن يوقع الفعلَ بالمفعول غيرُ الفاعل ، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل . وإذا قلت (أزيد لم يضرب إلا إياه) فالرفع فى زيد ، لا غير ، لأن تقدير[2] المحذوف (ألم يضرب زيد إلا إياه) ، وهذا حسن . ولا يجوز النصب فى هذه المسألة ، كما لا يجوز[3] الرفع فى الأول ، لأنه لو نَصَبَ (زيداً) لكان التقدير (ألم يضرب إلا زيداً) ، لأن ضمير الفاعل فى الفعل الظاهر متصل ، [ولا يجوز ذلك] ، لا يجوز (ما ضرب إلا زيداً) ، ولا (ما إلا زيداً ضرب[4]) . ولا يجوز إدخال إلا على ضمير الرفع حتى يقال (ألم يضرب زيداً إلا هو) لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمعنى المنفى [المذكور] . وهذا ليس كذلك لما تقدم فى المسألة الأولى .

وهذا كله بناء على مذهب الإضمار . وأما من يرى أن العرب إنما راعت المعانى ، وجعلت اختلاف الألفاظ فى الغالب دليلا على اختلاف المعانى ، و [عدم][5] اتفاقها ، فإنه يجيز النصب والرفع فى كل واحدة من المسألتين ،

---

(١) العبارة مضطربة هنا فى ت ، وفى موضعها بياض فى خ ، وقد أصلحناها على هذا النحو ليستقيم السياق .

(٢) فى ت وخ : تقديم

(٣) فى ت : لا يجوز ، وفى خ : لم يجز .

(٤) لأن ضمير الفاعل فى الأفعال المؤثرة لا يصح أن يعود إلى المفعول ، إلا إذا كان منفصلا ، مثل (ما ضرب زيداً إلا هو) كما تقول (ما ضرب زيداً إلا محمد) .

(٥) زيادة ساقطة من ت وخ .

لأن زيدًا فاعل ومفعول ، فالرفع باعتبار كونه فاعلا ، والنصب باعتبار كونه مفعولا ، ألا ترى أنك [1] تقول : (أزيد لم يضرب عمرًا إلا هو) . فتحمل على المنفصل ، و (أزيدًا لم يضرب عمرٌ إلا إياه) حملا على المنفصل ، ولو قلت (أزيدًا لم يضرب عمرًا إلا هو) لم يجز . وإذا قدرت عاملا على مذهبهم ، لم يكن بد من أن تقول (لم يضرب عمراً إلا زيد لم يضربه إلا هو) : وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تُضمر شيئًا .

وتقول (أخواك ظناهما منطلقين [2]) فللأخوين هنا ضميران : مرفوع ومنصوب [3] . وهما متصلان ، فحملت الأول على المرفوع من قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو (ظنهما أخواك منطلقين) ، إذا ظنا أنفسهما . ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر ، نحو قولك (زيدًا ظنّ عمرًا) ، إذا ظنّ نفسه ، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل قولك (ظنني ذاهبًا) . وهذا بناء أيضًا على أن المرتفع والمنتصب ، ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمر ، وأما على ترك الإضمار ، فإن الرفع والنصب جائزان ، إلا أن ما لا اختلاف فيه أولى مما فيه خلاف ، في هذه المسألة ، وفي المسألتين المتقدمتين [4] . والإطالة في هذه المسائل – وهي مظنونة غير مستعملة ، ولا

---

(١) العبارة هنا مضطربة في ت وفي غ : بياض .

(٢) هذه المسألة يوردها النحويون على أن ضمير المفعول في ظنهما هو ضمير الفاعل ، أي ظنا أنفسهما ، فكأنه قال : أخوك ظنا أنفسهما منطلقين .

(٣) أما المرفوع فألف التثنية ، وأما المنصوب فهما ، ولا يصح في هذه المسألة أن تقول (أخويك ظنهما منطلقين) لأنها تتحول إلى (أخويك ظنا منطلقين) على قاعدتهم في أن الاسم المقدم يحل مكان الضمير ويحذف الضمير ، انظر شرح السيرافي المجلد الأول ٣٣٦ .

(٤) يقصد المؤلف مسألتي الأخفش السابقتين .

محتاج(١) إليها - لا تنبغي لمن رأى أن لا ينظر ، إلا فيما تمس الحاجة إليه ، وحذفُ هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوٍّ لها ، ومسهِّل ؛ ومع هذا فالخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقًا أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقًا كقولهم : بمَ نُصِب المفعول : بالفاعل ، أم بالفعل ، أم بهما(٢) ؟ .

[مسألة لسيبويه]

وتقول (أأنت عبد الله ضربته) الاختيار عند سيبويه(٣) رفعُ عبد الله ، لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين عبد الله قوله (أنت) ، لكنك إن شئت أن تنصبه ، كما نصبت (زيدًا ضربته) ، جاز . وقال أبو الحسن [الأخفش] وأبو العباس(٤) بن يزيد النصب أجود ، لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل ، وإذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت)(٥) ساقطًا على (عبد الله) ، على أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب . [واحتجّ] أبو العباس(٦) أحمد بن ولاد عليهما لسيبويه بأن قال : إنما يُرفَع الاسم الواقع قبل الفعل ، وينصب ، بإضمار فعل ، إذا كان الفعل خبرًا عنه ، كقولك (أزيدًا ضربته) لو رفعته بالابتداء لكان (ضربته) خبرًا له :

---

(١) العبارة هنا مضطربة في ت ، وفي خ : بياض .

(٢) راجع هامش ص ٨٦ من هذا الكتاب .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٥٤/١ .

(٤) هو محمد بن يزيد الأزدي الثمالي الملقب بالمبرد ، وقد انتهى علم النحو في البصرة بعد طبقة الجرمي والمازني إليه . وكان مولده في سنة عشر ومائتين ، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين .

(٥) الكلام هنا كلام الأخفش نفسه . انظر شرح السيرافي على سيبويه ، المجلد الأول الورقة ٤٢٢ .

(٦) هو شيخ نحاة مصر في أوائل القرن الرابع الهجري ، وقد توفي عام ٣٣٢ هـ .

وكذلك (أزيد قام) لو رُفِع (زيد) بالابتداء لكان (قام) خبرًا له ، وأنت إذا قلت (أأنت عبد الله ضربته) ، ورفعت (أنت) بالابتداء ، لم يكن (ضربته) خبرًا عنه ، وإنما خبره الجملة التي هي (عبد الله ضربته) ، فهي بمنزلة قولك (أزيد أخوه قائم) . وما قاله [١] محتجًا عن سيبويه ، مردود بما ذكره سيبويه في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل ، قال فيه : (أزيدًا أنت ضاربه) إن (زيدًا) يختار فيه النصب ، كما يختار في (أزيدًا تضربه) ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ما قاله ابن ولاد صحيحًا ، لكان (زيد) مرفوعًا ، لأنك لو رفعته بالابتداء ، لكانت الجملة من المبتدأ والخبر خبره . ولسيبويه أن يقول : إني لم أمنع نصب زيد من أجل هذا ، و (أنت) عندي فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في معمول واحد[٢] . ويلزمه على هذا أن لا يجيز (أزيدًا درهمًا أعطيته إياه) ، على أن ينصب (زيدًا ودرهمًا) بفعل مضمر ، تقديره (أأعطيت زيدًا درهمًا) . ونقول لو جاز هذا لجاز (أزيدًا عمرًا قائمًا أعلمته إياه إياه !) ، فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين ، جاز أن يعمل في ثلاثة .

---

(١) انظر كلام ابن ولاد في كتاب الانتصار ، الذي ألفه للانتصار لسيبويه على المبرد ، وبالمكتبة التيمورية نسخة مخطوطة منه ، وقد جاء هذا الاحتجاج في الورقة ١٦ منها .

(٢) يفهم من كلام ابن ولاد أن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اثنين أصلًا ، أما ابن مضاء فاحتج لسيبويه بأن فعل الاشتغال لا يطلب معمولين مقترنًا بهما . وقد فصل أبو حيان الكلام في ذلك ، وذكر رأي ابن مضاء ، كما ذكر رأي ابن ولاد . انظر شرح التسهيل ، المجلد الثاني ، الورقة ١٤٣ .

[بقية أحكام الاشتغال]

وإن كان الفعل محضوضاً عليه بألاّ أو هلاّ أو لوما أو لولا[1]، لم يكن في الاسم إلا النصب، تقول (هلا زيداً أكرمته)، وكذلك سائرها. وإن كانَ متعجبًا منه فلا يجوز فيه إلا الرفع، وذلك قولك (زيد ما أحسنَه) و (زيد أحسِنْ به).

وإن كان الفعل خبرًا فإنه يكون موجباً ومنفيًا وشرطاً، فإن كان موجباً، وكان الاسم مقدمًا مبتدأً به، جاز فيه الرفع والنصب، والرفع أحسن[2]، تقول (زيد لقيته، وزيدًا لقيته). فإن كان منفيًّا بما أو لا جاز في الاسم الرفع، والنصب أحسن[3]، قال الشاعر[4]:

فلا ذا جلالٍ هِبْنَهُ لجلالِهِ ... ولا ذا ضياعٍ هنّ يتركْنَ للفقرِ

وقال آخر[5]:

فلا حَسَباً فَخَرْتَ به لتَيْمٍ ... ولا جَدًّا، إذا ازدحم الجدود

---

(١) أي إذا كانت لوما ولولا بمعنى هلاّ، وكذلك ألا، ومعناها كلها لوم واستبطاء فيما تركه المخاطب، أو يقدر منه الترك. انظر شرح السيرافي، المجلد الأول، الورقة ١٠٦.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٢/١.

(٣) اختار سيبويه هنا النصب لأن ما ولا تشبهان حروف الاستفهام والأمر والنهي. انظر الكتاب لسيبويه ٧٢/١.

(٤) هو هدبة بن الخشرم العذري، وهو يصف في البيت المطايا، وأنها لا تترك جبلاً هيبة لجلاله، ولا ضائعًا فقيرًا، إشفاقاً لضياعه وفقره.

(٥) التقدير في البيت: فلا ذكرت حسباً فخرت به. والبيت لجرير يخاطب عمر بن لجأ، وهو من تيم عدي، فيقول لم تكتسب لهم حسباً يفخرون به، ولا لك جد شريف، يمكن أن تعتمد عليه.

وكذلك تقول (ما زيداً ضربته) ، إذا لم تكن التي يكون بعدها الاسم مرفوعاً ، وخبره منصوباً[1] . وإن كان الفعل شرطاً بدخول (إنْ) عليه كان الاسم منصوباً ، وفي رفعه خلاف[2] . وقال الشاعر[3] :

لا تجزعي إن منفساً أهلكتُهُ   وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء — إلا في إن وحدها — إلا في ضرورة الشعر .

وإن عطفت الجملة التي تقدم فيها الاسم عن الفعل ، على جملة أخرى ، صدرها فعل ، كان الاختيار النصب ، والرفع جائز[4] ، نحو قولك (ضربت زيداً ، وعمراً أكرمته) ، وقال الله تبارك وتعالى (أخرجَ منها ماءها ومرعاها والجبالَ أرساها) ، وقال تعالى (يُدخل من يشاء في رحمته ، والظالمين[5] أعد لهم عذاباً أليماً) ، وهو في القرآن كثير ، وقال الشاعر[6] :

أصبحتُ لا أحمل السلاحَ ولا   أملك رأسَ البعير إن نفرا

---

(1) يريد ما الحجازية التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(2) وهو إذا رفع لابد معه من تقدير فعل يرفعه ، انظر شرح السيرافي : المجلد الأول : الورقة ٤٨٦ ، وانظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٨ .

(3) هو النمر بن تولب ، ويروى البيت : (لا تجزعي إن منفس أهلكته) بالرفع ، على تقدير إن هلك منفس أهلكته .

(4) انظر كتاب سيبويه ١/٤٦ .

(5) التقدير هنا في رأي المحققة : ويعذب الظالمين .

(6) هو الربيع بن ضبع الفزاري ، وهو يصف في البيتين انتهاء شبابه وذهاب قوته ، حتى أصبح لا يطيق حمل السلاح للحرب ، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شيء ، وإنه ليخشى الذئب ، بل إنه لا يحتمل أذى الرياح والمطر

والذئبَ أخشاه إن مررتُ به وحدى وأخشى الرياحَ والمطرا

عطف (والذئب أخشاه) على قوله (لا أحمل السلاح) .

وإن عطفت على جملة من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة من فعل وفاعل ، كقولك (زيد أكرمته ، وعبد الله لقيته) ، فسيبويه يختار الرفع إن عطفت على جملة المبتدأ وخبره ، والنصبَ ، إن عطفت على جملة الفعل[1] ، وخالفه غيره فى ذلك[2] ، وقال : إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل [والفاعل[3]] ، لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عُطف على الخبر فهو خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة خبرًا ، لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ . وقول المخالف أظهر ، إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعانى ، ولا تقول فى الشيء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما ، إلا بحسب المعانى ، كقولنا (زيد قائم أبوه وعمرو) ، ونقول إن (عمرًا) معطوف على (الأب) ، ولا يجوز عطفه على (قائم) ، لتكون قائم خبرًا عن (زيد) ، وليس (عمرو) خبرًا عنه إنما عمرو مخبر عنه بالقيام ، ويجوز عطف (عمرو) على (زيد) ، ويكون القائمان أبا زيد وأبا عمرو . ولو قيل (زيد شجاع وكريم) كان (كريم) معطوفاً على (شجاع) لا على (زيد) ، لأنه خبر عن (زيد) ، كما أن (كريماً) كذلك ، فإذا قلنا فى قولنا (زيد ضربته ، وعمرًا أكرمته) : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ أو خبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ،

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٤٧ .

(٢) خالفه الزيادى وكثير من النحويين . انظر السيرافى على سيبويه ، المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ساقطة من ث و خ .

والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبر عن المبتدأ ؛ والثانية ليست كذلك ، والكبرى منها ليس لها عندهم موضع من الإعراب[1] ، والصغرى لها موضع من الإعراب ؛ [فأي[2] فائدة في أن تخيَّر في العطف عليهما[3]] ، ألا ترى أنا إذ قلنا (زيد أكرمته ، وعمرو أهنته إعظاماً له) ، فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة ، التي هي (عمرو أهنته إعظاماً له) على المبتدأ وخبره وهو جملة الفعل والفاعل ، فإذا عطفت على الكبرى ، لم يكن لها موضع من الإعراب ، وإن عطفت على الصغرى ، كان لها موضع من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأول ، التي هي (أكرمته) ، وتُحل الثانية محلها ، فتقول (زيد عمرو أهنته إعظاماً له) ، والواو تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وكل معطوف عليه ؛ فجائز أن يحذف ، ويحل المعطوف محله ؛ إلا ما شذ نحو : (وأيُّ فتى هيجاء أنت وجارها[4]) ، ولا يحمل على الشاذ . وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر ، فكذلك الجملة ، ولا فرق بينهما في أن كل[5] واحد منهما خبر ؛ ولم يمتنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر [لا][6] من جهة أنه مفرد بل من جهة ما هو خبر .

وقد احتج ابن ولاد لسيبويه — فأطال — بأمور ، أكثرها خارج عن

---

(١) يقول السيرافي : متى توهم جملة لها موضع ، هو أنا متى قدرنا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد ، فيلحقه الإعراب ، والجملة التي ليس لها موضع ، هي التي إذا قدرناها لم يقع موقعها اسم . انظر السيرافي : المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢ .

(٢) هكذا في خ و العبارة في ت مضطربة .

(٣) في خ : عليها .

(٤) الشذوذ آت من أن أي لا تضاف إلا إلى نكرة ، وجارها ، معطوفة على فتى ، وهي معرفة .

(٥) هكذا في خ وفي ت : في الكل . (٦) زيادة ساقطة من ت و خ .

المسألة[1] ، والذى يقرب من المسألة منها قوله : إن النحويين مجمعون على إجازة قولك (مررت برجل قام أبوه ، وقعد عمرو) ، فقام أبوه جملة فى موضع جر ، لأنها نعت لرجل ، (وقعد عمرو) معطوفة عليها ، وليست فى موضع جر[2] ، لأنك لا تقول (مررت برجل قعد عمرو) ، إذ ليس فى الجملة الثانية ضمير يعود على رجل ، فيكون نعتاً له ، وكذلك إذا قلت (زيد يضرب غلامه ، فيغضب عمرو) فيضرب غلامه فى موضع رفع ، وقوله (فيغضب عمرو) معطوف عليه ، وليس فى موضع رفع [لأنه لا عائد فيه[3] على المبتدأ] . قيل : أما قياس الخبر على النعت ، فليس بالبين ، لأن حكميهما مختلفان . وأيضاً فإن لقائل أن يقول : إن قوله (وقعد عمرو) معطوف على الجملة الكبرى ، لا على الصغرى ، فإن قال : المعنى على غير ذلك ، وذلك : أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين ، لا رابط بينهما ، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بقعود عمرو ، ودلت الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أبيه قيام مع قعود عمرو ، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعاً فى حكم الجملة الواحدة ، قيل : إن الواو إنما معناها أن تُشرك الثانى فيما دخل فيه الأول ، وقد قال سيبويه : ولو قلت (أزيداً ضربت عمراً ، وضربت أخاه) يعنى والضمير عائد على زيد لم يكن كلاماً ، لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شىء ، ولا ملتبساً به ، ألا ترى أنك لو قلت (مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه) لم

---

(١) انظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٣ وما بعدها .

(٢) هكذا فى الانتصار ، وفى ت و خ : خبر .

(٣) الزيادة من الانتصار لابن ولاد الورقة ١٤ وهى ساقطة من ت و خ .

يجز ؛ لأن أحدهما ملتبس بالأول ، والآخر ليس ملتبساً به[١] . وإنما منع سيبويه – رحمه الله – من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون (زيداً) نُصِب بفعل مضمر ، دل عليه الفعل الذي يليه ؛ لأنه ليس فيه ضمير على زيد ، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر ، عند سيبويه ، إلا أن يكون المفسر له فعلاً ، على الشرط الذي قدمناه . ولو قلت (أزيداً ضربت عمرًا) لم يجز ، فإن قيل : فقد عاد في الجملة الثانية على (زيد) ضمير ، قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير الذي نصب (زيداً) ، إنما يفسر الضمير ما يلي معموله من الأفعال ، فالواو – على هذا – لا تربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلهما في حكم الجملة الواحدة . ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل ؛ إلا أن سيبويه يُضْمِر الفعل ، وحيث يَنصب يَنصب ، وحيث يُرفع يرفع ، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختاره[٢] ، وإن خالف مذهبُه هذا المذهبَ نُبِّه عليه .

وأما قوله[٣] (زيد يضرب غلامه ، فيغضب عمرو) فظاهر هذا أنّ يغضب معطوف على يضرب ، لكن لما كان الضرب سبباً للغضب ، ارتبطت الجملتان ، وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا جملتين فإنهما في حكم الواحدة ؛ ألا ترى أنك تقول (زيد إن تكرمه يكرمك عمرو) ، وتكتفي بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف في جواز هذه . وقد خرجت عما

---

(١) انظر النص في كتاب سيبويه ١/٥٥ ، وهو فيه مختلف قليلاً .

(٢) يريد أن يقول . إن سيبويه يجيز الرفع والنصب ، وما دام الأمر كذلك ، فلا داعي لكل هذا الخلاف .

(٣) يريد قول ابن ولاد في النص السابق .

تراه وأحضُّ عليه ، من الإيجاز والاختصار(١) في هذه الصناعة على ما لابد منه . ويكون في المسألة الأولى المختلف(٢) فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، والنصب جائز بإجماع منهم ؛ إلا أنه دون الرفع(٣) ؛ وسيبويه يقول : إن الرفع أجود على وجه ، والنصب على وجه آخر . فإن قيل : لم تُرِك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى : (الشمسُ والقمرُ بِحُسْبانٍ والنجمُ والشجرُ يسجدان والسماءَ رفعها ووضع الميزان) فنصب السماءَ ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية ، لا على الجملة المبتدئة ، فقد عطف على الخبر ، الذي هو يسجدان ما ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ(٤) .

ولمراد على سيبويه أن يقول نصب ، وعطف على الجملة المبتدئة(٥) ، وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما جاءت [الآية(٦)] : (إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر) ، والرفع عند سيبويه أوجه(٧) . ولا حجة قاطعة لسيبويه في هذا .

ويجري مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين والمعدولة عن

---

(١) في ت و خ : الاختصار .

(٢) يريد مسألة (زيد أكرمته ، وعبد الله قتيته) .

(٣) كأن ابن مضاء يريد أن يعمم جواز الرفع والنصب في مثل هذه المسائل .

(٤) الشاهد في هذا المثال أن القراء أجمعوا على نصب السماء في الآية المذكورة مع خلو عبارتها من ضمير يعود على النجم والشجر .

(٥) أي أن الرد على سيبويه يقول إنه نصب ، وعطف على الكبرى من باب عطف الجمل الاسمية على الفعلية والعكس .

(٦) زيادة السياق .

(٧) لأن سيبويه يستحسن الرفع طالما لا يوجد ما يلجئ إلى النصب ، كما سبق بيانه في هذا الباب .

أسماء الفاعلين للمبالغة (١) نحو فعّال وفَعول ومفعال ، تقول (أزيداً أنت ضاربه) و (أزيداً أنت ضرّابه) ، وكذلك (مِضرابه) و (ضَروبه) (٢) .

وإن جئت بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضمير نصب بشرط وجزاء ، لم يجز فيه إلا الرفع : نحو (زيد إن تكرمه يكرمك) ، وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام نحو : (زيدكَمْ مرةً لقيته ؟) ، وكذلك (عمرو هل رأيته (٣) ؟) و (زيد مَن ضربه ؟) (وعبد الله ما أصابه ؟) . وكذلك إن كان الفعل في موضع الصفة نحو (٤) (أزيد أنت رجل تكرمه) ؛ وقال الشاعر :

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجُونَهُ (٥)

وقال زيد الخيل :

أفي كلَّ عامٍ مأتمٌ تبعثونَهُ على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوه وما رَضَا (٦)

تحوونه في موضع الصفة لنَعَم ، ونَعَم مبتدأ ، وخبره كل عامٍ ، وهو على حذف

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٥٥ وكذلك ١/٦٠ .

(٢) في ت وخ : وضَروبه .

(٣) في ت وخ : رأيته .

(٤) في ت وخ : يجوز ، وانظر المسألة في كتاب سيبويه ١/٦٥ .

(٥) يصف الراجز هنا قوماً بالاستطالة على خصومهم ، وأنه كلما ألقح أصحابهم إبلاً ، أغاروا عليهم فنتجت عندهم . والشاهد في رفع نعم لأن قوله تحوونه في موضع صفة ، فلا يعمل فيه ، لأن الصفة من تمام الموصوف . ويمكن أن تنصب نعم كما لاحظ ابن عصفور ، ولكن لا تكون حينئذ تحوونه صفة لها ، بل تكون مفسرة .

(٦) يريد زيد الخيل بالمحمر فرساً هجيناً ، لتخلفه كتخلف الحمير ، وهو هنا يصف قوماً بأنهم أعطوا له فرساً لئيماً كانت له ، فيقول ندمتم على ما أعطيتم بل حزنتم وأقمتم مأتماً . وثوبتموه جعلتموه لنا ثواباً ، ورضا هنا : على لغة طيئ التي تجعل مثل رَضِيَ رضَا . ويجوز في مأتم النصب كما مر .

حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، لأن كل عام من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث ، إنما تكون أخبارًا عن المصادر ، ولو رُوِى بالنصب لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب ، وكذلك ما لم يجوز فيه النصب ، على أن لا يكون الفعل صفة ؛ وقال الشاعر جرير :

أَبحْتَ حِمَى تِهامةَ بعد نَجْدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ[1]

فحميت في موضع الصفة ولا يجوز نصب (شيء) لفساد المعنى ، ودخول الباء على مستباح ، وقال الشاعر[2] :

وما أدري أغيَّرهم تناءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

فأصابوا في موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ، لأن الشاعر جهل الأمر الذي غيَّرهم ، ولم يدر أهو البعد وطول العهد ، أم مال أصابوه ، فمال معطوف على تناء ، ويجوز النصب على مذهب قوم . وكذلك[3] إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا (أزيد الذي رأيت) لا يكون في زيد إلا الرفع ؛ وليس بمنزلة قولنا (أزيدًا العاقلَ ضربته) ، لأن ضربته ليس صلة ولا صفة ، وكذلك إن أبدلت منه ، أو وكدته[4] . ومثله (زيد أنْ تكرمه خير من أن تُهينه) ؛ لأن ما ينصب بعد أنْ فهو من صلتها[5] . وكذلك زيد أنت الضاربه)

---

(١) يمدح جرير عبد الملك فيقول له : إنك ملكت العرب ، وأبحت حماها ، وما حميت لا يصل إليه من خرج عليك ، وقد كنى بتهامة ونجد عن الجزيرة العربية كلها .

(٢) هو الحارث بن كلدة ؛ انظر كتاب سيبويه ١/٤٥ .

(٣) يريد : في وجوب الرفع . انظر كتاب سيبويه ١/٦٤ .

(٤) هنا في ت و غ زيادة لا يقرها سياق الكلام ، وهي : الأعجب جواز النصب .

(٥) انظر كتاب سيبويه ١/٦٦ .

لا يجوز فى زيد إلا الرفع [1] ، لأن الألف واللام بمعنى الذى ، فتجرى مجرى الذى .

قد أتيتُ فى هذا الباب على ما يُحتاج إليه ، ويُستغنى به ، وزدت توجيهَ الأقوال والاحتجاجَ على سيبويه وله ، ليعلم القارئ أنى قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أثبتُّ ، ولم أحتج إلى إضمار ما الكلامُ تامٌّ دونه ، وإظهاره عىً مخالف لغرض القائل . هذا فى كلام الناس ، فأما فى كلام الله تعالى فحرام . والله المسألة العون والتوفيق ، وقد قلت قولا فى هذا الباب يليق بما أحضرُ عليه ، وأدعو إليه ؛ لأنى لم أدخل فيه محالاً ، ولا ظنًّا ضعيفاً ، ولا فضلا لا يُحتاج إليه .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٦٦/١

[فصـــل] (١)

ومما قالوا فيه [ما] (٢) لم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبوابٌ تنصب الفعل ، وقد تكلمتُ منها على باب الفاء والواو ؛ ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب .

[فاء السببية]

الكلام في الفاء : الفاء ينتصب بعدها الفعل إذا كانت جوابًا لأحد ثمانية أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والعرض ، والتمني ، والتحضيض ، والدعاء . يقال في الأمر (أعطني فأشكرَك) . قال أبو النجم :

يا ناقُ سيري عَنَقًا فَسيحًا إلى سُلَيْمانَ فَنَستريحَا (٣)

ويقال في النهي (لا يعصِ زيد الله فيعاقبه) ، قال الله تعالى (لا تَفْتَروا على الله كذبا فَيُسْحِتَكُمْ بعذاب) ، وقال (ولا تطغَوْا فيه فيحلَّ عليكم غضبي) ، ويقال في النفي (ما يأتيني زيد فأعطيَه) ، فيحتمل وجهين (٤) : أحدهما

---

(١) زدنا هنا كلمة فصل لأن الكلام منقطع عما قبله ، وبينهما بياض قليل ، دلالة على أنه موضوع مستقل ، ولذلك رأينا أن نضع مكان هذا البياض كلمة فصل ، ولعلها سقطت من الناسخ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ساقطة من ت و خ .

(٣) قال أبو النجم هذا البيت في سليمان بن عبد الملك . والعنق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

(٤) انظر في بيان الوجهين كتاب سيبويه ١/٤١٨ والمقتضب للمبرد ٢/١٦ وما بعدها والسيرافي الجزء الثالث ، الورقة ١٠٨ وما بعدها .

ما يأتيني زيد فكيف أعطيه : أي أن الإتيان سبب العطاء ، فإذا لم يأت لم يعط . قال الله تعالى : ﴿ لا يُقْضَى عليهم فيموتوا ﴾ ، ويقال (ما آمن أبو جهل فيدخلَ الجنة) ، وقال الفرزدق :

وما أنت من قيسٍ فَتَنْبَحَ دونها
ولا من تميمٍ في اللُّهَى والغَلاصم (١)

والوجه الآخر من قولنا (ما يأتينا زيد فنعطيه) . أي ما يأتينا في حال إعطاء ، أي يأتينا ولا نعطيه . قال الفرزدق :

وما قام منا قائمٌ في نَدِيِّنا فينطقَ إلا بالتي هي أعرفُ (٢)

وقال اللعين [المنقري (٣)] :

وما حلَّ سَعْدِيٌّ غريبًا ببلدةٍ فيُنْسَبَ إلا الزِّبرقانُ له أبُ (٤)

وتقول (كأنك لم (٥) تأتنا فتحدثَنا) ، وقال رجل من بني دارم :

كأنك لم تَذْبَحْ لأهلك نَعْجَةً فيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِناء إهابُها

---

(١) يقول الفرزدق هذا البيت لجرير ، وكان يدافع عن قيس فخوّله منهم ، فنفى عنه أنه من قيس ، وإذن فكيف ينبح دونها ، كما ينفي عنه الشرف في تميم لأنه لا يحل في رءوسها ، وكنى عن ذلك باللهى جمع لهاة ، وهي مداخل الطعام في الحلق . والغلاصم جمع غلصمة ، وهي ما اتصل باللهاة .

(٢) يريد بالتي هي أعرف الكلمة الصائبة التي لا ترد .

(٣) الزيادة من شرح السيرافي المجلد الثالث الورقة ٢٠٩ .

(٤) يمدح الشاعر الزبرقان فيقول : إنه سيد قومه وأشهرهم ، وإنه إذا تغرب شخص من سعد رهطه ، فسئل عن نسبه ، انتسب إليه لشرفه ومكانته . واستشهد سيبويه بهذا البيت والذي قبله على نصب الفاء بعد النفي مع دخول إلا بعده للإيجاب . وقد أدخلهما في الوجه الثاني من معاني النفي ، على نحو ما صنع ابن مضاء . انظر كتاب سيبويه ١ / ٤٢٠ .

(٥) يلاحظ أن النفي هنا بعد كأن يحيل السلب إلى الإيجاب ، ومع ذلك فالفعل ينصب .

ويقال في الاستفهام (أتأتينا فتحدثك) . قال الشاعر :

ألم تسأل فتخبرَك الرسومُ على فرتاجَ[1] والطللُ القديمُ

ويقال في العرض (ألا تأتينا فنكرمك) . ويقال في التمني (ليت زيداً عندنا فيحدثَنا) ، وقد قرئ (ودّوا لو تُدهن فيدهنون[2]) وقال مهلهل :

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ فيُخبرَ بالذنائب أيُّ زيرِ[3]

وقال أمية بن أبي الصلت :

ألا رسولٌ لنا منّا فيُخبرَنا ما بُعْدُ غايتنا من رأس مُجرانا[4]

ويقال في التحضيض (هلّا زرت زيداً فيكرمك) . ويقال في الدعاء (اللهم لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلكَ) ، وقال الله عز وجل : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين) . وقد نصبت العرب بعضها[5] في الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ؛ قال الشاعر :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى :

ونُبِّئتُ لا تجزونني عند ذاكمُ ولكن سيجزيني الإلهُ فيُعقبا[6]

---

(١) فرتاج : موضع .

(٢) الرفع هنا إما على العطف أو على القطع .

(٣) الذنائب : الموضع الذي به قبر كليب ، وكان كليب يعيّر أخاه بأنه زير نساء . وأي زير مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير أي زير أنا .

(٤) يقول أمية : إن الإنسان إذا مات لم تعرف مدة إقامته في القبر إلى أن يبعث ، فيتمنى أن يعود رسول من الأموات ليخبرنا بحقيقة ذلك ، وضرب المجرى والغاية مثلا ، وأصلها في السباق بين الخيل .

(٥) يريد بعد الفاء .

(٦) يجوز أن تكون كلمة (فيعقبا) منصوبة لاتصال نون التوكيد الخفيفة بها ، وإذن لا يكون الفعل منصوباً بعد الفاء ، ولا يكون فيه شاهد .

وقال طرفة :

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذُّلُّ وسطَها ويأوى إليها المستجيرُ فيُعصَما[١]

[جواز العطف والقطع مع فاء السببية]

وهذه المواضع التى ينتصب فيها ما بعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ، ويكون إعراب الفعل الثانى كإعراب الفعل الأول الذى قبل الفاء ، ويكون معناه غير عائد لمعناه . وكلها يجوز فيها القطع[٢] من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك (لا يشتم عمرو زيدًا فيؤذيه) ، إن نُصب كان المعنى [لا يشتم حتى لا يؤذيه ، فالشتم من أنواع الأذى ، وإن رُفع كان المعنى على القطع أى فهو يؤذيه[٣]] وإن جزم (يؤذيه) وعطف على قوله (يشتم) ، كان للمعنى فإن الشتم يؤذيه ، أى من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة :

ولازال قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوسمىّ جودٌ ووابلُ[٤]
فيُنْبِتُ حوذانًا وعوفًا منوِّرًا سأُتْبِعُه من خيرِ ماقال قائلُ[٥]

فلم يجعل (ينبت) جوابًا ، ولكنه قطع . ولو نصب لجاز . وقال[٦] :

---

(١) كنى بالهضبة عن منعة قومه وعزتهم .

(٢) أى للاستئناف وتقدير الفعل كأن قبله مبتدأ محذوفاً .

(٣) العبارات فى هذا الموضع مضطربة فى نسخ الأصل اضطراباً شديداً ، وقد أصلحناها بما يتفق مع السياق ويوضحه .

(٤) تبنى وجاسم : من منازل الغساسنة بالقرب من دمشق . الوسمى : مطر الربيع ، جود : مطر غزير .

(٥) الحوذان نبت ذكى الرائحة ومثله العوف .

(٦) هو جميل بن معمر والبيت مطلع قصيدة له .

ألم تسأل الربع القواء فينطق ... وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق(١)

وتقول : (حسبته شتمني فأثب عليه) ، إذا لم يقع الوثوب ، ومعناه لو شتمني لوثبت عليه ، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ؛ لأن هذا بمنزلة قولك (ألست(٢) قد فعلت ، فأفعل) وقال بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتنا بيقين ... فنرجي ونكثر التأميلا

أي فنحن نرجي

[واو المعية]

الكلام في الواو : الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب ، ومعناها في النصب معنى مع ، قال الأخطل(٣) :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك - إذا فعلت - عظيم

وتقول : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا تجمع بينهما ، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة ، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن ، أي أنت ممن يشرب اللبن . قال جرير :

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته ... فإنك إن تفعل تسفه وتجهل(٤)

نهاه عن الفعلين . وقال الحطيئة :

---

(١) القواء : القفر . السملق : التي لا شيء بها .

(٢) في ت و ح : فليس ، وقد أصلحناها من كتاب سيبويه ، لأن العبارة هنا منقولة من الكتاب ، انظر الكتاب ١/٤٢٢ .

(٣) هكذا في كتاب سيبويه ١/٤٢٤ ، وفي كتاب فرحة الأديب للغندجاني ، الورقة ٥٧ أنه للمتوكل الليثي ، وقيل هو لأبي الأسود الدؤلي .

(٤) المولى في البيت : ابن العم ، وتجهل من الجهل بمعنى الحمق ، والبيت شاهد على الجزم

ألمْ أكُ جارَكُمْ وتكونَ بيني … وبينكُمُ المودّةُ والإخاءُ

هذا واجب في المعنى ، فكان يجب أن لا ينصب ، لكن اللفظ لفظ الاستفهام . وقال دريد بن الصِّمّة :

قتلتُ بعبد الله خيرَ لِداتِهِ … ذُؤاباً(١) فلم أفخر بذاك وأجزَعا

أراد أني لم أفخر به وأنا جزع ، إنما فخرت به غير جزع . ويقال في النفي : (لا يسعني شيءٌ ويعجزَ عنك) أي مع عجزه عنك . وتقول في الأمر (إيتني وآتيك) ، وإن أردت الأمر أدخلت اللام : فتقول (ولآتك) ، وقال الله عز وجل (ولما يعلمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين) ، وقرأها بعضهم (ويعلمِ الصابرين) بالجزم . وقال الله تعالى : (ولا تَلْبِسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ، وإن شئت جعلت (وتكتموا) على العطف ، وقال الله تعالى : (يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبُ بآيات ربنا ونكونُ) ، قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى القطع ، وقال الأعشى :

فقلت ادعي وأدعوَ إنّ أندى … لصوتٍ أن يناديَ داعيانِ(٢)

ومن النصب قوله :

لَلُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني … أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفوفِ(٣)

فقوله : وتقرَّ منصوب بإضمار أنْ كأنه قال : للبس وأنْ تقر أي وقرة عيني ،

(١) هو ذؤاب الأسدي الذي قتل عبد الله بن الصمة ، أو قتله أحد قومه ، وقد قتله به دريد . والشاهد في أنه نصب (أجزع) . يريد أنه لم يجمع بين الفخر والجزع .

(٢) أندى : أبعد صوتا من الندى ، وهو الصوت .

(٣) الشفوف : الثياب الرقيقة التي تصف البدن . والشاهد في البيت أن الفعل نصب بعد الواو ، وقد عطف على اسم ، لا على فعل ، وليس هناك ما يجوز النصب .

وقال الأعشى :

لقد كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ   تَقَضَّى لُبَاناتٍ ويسأمَ سائمُ[1]

على من روى تقضّى على [أنه] اسم كان . وقال كعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي   ويغضبَ منه صاحبي بقؤولِ

يجوز في يغضب الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون داخلاً في صلة الذي ، معطوفاً على قوله : (ليس نافعي) ، والنصب عطف على (الشيء) ، كما قال (وتقر عيني) . وقد رُدَّ على سيبويه في هذا[2] . والأظهر أنه بمنزلة قوله (ليس زيد قائماً ويقعدَ عمرو) أي مع قعود عمرو . ويقال (دعني ولا أعودُ) ، فهذا أوجب على نفسه أن لا يعودَ فقطع ، ومثله في القطع [قول قيس بن زهير[3]] :

فلا يدْعُني قومي صريحاً لحرةٍ   لئن كنتُ مقتولاً ويسلَمُ عامرُ

---

(١) الثواء : الإقامة وهو بدل من حول . وقد روى البيت : (تقضّى لبانات ويسأمُ سائم) ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٢) الذي رد عليه في ذلك هو المبرد ، لأن سيبويه فضل النصب على الرفع ، وفضل المبرد في البيت الرفع على النصب ، انظر كتاب سيبويه ٤٢٦/١ ، وانظر المقتضب للمبرد ١٧/٢ ، إذ يقول : وكان سيبويه يقدم النصب ويثني بالرفع ، وليس القول عندي كما قال .

(٣) زيادة للسياق ، ومعنى البيت أنني إن قتلت ، وعامر — وهو عامر بن الطفيل — سالماً من القتل ، فلست بصريح النسب لأم حرة ، يعني أن ذلك لن يكون .

[فصل[1]]

[الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث]

ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق [بين ذلك[2] و] بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لِمَ حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال : فلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأُعطي الأثقل ، الذي هو الرفع ، للفاعل ، وأُعطي الأخف ، الذي هو النصب ، للمفعول ، لأن الفاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون[3] . فلا يزيدنا ذلك

---

(١) زدنا هنا أيضًا كلمة فصل ، ولفصنا الكلام عما قبله ؛ لأنه كلام مستقل ، وفي ت بياض بينه وبين الكلام السابق .

(٢) زيادة يدلالة السياق ساقطة من ت و غ .

(٣) انظر ذلك في السؤال على سيبويه ـ المجلد الأول الورقة ٢٦٥ . وكذلك الخصائص لابن جني ٤٩/١ .

علمًا بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر ، الذى يوقع العلم .

[أقسام العلل الثوانى]

وهذه العلل الثوانى على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة فى كتب النحويين . والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثوانى[1] ، أن العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا[2] بالنظر ، والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ! وذلك فى بعض المواضع . فالمقطوع به قول القائل : كل ساكنين التقيا فى الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين ، أو كلمة واحدة ، مثل قولنا (أكرِمِ القوم) ، وقال تعالى : (قُمِ الليل) ، وقال تعالى : (واذْكُرِ اسمَ ربِّكَ) ، ويقال (مدُّ وعدّ[3] ومُدَّ) . وآخر الأمر موقوف ، مثل (اضربْ) فاجتمعت الدال إلى الدال ، والأولى ساكنة ، فحركت الثانية لالتقائهما ، فإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة فى حال الوصل [فعلت[4]] . تقول (مرْ بافتى) فأما (أكرمِ القوم) وأمثاله ، فلا يمكن [فيه[4]] إلا التحريك ، فيقال : لِمَ حُرِّكت الميم من أكرم ، وهو أمر ، فيقال له : لأنه لقى ساكنًا

---

(١) فى ت وخ : الثانى .

(٢) فى ت وخ : منه .

(٣) فى ت وخ : وعد .

(٤) زيادتان للسياق ساقطتان من ت وخ .

آخر ، وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولم لم يحركا ساكنين ؟ ! فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق . فهذه واضحة وهي ثانية . وكذلك قولهم : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع[١] ، وما بعدها ساكن ، فإنه إذا أُمر به يحذف الحرف الزائد ، وتدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلمَ دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حذف من أوله [الحرف[٢]] الزائد[٣] ، وكل فعل أمر حذف من أوله [الحرف[٢]] الزائد[٣] ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلم لمْ يحرك أوله كذلك[٤] ؟ قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن ، وهي ثانية . وكذلك (ميعاد وميزان) وما أشبههما ، يقال : إن الأصل فيهما مِوْعاد ومِوْزان . والدليل على ذلك أنهما من وعد ووزن ، ففاء الفعل واو ، ويقال في جمعهما (مواعيد وموازين) وفي تصغيرهما (مُوَيْعِيد ومُوَيْزِين) فأبدل من الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها ، فإنها تُبْدَل[٥] ياء ، فإن قيل : لمَ أُبدل منها ياء ، ولم تترك على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان ، فهذه [علة[٢]] واضحة أيضاً ، ولكن يُستغنى عنها .

ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع أُعْرِب ، لشبهه بالاسم ، ويُكْتَفَى في ذلك بأن يقال : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ، ولا النون الخفيفة ،

---

(١) يريد الفعل المضارع الذي يزاد في أوله الألف أو الياء أو التاء أو النون .

(٢) زيادات للسياق .

(٣) في ت و خ : الزائدة .

(٤) يريد لم لم يحرك ساكناً .

(٥) في ت و خ : تبدل منها .

ولا الشديدة . فإنه معرب ، فإن قيل : (يضربُ) لِمَ أُعْرِب ؟ قيل . لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير المؤنث ، ولا نون خفيفة ولاشديدة ؛ وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب . فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبهَ الاسم ، في أنه يصلح – إذا أطلق – للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن رجلا وغيره من النكرات عام . ثم إذا أراد المتكلم إيقاعَه على معنى ، أدخل عليه الألف واللام فأزالا عمومه . وكذلك الذى فى أوله الزوائد من الأفعال ، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل السين أو سوف ، فهذا عام يخصص[1] بحرف من أوله ، وهذا عام يخصص[1] بحرف من أوله ؛ فأعْرِب الفعل لهذا الشبه . وأشبهه أيضًا فى دخول لام التأكيد عليه[2] ؛ يقال : [إن زيدًا لقائم و] (إن زيدًا ليقوم) . ويقولون : أعرب الاسم ؛ لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة : يكون فاعلا ، ومفعولا ، ومضافًا إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، ولولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما أُعرب . قيل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هى موجودة فى الفعل ، وذلك : أنا لو قلنا : (ضرب زيد عمرو ، وزيدًا عمرًا) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ؛ كذلك إذا قلنا : (لا يضربْ زيد عمرًا) لولا

---

(١) فى ت و خ : يخص .

(٢) ذكر ابن مضاء هنا للنحاة علتين لإعراب الفعل وهما أولا صلاحيته إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، ويخصص بحرف من الحروف كالاسم ، وثانيا دخول لام الابتداء عليه ، فقول إن زيدًا ليقوم كما تقول إن زيدًا لقائم ، وهذان الشبهان اللذان أعرب من أجلهما الفعل إنما قالهما نحاة البصرة . انظر المقتضب للمبرد ٢/١ وما بعدها ، والسيرافي على سيبويه ، المجلد الأول ، الورقة ٢٣ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ص ١٢٤ .

الرفع والجزم ، ما عرف النفي من النهي ، وكذلك إذا قلنا : (لا تأكل السمك ، وتشربُ اللبن) لولا النصب والجزم [والرفع [1]] لما عرف النهي عنهما متفرقين ومجتمعين ، من النهي عن الجمع ، ومن النهي عن [الأول [1] وأن] الفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالا مختلفة ، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة : تكون منفية ، وموجبة ، ومنهيًا عنها ، ومأمورًا بها ، وشروطاً ، ومشروطة ، ومخبرًا بها ، ومستفهماً عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء [2] . وأيضًا فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، والشيء المقيس عليه معلومُ الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع .

[الدعوة إلى إلغاء القياس]

والعرب [أمة [1]] حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع [3] . وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل ، ولم يقبل قوله ، فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهَّل به بعضهم بعضًا . وذلك : أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ، ويحكمون عليه بحكمه ،

---

(١) زيادات بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

(٢) يستشكل هنا ابن مضاء على النحاة . إذ يبين أن العلة التي وضعوها لإعراب الأسماء موجودة في الأفعال ، وقد كان بعض الكوفيين يرى أن المضارع أصل في الإعراب كالأسماء . انظر المسائل الخلافية في النحو للعكبري : مخطوطة بدار الكتب في مجموع رقم ٢٨ ش نحو ، الورقة ١٠٠ .

(٣) يلاحظ ابن مضاء هنا أن النحاة لم يدرسوا القياس دراسة صحيحة كما يعرفها الفقهاء . وقد كان ذلك سبب سقط كثير عندهم . ومن المعروف أنه لابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم .

إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل (١) ، وتشبيههم إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل (٢) وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهُ قليلا ، وذلك أنهم يقولون إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع – كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء (٣) ! – فإذا كان في الاسم علتان (٤) ، أو واحدة تقوم مقام علتين : [فإن] كل واحدة من العلتين تجعله فرعا ، فيُمنع ما منع الفعل ، وهو الخفض والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب [المزجي (٥)] ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير (٦) له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألفَ التأنيث وما قبلها (٧) . وذلك : أن التعريف ثان للتنكير ، والأعجميُّ من الأسماء فرع

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١/٥٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ١/٢٧٦ وانظر المقتضب للمبرد ٤/١٠٧ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ص ٨١ وما بعدها .

(٣) يستشكل ابن مضاء على النحاة ، فهم تارة يجعلون الأسماء فروعًا للأفعال ، وتارة يجعلون الأفعال فروعًا للأسماء !

(٤) جعل النحاة المنع من الصرف في الأسماء لعلتين : إحداهما ترجع إلى المعنى ، والثانية ترجع إلى اللفظ . وقد توجد علة واحدة تقوم مقام العلتين ، وهي ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وصيغة منتهى الجموع . أما العلة المعنوية ، فهي : العلمية ، والوصفية ، أو كما يقول ابن مضاء التعريف والصفة ؛ والعلة اللفظية هي : العجمة ، والتأنيث ، والتركيب المزجي ، والعدل ، ووزن الفعل ، والألف = والنون الزائدتان ، وتمنع ستة كلها مع التعريف أو العلمية ، وتمنع ثلاثة منها مع الصفة أو الوصفية ، وهي العدل ، ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون .

(٥) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و غ (٦) يريد صيغة منتهى الجموع .

(٧) يريد أن النون في مثل عثمان جاءت بعد ألف مثل همزة حمراء وأنها مثلها في عدد الحروف والمتحركة والساكنة فأجريت على غرارها في المنع من الصرف .

فى كلام العرب ، والصفةَ بعد الموصوف بها ، والتأنيثَ فرع على التذكير ، والتركيبَ فرع على المفردات ، والمعدولَ فرع بعد المعدول عنه . والجمعَ فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين [1] يشبه بهما الاسمُ المذكرُ المؤنثَ . وأما وزن الفعل المختص به فبيّن . والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله [2] ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه ، والشئ إذا عاوده اللسان خفّ ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء [3] غيرها أكثر استعمالا منها ؛ فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر [4] تبعًا له . وليس يُحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التى تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل ، هذا لو كان بيّنًا ، فكيف به وهو ما هو فى الضعف ، لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك ، إلا سقوط التنوين ، وعدم الخفض . وهذان إنما هما للأفعال ، فلولا شبه الأفعال ، لما سقط منها ما يسقط من الأفعال !

قيل : نجد فى الأسماء ما هو أشد شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء التى لا تنصرف ، وهى منصرفة ، نحو (أقام إقامة) ، وما أشبهه ، (فإقامة) مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث ، وعامل – على مذهبهم – كالفعل ، و[هو] مؤكّد له ، والمؤكِّد تابع للمؤكَّد ، كما أن الصفة بعد الموصوف ، ففيه التأنيث ، والتأكيد والعمل ، ودلالة [5]

---

(١) فى ت و خ : الزائدتان .

(٢) انظر السيرافى المجلد الأول ، الورقة ٨٦ .

(٣) يريد الأسماء الممنوعة من الصرف .

(٤) فى ت و خ : الجر .

(٥) فى ت و خ : وزيادة .

الاشتقاق ، وإن لم تكن فيه التاء نحو قيام ، فقبه أنه لا يثنى ، ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك[1] .

[مثال للعلل الفاسدة]

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد [المبرد] : إن نون ضمير جماعة المؤنث ، إنما حرك ؛ لأن ما قبله ساكن ، نحو (ضربْنَ ويضربْنَ) وقال فيا قبلها : إنه تُسكن ، لئلا تجتمع أربع حركات ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد . فجعل سكون الحرف الذي قبل النون ، من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها . فجعل العلة معلولة بما هي علة له ، وهذا بين الفساد . ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرًا . وكان الأعلم[2] - رحمه الله - على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السُّهَيلي[3] ومن شاكله[4] - رحمه الله - يولع بها ، ويخترعها ، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرًا بها .

وكما أنا لا نسأل عن عين عظْلِم[5] ، وجيم جَعْفر ، وباء بُرْثُن[6] ، لم[7]

---

(١) جاء هنا : « وسنتكلم على العلل الأول من هذا الباب إن شاء الله » . ولعلها زيادة من الناسخ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري ، المعروف بالأعلم النحوي ، كان عالماً بالعربية واللغة ، ولد سنة عشر وأربعمائة ، وتوفي بإشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالكي النحوي الحافظ ، وهو صاحب الروض الأنف ، ولد بمالقة سنة ٥٠٨ هـ ، وتوفي بمراكش سنة ٥٨١ هـ .

(٤) في ت و غ : مشاركه .

(٥) العظلم : نبت .

(٦) البرثن : مخلب السبع والطائر الجارح .

(٧) في ت و غ : ثم .

فُتحت هذه ، وضُمت هذه ، وكُسرت هذه ، فكذلك أيضا لا نسأل عن رفع (زيد) . فإن قيل : زيد متغير الآخر . قيل : كذلك جِعْثِم ؛ يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على فعالل بالفتح . فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال ينصب فيها ، وأحوال يخفض فيها ، قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأُوَل ، الرفع بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعولا لم يُسَمَّ فاعله ، والنصب بكونه مفعولا ؛ والخفض بكونه مضافاً إليه ، صار الآخِرُ كالحرف الأول الذي يُضَم في حال ، ويُفتح في حال ؛ ويُكسَر في حال ؛ يكسر في حال الإفراد ، ويفتح في حال الجمع ، ويضم في حال التصغير .

[الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية]

ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابْنِ من كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع) مثال (فُعْل) ، فيقول قائل : (بوع) أصله بُيْع فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها ؛ لأن النطق بها ثقيل ، كما قالت العرب : (موقن وموسر) أصل مُوقن : ميْقن ؛ لأنه اسم فاعل ، وفعله أيْقن ، ففاء الفعل منه ياء . وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء ، كما أن أكرم اسم الفاعل منه مكرم ، ففاء الفعل وهي الكاف ، وهي فاء اسم الفاعل [(١)] في مكرم ، وكذلك كل اسم فاعل صحيح : فاؤه فاء فعله ، وعينه عينه ، ولامه لامه . وتقول في جمع موسر : (مياسير) ، وفي تصغيره (ميسر) ، لما زالت علة إبدال [(٢)] الياء واوًا ، وهي سكونها وانضمام ما قبلها ، رجع إلى أصله [(٣)] . ومن قال (بيع) بالكسر كسر الباء ؛ لتصحّ الياء ، كما قالت العرب (بِيض وعِين وغِيد) في جمع

---

(١) في ت وخ : الفعل . (٢) في ت وخ : بدل . (٣) انظر المقتضب ٢٨١/٢

بيضاء وعَيْناء وعِيْناء ، وكذلك المذكر[١] ، لأن فعلاء يجمع على فُعْل (كحمراء وحُمْر وشقراء وشُقْر) ، والقياس أن يقال (بُيْض[٢] وعُيْن وعُيْن) لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوًا . وأما أي الرأيين هو الصواب ؟ فلكل واحد من الرأيين حجة . فحجة من أبدل الياء واوًا أن يوعًا مفرد . وحَمْلُه على موسر ونظرائه أولى من الحمل على الجمع ، وأيضاً فإنا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثر مما يتبع الأولُ الآخر ، قالوا ميعاد وميزان ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة ، لتصح الواو . وكذلك الأمر مما فاؤه واو نحو (ايجل[٣] وايسق[٤]) ، وكذلك (رياض وثياب) أصلها رواض وثواب ، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها وشروط أُخَر . وكذلك (صام صياما وقام قياما) أصلهما : صوام وقوام فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها . وكذلك (غُزِي ودُعِي) ، وكل ما لامه واو إذا بُني [لما[٥]] لم يسم فاعله . وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو ، يقال (رأيت غازيا) ، وكذلك قيل وسيق على اللغة الفصيحة . فهذا كله يتبع فيه الآخرُ الأول . وحجة من قال (بيع) بالكسر قياسه على بيض ، وإبدال الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد

---

(١) يريد أن أفعل المذكر يجمع على فعل مثل أبيض وأحمر فجمعهما بيض وحمر .

(٢) انظر المقتضب ١/١٠٠ .

(٣) هذه لغة في فاؤه واو . انظر المقتضب ١/٩٠ ويقول ابن الأنباري إن في وجل يوجل أربع لغات إحداها تصحيح الواو ، وهي اللغة المشهورة ، واللغة الثانية ياجل فتقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو ييْجَل مثل سيد وميت ، واللغة الرابعة يِيجل بكسر الياء . انظر الإنصاف ص ٢٢٧ .

(٤) في ت وخ : أيسقُ وهو تحريف ، وَيسق من : وسق الشيءَ : حمله أو جمعه .

(٥) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت وخ .

الياء إلى الواو ؛ لأن الياء أخف ، وهي الغالبة على الواو . وكما يتبع الآخرُ الأولَ كذلك يتبع الأولُ الآخرَ ، قالوا في تصغير شيخ [شُيَيْخ[1]] وجاء فيه[2] شِيَيْخ كسرت الشين من أجل الياء . وقالوا في الأمر من الثلاثي المضموم العين بضم ألف الوصل ؛ لانضمام العين نحو (اُقْتُلْ واُخرج) وما أشبههما ، فلولا ضم العين لكانت الألف مكسورة : كما هي فيما عينه مفتوحة أو مكسورة . ومما يتبع فيه الأولُ الآخر (امرُؤٌ وابنُمٌ) ، إلا أن المواضع التي يتبع فيها الآخرُ الأول أكثر في كلام العرب من المواضع التي يتبع فيها الأولُ الآخر . ولكن رد الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو . (وكَيلَ وبيعَ) أفصح من (كول وبوع) . فهذا على ثلاثة أقسام : مايرد فيه[3] [الآخر إلى الأول لاغير . ومايرد [فيه[3]] الأول إلى الآخر لاغير ، ومافيه لغتان : رد الآخر إلى الأول ، ورد الأول إلى الآخر ، إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح ؛ فترجح بهذا أن قول من يقول (بيع) أظهر . وهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع ، وامتدت إليه أطناب القول ، مع قلة جَدَاه[4] وعدم الافتقار إليه . والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه ! .

---

(١) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت وخ ، وفي اللسان تصغير الشيخ شييخ بضم الشين وشييخ بكسر الشين ولا تقل شويخ .

(٢) في ت وخ : به .

(٣) زيادتان ساقطتان من ت وخ .

(٤) الجدا : العطاء والنفع .

[الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا]

ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا : كاختلافهم في [علة] رفع الفاعل[١] ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه ، من العلل الثواني وغيرها ، مما لا يفيد نطقا : كاختلافهم في رافع المبتدأ[٢] ، وناصب المفعول ، فنصَبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل[٣] معا ، وعلى الجملة كل [اختلاف[٤]] فيما لا يفيد نطقاً . كمل والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبده ، وسلم تسليماً .

---

(١) انظر في اختلافات النحاة في رفع الفاعل لم رفع كتاب الإنصاف ص ٤٠ والهمع للسيوطي ١٥٩/١ .

(٢) انظر الإنصاف ص ٣٩ والهمع ٩٤/١ .

(٣) انظر ذلك في كتاب الإنصاف ص ٤٠ والهمع ١٦٥/١ .

(٤) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و ج .

فهرس الأعلام

ابن أبي زرع ١٥
ابن أبي زيد ١٦
ابن الأبّار ٧٦، ٨١، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٣٩
ابن بشكوال ١٨
ابن تومرت ١٣، ١٤، ٣٦
ابن جني (أبو الفتح) ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ١٣٠
ابن حبيب ١٦
ابن حنبل ١٦
ابن خروف ٩٠
ابن خلدون ١٤
ابن خلكان ١٦، ٧٦
ابن رشد ١٣، ١٥
ابن الرماك ١٨، ٢٠
ابن زهر ١٣
ابن سحنون ١٨
ابن طفيل ١٣، ١٥
ابن فرحون ١٨
ابن مضاء (المؤلف) ٣ — ٥، ٧ — ٩، ١٨ — ٢٠، ٣٦ — ٤٠، ٤٢ — ٤٨، ٥٥ — ٥٩، ٦٧، ٧١، ٧٦، ٨٤، ٩١، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٣، ١١٥، ١٠٨، ١١٠، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٣ — ١٣٥
ابن ولاد ٢٠، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧
ابن يعيش ٨٩، ٩٥
ابن يونس ١٦، ٦٧
أبو الأسود الدؤلي ١٠٠، ١٠٤، ١٢٢
أبو بكر بن طلحة ١٧
أبو تمام ٨٤
أبو حنيفة ١٦
أبو حيان ٢٠، ٢٣، ٤٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٣
أبو خراشة ١٥
أبو داود ١٧
أبو عبيدة ٣٣، ٥٨
أبو عثمان بكر المازني ٣٣، ٣٤، ٨٤، ١٠٧، ١٢١
أبو القاسم السهيلي ٢٢، ٢٣، ١٣٧

أبو محمد الفقعسي ١٢٥ ، ١٢٧
أبو النجم ١٢٣
الأحوص ١٢٧
الأخفش (أبو الحسن) ٣ ، ٤٣ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١
الأعشى ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٢٨
الأعلم الشنتمري ١٢٧
أمية بن أبي الصلت ١٢٥
البراذعي ١٦
برزة ٧٥
الجياني ١٥
الجاحظ ٨ ، ٤٦ ، ٨٤
الجرمي ٩٨ ، ١٠٧ ، ١١١
جرير ٢٤ ، ٧٥ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧
جميل بن معمر ١٢٦
الحارث بن كلدة ١٢١
الحطيئة ١٢٧
الحكم المستنصر بالله الأموي ١٥
الخليل بن أحمد ٨ ، ٤٥ ، ٧٦
خولان ١٠٤
دريد بن الصمة ١٢٨
دماذ ٢٣ ، ٥٨
ذؤاب الأسدي ١٢٨
الربيع بن ضبع الفزاري ١١٤
الزبرقان ١٢٤
الزركشي ١٤
الزيادي ١١٥
زيد الخيل ١٢٠
سحنون ١٦
سليمان بن عبد الملك ١٢٣
سيبويه ١٨ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١١ — ١١٦ ، ١١٨ — ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥
السيرافي ٢٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ — ١١٦ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٩
السيوطي ١٨ ، ٢٣ ، ٩٠ ، ١٤١
الشاطبي ١٦
طرفة ١٢٦
طفيل الغنوي ٩٧
عامر بن جوين الطائي ٩١

عامر بن الطفيل ١٢٩
عبد شمس ٩٧ ، ١٠٥
عبد الله بن الصمة ١٦٨
عبد الملك ١٣١
عبد الرحمن بن علي ١٤ ، ٤٢
عدي بن زيد ١٠٦
العكوكي ١٣٤
علقمة ٣١ ، ٩٥
عمر بن أبي ربيعة ٩٧
عمر بن لجأ ٧٥ ، ١١٣
عياض ١٨
الفراء ٩٤ ، ١٠٤
الفرزدق ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٢٤
قيس بن ذريح ١٤٩
الكسائي ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠١
كعب الغنوي ١٢٩
كليب ١٢٥
اللعين المنقري ١٢٤
ماسويه ٦٩
مالك ١٦
لبيد ٣٨ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ٩٩ ،
١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٦ ،
١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
١٣٨ ، ١٣٩
المتوكل الليثي ١٦٧
المرار الأسدي ٩٦
المرزوقي ١٣ — ١٥ ، ١٧ ، ١٩
مسلم ١٥
مقري (صاحب نفح الطيب) ١٥ ، ١٦
مهلهل ١٢٥
النابغة ١٢٦
النمر بن تولب ١١٤
هاشم ٩٧
هدبة بن الخشرم العذري ١٢٣
هريرة ١٠٣
يغوث ٧٦
يعقوب بن يوسف ٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ،
٢٣ ، ٣٦
يوسف بن عبد الرحمن (أبو يعقوب) ١٤ ،
١٥ ، ١٩ ، ٢٢

فهرس الموضوعات

صفحة

مقدمة الطبعة الثانية ٣

مقدمة الطبعة الأولى ٧

مدخل ١١

١ – عصر الكتاب ١٣

٢ – مؤلف الكتاب ١٨

٣ – وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبتها إلى المؤلف . ٢٦

٤ – آراء الكتاب ٣٣

إلغاء نظرية العامل ٣٤

إلغاء العلل الثواني والثوالث ٣٥

إلغاء القياس ٣٨

إلغاء التمارين غير العملية ٤٣

٥ – حاجة النحو إلى تصنيف جديد ٤٦

الانصراف عن نظرية العامل ٤٨

منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات ٥٦

كتاب الرد على النحاة

مقدمة الكتاب ٧١

فصل ٧٦

صفحة

١ – دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل ٧٦

٢ – الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة ٧٨

٣ – إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة .. ٨٢

٤ – الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات ٨٧

٥ – الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات ٨٨

٦ – الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال ٩٠

فصل ٩٤

١ – باب التنازع ٩٤

٢ – صور من التنازع ٩٦

٣ – فروع للتنازع ٩٩

٤ – أي الفعلين أولى بالعمل في التنازع ١٠١

فصل ١٠٣

١ – باب الاشتغال ١٠٣

٢ – أحكام باب الاشتغال ١٠٣

٣ – رأي ابن مضاء في باب الاشتغال ١٠٥

٤ – مسألتان للأخفش ١٠٧

٥ – مسألة لسيبويه ١١١

٦ – بقية أحكام الاشتغال ١١٣

فصل ١٢٣

١ – فاء السببية ١٢٣

٢ – جواز العطف والقطع مع فاء السببية ١٢٦

صفحة

٣ – وار طنجة ١٢٧

فصل ١٣٠

١ – الدعوة إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث ١٣٠

٢ – أقسام العلل الثوانى ١٣١

٣ – الدعوة إلى إلغاء القياس ١٣٤

٤ – مثال للعلل المتسلسلة ١٣٧

٥ – الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية ١٣٨

٦ – الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً ١٤١

فهرس الأعلام ١٤٣

كتب المؤلف مطبوعة بالدار

في الدراسات القرآنية

- سورة الرحمن وسور قصار : عرض ودراسة .

الطبعة الثانية ١٠٤ صفحات

في تاريخ الأدب العربي

- العصر الجاهلي

الطبعة التاسعة ٤٢٦ صفحة

- العصر الإسلامي

الطبعة الثامنة ٤٦٢ صفحة

- العصر العباسي الأول

الطبعة السادسة ٥٧٦ صفحة

- العصر العباسي الثاني

الطبعة الخامسة ٦٧٠ صفحة

- عصر الدول والإمارات

الجزيرة العربية – العراق – إيران

الطبعة الأولى ٦٨٨ صفحة

في مكتبة الدراسات الأدبية

- الفن ومذاهبه في الشعر العربي

الطبعة العاشرة ٤٤٥ صفحة

- الفن ومذاهبه في النثر العربي

الطبعة الخامسة ٤٠٠ صفحة

- التطور والتجديد في الشعر الأموي

الطبعة السابعة ٣٤٠ صفحة

- دراسات في الشعر العربي المعاصر

الطبعة السابعة ٢٩٦ صفحة

- شوقي شاعر العصر الحديث

الطبعة السابعة ٢٨٦ صفحة

- الأدب العربي المعاصر في مصر

الطبعة السابعة ٣٠٨ صفحات

- البارودي رائد الشعر الحديث

الطبعة الثالثة ٢٣٢ صفحة

- الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية .

الطبعة الرابعة ٣٣٦ صفحة

- البحث الأدبي . طبيعته ، ومناهجه ، أصوله ، مصادره .

الطبعة الرابعة ٢٧٨ صفحة

- الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور

الطبعة الأولى ٢٥٠ صفحة

في الدراسات النقدية

- في النقد الأدبي

الطبعة السادسة ٢٥٠ صفحة

- فصول في الشعر ونقده

الطبعة الثانية ٣٦٨ صفحة

في الدراسات البلاغية والنحوية

- البلاغة : تطور وتاريخ

الطبعة الخامسة ٣٨٠ صفحة

في سلسلة [illegible]

- المدارس النحوية

الطبعة الرابعة ٣٧٦ صفحة

في مجموعة نوابغ الفكر العربي

- ابن زيدون

الطبعة الحادية عشرة ١١٤ صفحة

في مجموعة فنون الأدب العربي

- الرثاء

الطبعة الثالثة ١٠٨ صفحات

- المقامة

الطبعة الخامسة ١١٢ صفحة

- النقد

الطبعة الرابعة ١١٢ صفحة

- الترجمة الشخصية

الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة

- الرحلات

الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة

في التراث العربي

- المغرب في حلى المغرب لابن سعيد

الجزء الأول – الطبعة الثالثة ٤٨٠ صفحة

الجزء الثاني – الطبعة الثالثة ٤٧٦ صفحة

- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد

الطبعة الثانية ٨٠٨ صفحة

في سلسلة اقرأ

- العقاد
- البطولة في الشعر العربي
- شوقي

رقم الإيداع	٩٩٠٢ / ٥٨٨٨
الترقيم الدولي	ISBN [illegible]

[illegible]

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

إعـــداد موقـــع أهـــل الظاهـــر
www.aldahereyah.net/forums